فتح رب البرية على الدرة البهية نظم الآجرومية لشيخ الاسلام الشيخ ابراهيم البيجوري رحمه الله

م

دخل نوبة من المغفرة طالب ولرضوانه راجي
محمد بن محمد اديب المحاملي ١٥ ذي القعدة
سنة ١٢٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك اللهمّ حمد من رفع نفسه الى المعالى ونصب ذاته لطاعتك على التوالى وأصلى وأسلم على من خفض جناحه لامّته وعلى آله وأصحابه الذين جزموا ضميرهم ببعثته (وبعد) فيقول ابراهيم البيجورى ذو التقصير غفر له مولاه الخبير البصير قد التمس منى بعض الاخوان أصلح الله لى وله الحال والشان شرحا لطيفا على نظم الآجرومية فى علم العربية لشرف الدين يحيى العمريطى رحمه الله تعالى فأجبته الى ذلك وان لم أكن أهلا لما هنالك فجاء بحمد الله شرحا يحل ألفاظه ويبين مراده ويتمم مفاده ويذلل صعابه ويكشف نقابه سميته فتح رب البرية على الدرة البهية نظم الآجرومية والله أسأل أن ينفع به النفع العميم انه جواد كريم

﴿مقدّمة﴾

ينبغى لكل شارع فى فنّ من الفنون أن يعرف حدّه وحكمه وموضوعه وفائدته الى آخر المبادى العشرة المشهورة فحدّ هذا الفن علم باصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء وحكمه الوجوب الكفائى كما قاله النووى وغيره فان قيل كيف يكون فرض كفاية مع أن الصحابة رضى الله عنهم ماقالوه اذ لو كان فرض كفاية لما تركوه أجيب بمنع أنهم ماقالوه وعلى تسليم أنهم ماقالوه نقول كان مركوزا فى طبائعهم فما فاتهم الا مجرّد الاصطلاحات وموضوعه الكلمات العربية وفائدته صون اللسان عن الخطا فى الكلام والاستعانة به على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله وها أنا أشرع فى المقصود بعون الملك المعبود فأقول وبالله التوفيق قد افتتح الناظم رحمه الله تعالى بالبسملة حيث قال (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بخبر كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر وفى رواية فهو أقطع وفى رواية فهو أجذم والمعنى على كل انه ناقص وقليل البركة لانه وان تم حسا لا يتم معنى ولا يعارض ذلك خبر كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الخ لان الابتداء نوعان حقيقى وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شئ واضافى وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وان سبقه شئ وعلى الاول حمل

حديث

الحمد لله الذى قد وفقا
للعلم خير خلقه وللتقى
حتى نحت قلوبهم لنحوه
فمن عظيم شأنه لم تحوه
فأشربت معنى ضمير الشان

حديث البسملة وعلى الثانى حمل حديث الحمدلة ولم يعكس عملا بالاجماع والجار والمجرور متعلق بمحذوف والاولى تقديره فعلا خاصا مؤخرا وهذا على ماهو الصحيح من أن الباء حرف جر أصلى وقيل زائدة لا تتعلق بشئ وعلى الاول فاسم مجرور بالباء وعلامة جره كسرة ظاهرة فى آخره وعلى الثانى فاسم مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى اجتلبها حرف الجر الزائد والخبر محذوف تقديره مبدوء به ولفظ الجلالة مجرور بالمضاف على الراجح وقيل بالاضافة وقيل بحرف الجر المقدر وعلامة جره كسرة ظاهرة فى آخره والرحمن الرحيم يجوز جرهما وهو متعين قراءة ويجوز أيضا رفعهما ونصبهما ورفع الاول مع نصب الثانى والعكس وجر الاول مع رفع الثانى أو نصبه فهذه سبعة أوجه وبقى وجهان آخران وهما رفع الاول أو نصبه مع جر الثانى فقيل يمتنعان لما فيهما من القطع ثم الاتباع ولذلك قال بعضهم

ان ينصب الرحمن أو يرتفعا * فالجر فى الرحيم قطعا منعا
وان يجر فأجز فى الثانى * ثلاثة الاوجه خذ بيانى
فهذه تضمنت تسعا منع * وجهان منها فادرها يا مستمع

لكن الصحيح جوازهما فكان على الناظم أن يقول فى الشطر الثانى من البيت الاول فالجر فى الرحيم وجها منعا (الحمد لله) أى مختص أو مستحق أو مملوك فاللام للاختصاص أو للاستحقاق أو الملك وعلى كل فأل اما للجنس أو للاستغراق أو للعهد فالاحتمالات تسعة قائمة من ضرب ثلاثة فى ثلاثة لكن الاولى جعل اللام للاختصاص وأل للجنس وانما عدل عن الجملة الفعلية الى الجملة الاسمية لانها تدل على الدوام والاستمرار ووجه العدول أن الاصل حمد الله أى حمدت حمد الله فأدخلت أل على المصدر ورفع فصار الحمد لله (الذى قد وفقا) بألف الاشباع وقد هنا للتحقيق ويحتمل أنها للتقليل لما اشتهر من أن التوفيق عزيز والتوفيق خلق قدرة الطاعة فى العبد وتسهيل سبيل الخير اليه ومن القواعد المقررة أن الموصول وصلته فى قوة المشتق فكأنه قال الموفق (للعلم) الشرعى كعلم التفسير والحديث ونحوهما (خير) بالنصب على المفعولية وهو أفعل تفضيل فأصله أخير حذفت منه الهمزة للتخفيف ونقلت حركة الياء للساكن قبلها فصار خير (خلقه) أى مخلوقه فالمصدر بمعنى اسم المفعول مجازا بحسب الاصل لكن صار حقيقة عرفية ولا يخفى أن قوله خير خلقه فاصل بين المتعاطفين أعنى قوله للعلم (وللتقى) اسم من التقوى وهى امتثال المأمورات واجتناب المنهيات ثم فرع على ذلك ماذكره بقوله (حتى نحت) أى قصدت (قلوبهم) أى قلوب خلقه والقلوب جمع قلب وهو لحم صنوبرى الشكل وسمى قلبا لتقلبه (لنحوه) أى لجهته فمن معانى النحو الجهة وقد نظمها بعضهم فى بيت فقال

قصد ومثل جهة مقدار * قسم وبعض قاله الاخيار

والضمير لله تعالى وكذلك الضمير فى قوله (فمن عظيم شأنه) والاضافة فى ذلك من اضافة الصفة للموصوف والاصل فمن شأنه العظيم (لم تحوه) أى لم تحط به وفى ذلك تقديم العلة على المعلول وعلم من ذلك أن من هنا للتعليل (ف) بسبب توفيقهم للعلم وللتقى (اشربت) بالبناء للمفعول الذى هو ضمير القلوب أى أدخل فيها وتداخلها حب (معنى ضمير الشان) كما يتداخل الثوب الصبغ وكما يمتزج اللون باللون يقال بياض مشرب بحمرة اذا امتزج البياض بها واختلط وضمير الشأن هو المذكور

في قوله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله فان الضمير في ذلك ضمير الشأن ومعناه كلمة التوحيد (ف) بسبب ذلك الاشراب (أعربت) أي بينت ضميرها (في الحان) أي الحانة وهي حانوت الخمار (بالالحان) وهي نغمات الاوتار والمراد بالحانة هنا مقام المحبة أو حضرة الرب التي يسقى من دخلها من الرحيق المختوم فيدرك كل سر في الكون مكتوم وقد عطف الناظم على جملة الحمدلة جملة الصلاة والسلام بثم المفيدة للترتيب والتراخي اشارة الى أن رتبة ما يتعلق بالمخلوق متراخية عن رتبة ما يتعلق بالخالق فقال (ثم الصلاة) أي الرحمة المقرونة بالتعظيم (مع سلام) أي تحية واعظام (لائق) بجنابه صلى الله عليه وسلم لان ما يعطيه الله لنبيه يزيد على جميع ما يعطيه لاهل عنايته والصلاة اسم مصدر لصلى والمصدر التصلية ولم يعبر بها لايهامها العذاب والسلام اسم مصدر لسلم والمصدر التسليم ولم يعبر به لمناسبة الصلاة وانما قرن بينهما لكراهة افراد أحدهما عن الآخر عند المتأخرين (على النبي) بالتشديد ويجوز تركه مع الهمز وهو فعيل اما بمعنى فاعل أو مفعول وعبر به دون الرسول لانه أكثر ورودا في القرآن وبعضهم يختار التعبير بالرسول دون النبي لان الرسالة أفضل من النبوة خلافا للعز بن عبد السلام (أفصح الخلائق) أي أشدهم فصاحة لقوله صلى الله عليه وسلم أنا أفصح من نطق بالضاد والفصاحة يوصف بها المتكلم والكلام والكلمة فيقال متكلم فصيح وكلام فصيح وكلمة فصيحة بخلاف البلاغة فانها يوصف بها المتكلم والكلام دون الكلمة فيقال متكلم بليغ وكلام بليغ ولا يقال كلمة بليغة ومعنى فصاحة المتكلم قدرته على الاتيان بكلام فصيح ومعنى فصاحة كل من الكلام والكلمة خلوه من التنافر والحشو والتعقيد ومعنى بلاغة المتكلم قدرته على الاتيان بكلام بليغ ومعنى بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته (محمد) يجوز فيه أوجه الاعراب الثلاثة لكن الرسم لا يساعد النصب الا على طريقة من يرسم المنصوب بصورة المرفوع والمجرور وأولى الثلاثة الجر بدلا أو عطف بيان لا نعتا لانه علم والعلم لا ينعت به نعم يصح أن يكون نعتا بالنظر لاصله لانه في الاصل اسم مفعول الفعل المضعف وهو حمد بتشديد الميم ومحل قولهم العلم لا ينعت به اذا كان جامدا أو مشتقا ولم ينظر لاصله (و) على (الآل) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه وأصله أول كجمل بدليل تصغيره على أويل (و) على (الاصحاب) هو جمع لصحب بكسر الحاء مخفف صحب بسكونها أو مخفف صاحب بحذف الالف وليس جمعا لصحب بسكون الحاء لانه لم يطرد جمع فعل بسكون العين على أفعال الا اذا كان معتل العين كثوب وأثواب وباب وأبواب ولا لصاحب بالالف لانه لم يطرد جمع فاعل بالالف على أفعال وقد أبدل الناظم من الآل والاصحاب قوله (من) أي الذين (أتقنوا) أي أحكموا (القرآن) من القرء وهو الجمع ومعناه الكلام المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه (ب) سبب (الاعراب) اذ لولا الاعراب لم يعلم المراد ولذلك حكى ان سبب وضع النحو أن اعرابيا قدم في زمن عمر فقال من يقرئني مما أنزل الله على محمد فأقرأه رجل براءة فقال ان الله برئ من المشركين ورسوله بالجر فقال الاعرابي أوقد برئ الله من رسوله ان يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه فبلغ عمر مقال الاعرابي فدعاه وقال يا أعرابي أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقص عليه القصة فقال عمر ليس هكذا يا أعرابي فقال كيف هي يا أمير المؤمنين فقال ان الله برئ من المشركين ورسوله بالرفع فقال الاعرابي وأنا والله أبرأ مما برئ الله ورسوله

فأعربت في الحان بالالحان
ثم الصلاة مع سلام لائق
على النبي أفصح الخلائق
محمد والآل والاصحاب
من أتقنوا القرآن بالاعراب

منه فأمر عمر أن لا يقرئ القرآن الا عالم باللغة وأمر أبا الاسود الدؤلى بوضع النحو ولا يخفى ما فى ذكر النحو وضمير الشأن والاعراب من براعة الاستهلال وهى ان يأتى المتكلم فى طالعة كلامه بما يشعر بمقصوده (وبعد) بالبناء على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه فان الاصل وبعد ما تقدم والمراد بمعناه النسبة التقييدية التى بين المضاف والمضاف اليه وانما سميت معناه مع أنها بينهما الا انها لا تتحقق الا به وليس المراد بمعناه مدلوله كما وهم فيه بعضهم ويصح قراءته بالنصب بناء على أنه حذف المضاف اليه ونوى لفظه لكن الاول هو المشهور على الالسنة والواو اما أن تكون لعطف ما بعدها على ما قبلها عطف قصة على قصة واما أن تكون نائبة عن أما وهى نائبة عن مهما فالواو على هذا نائبة النائب وبعد نقيض قبل وتكون ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهى ههنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم والعامل فيها على أن الواو عاطفة محذوف تقديره أقول أو نحوه وعلى أنها نائبة عن اما النائبة عن مهما اما فعل الشرط فتكون من متعلقات الشرط واما جواب الشرط فتكون من متعلقات الجزاء فان قلت أيهما أولى قلت الثانى لانه صريح فى المقصود ويستحب الاتيان بها فى أول الكتب لانه صلى الله عليه وسلم كان يأتى بها فى كتبه ومراسلاته وصح أنه خطب فقال أما بعد والتحقيق أنها فصل الخطاب فهى المرادة به فى قوله تعالى وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب وقيل المراد به الفرق بين الحق والباطل (فاعلم) بزيادة الفاء على جعل الواو عاطفة لتوهم أما فيكون قد نزل المتوهم منزلة المحقق وأما على جعلها نائبة عن أما النائبة عن مهما فالفاء للربط (أنه) أى الحال والشأن (لما) سيأتى جوابها بعد ستة أبيات فى قوله نظمتها الخ (اقتصر) من الاقتصار (جل الورى) بضم الجيم أى معظم الخلق (على الكلام المختصر) دون الكلام المطول لقصور همهم والمختصر هو ما قل لفظه وان لم يكثر معناه خلافا لمن اشترط ذلك (وكان) معطوف على مدخول لما (مطلوبا) بالنصب على انه خبر مقدم لكان وقوله (أشد الطلب) صفة لمصدر محذوف والتقدير طلبا أشد الطلب (من الورى) أى من الخلق والجار والمجرور متعلق بقوله مطلوبا (حفظ) بالرفع على انه اسم مؤخر لكان وحفظ مضاف و(اللسان) مضاف اليه والمراد باللسان اللغة مجازا لأن اللسان اسم للجارحة المخصوصة وهى آلة للكلام (العربى) أى المنسوب للعرب وهو صفة للسان وانما طلب منهم ذلك أشد الطلب (لكى يفهموا) فكى مصدرية بتقدير اللام قبلها او يحتمل أنها تعليلية فلا تقدر اللام قبلها وعلى الاول فالفعل منصوب بكى نفسها وعلى الثانى فهو منصوب بأن مضمرة بعدها والتقدير كى أن يفهموا (معانى القرآن و) معانى (السنة الدقيقة المعانى) أى خفية المعانى يقال دق الشئ اذا خفى والمعانى جمع معنى وهو اسم مفعول من عنى بمعنى اذا قصد ويقال له مفهوم ومدلول (والنحو) أى والحال أن النحو (أولى) أى أحق (أولا) منصوب على انه ظرف مقدم لقوله (أن يعلما) بألف الاشباع فينبغى تقديمه على غيره من العلوم (اذ الكلام) حال كونه (دونه) أى دون النحو (لن يفهما) بألف الاشباع أى لن يفهم معناه ولهذا اتفق العلماء على أن علم النحو وسيلة لسائر العلوم لاسيما علم التفسير والحديث فانه لا يجوز لاحد أن يتكلم فى كلام الله ورسوله حتى يكون مليا بالعربية وقد قال الاصمعى ان أخوف ما أخاف على طالب العلم اذا لم يعرف النحو أن يدخل فى قول النبى صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار لانه لم يكن يلحن فيما

وبعد فاعلم انه لما اقتصر
جل الورى على الكلام المختصر
وكان مطلوبا أشد الطلب
من الورى حفظ اللسان العربى
كى يفهموا معانى القرآن
والسنة الدقيقة المعانى
والنحو أولى أولا ان يعلما
اذ الكلام دونه لن يفهما

روى عنه فاذا الحن فيه فقد كذب عليه (وكان) معطوف على ما تقدم (خير) بالرفع على أنه اسم لكان (كتبه) بسكون التاء أى كتب النحو (الصغيره) أى صغيرة الحجم (كراسة) بالنصب على أنه خبر لكان والكراسة واحدة الكراريس وهو أجزاء الصحيفة وقوله (لطيفة) صفة لكراسة وكذا قوله (شهيره) أى مشهورة فهى فعيلة بمعنى مفعولة والمراد بكونها لطيفة أنها صغيرة الحجم لان اللطافة رقة القوام (فى عربها) بضم أوله وسكون ثانيه (و) فى (عجمها) بضم أوله وسكون ثانيه (و) فى (الروم) والجار والمجرور فى ذلك متعلق بقوله شهيره (ألفها) أى جمعها على وجه الالفة بضم الهمزة (الحبر) بفتح الحاء أى العالم ويجوز كسرها ويكون المعنى على التشبيه أى الذى هو كالحبر وهو المداد فى الانتفاع به (ابن آجروم) بهمزة مفتوحة بعدها ألف فجيم مضمومة ثم راء مشددة فواو فميم ومعناه بلسان البربر الفقير الصوفى وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجى نسبة لصنهاجة وهى قبيلة بالمغرب (و) قد (انتفعت أجلة) جمع جليل كعظيم وزنا ومعنى (بعلمها) أى بالعلم الذى فيها (مع) بسكون العين للضرورة وهو مضاف و (ما) مضاف اليه وجملة (تراه) اما صلة أو صفة وقوله (من لطيف جمعها) بيان لما وترى هنا بصرية فلذلك تعدت الى مفعول واحد (نظمتها) أى جمعتها على وجه التقفية والوزن وقوله (نظما) مفعول مطلق وقوله (بديعا) صفة له والبديع هو الذى ليس على مثال سبق حال كونى (مقتدى) فى هذا النظم (بالاصل) لهذا النظم والمراد بالاصل الكراسة السابقة (فى تقريبه) فهما (للمبتدى) وهو من ابتدأ فى العلم ولم يقدر على تصوير المسئلة فان قدر على تصويرها دون اقامة الدليل عليها فمتوسط فان قدر على اقامة الدليل عليها أيضا فمنته ثم استأنف الناظم فقال (وقد حذفت منه) أى من الاصل (ما عنه غنى) بالكسر والقصر والجار والمجرور خبر مقدم وغنى مبتدأ مؤخر والجملة صلة أو صفة (و زدته) أى الاصل (فوائدا) بالتنوين للضرورة (بها) أى بهذه الفوائد (الغنى) عما عداها والفوائد جمع فائدة وهى لغة ما استفدته من علم أو مال أو غيرهما واصطلاحا المصلحة المترتبة على الفعل من حيث هى ثمرته ونتيجته وخرج بهذه الحيثية الغاية فانها تلك المصلحة من حيث هى فى طرف الفعل والعلة الغائية فانها تلك المصلحة من حيث هى باعثة للفاعل على الفعل والغرض فانه تلك المصلحة من حيث هى مقصودة للفاعل من الفعل فالاربعة متحدة ذاتا مختلفة اعتبارا ولا يخفى انه لا ايطاء فى هذه القافية لاختلاف آخر الشطر الاول وآخر الشطر الثانى تعريفا وتنكيرا فانه من شروط الايطاء ان يتحدا تعريفا وتنكيرا وما هنا ليس كذلك حال كونى (متمما) ما ذكره الاصل فى (غالب الابواب) بذكر ما تركه منها (ف) بسبب ذلك (جاء) أى تحقق وثبت هذا النظم حال كونه (مثل الشرح) الموضوع (للكتاب) أى على الكتاب الذى هو الاصل ومعنى الشرح لغة الكشف واصطلاحا ألفاظ مخصوصة وضعت على ألفاظ مخصوصة على وجه مخصوص (سئلت) بالبناء للمفعول (فيه) أى فى هذا النظم سؤالا صادرا (من صديق) بفتح الصاد وتخفيف الدال وهو من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وضده العدو والخليل من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخللت محبته فى أعضائك والحبيب من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخللت محبته فى أعضائك وتفديه بمالك وأما الصاحب فهو من طالت عشرتك به فهو أعم جميعها (صادق) فى صداقته بحيث تكون عن صميم القلب وفى نسخة أخرى حاذق وهو مأخوذ من الحذق وهو قوة الفهم

خبر كتبه الصغيره
كراسة لطيفة شهيره
بها وعجمها والروم
ألفها الحبر ابن آجروم
عت أجلة بعلمها
ع ما تراه من لطيف جمعها
ها نظما بديعا مقتدى
بالاصل فى تقريبه للمبتدى
ذفت منه ما عنه غنى
وزدته فوائدا بها الغنى
غالب الابواب
فجاء مثل الشرح للكتاب
ت فيه من صديق صادق

وجملة

يفهم قولى لاعتقاد واثق
اذ الفتى حسب اعتقاده رفع
وكل من لم يعتقد لم ينتفع
فنسأل المنان أن يجيرنا
من الربا مضاعفا أجورنا
وأن يكون نافعا بعلمه
من اعتنى بحفظه وفهمه

و جملة (يفهم) صفة لصديق فهو من باب الوصف بالجملة بعد الوصف بالمفرد (قولى) أى معناه (لاعتقاد) منه أنى أهل لذلك (واثق) أى قوى فالاعتقاد نافع لا محالة ولو كان فى الاحجار كما تشير اليه الآثار والأخبار وبه يحصل الانتفاع والارتفاع كما أشار اليه بقوله (اذ الفتى) أى لان الفتى (حسب اعتقاده) أى على حسب اعتقاده وبقدراه (رفع) بالبناء للمفعول أى رفعه الله الى المرتبة العليا فكل من اعتقد انتفع (وكل من لم يعتقد لم ينتفع) أى ولم يرتفع فاياك وعدم الاعتقاد (فنسأل) الكريم (المنان) أى كثيرا لمن وهو الانعام أو تعداد النعم وهو بهذا المعنى صفة مدح فى حقه تعالى صفة ذم فى حق غيره الاما استثنى (أن يجيرنا) أى يحفظنا (من الربا) وهو أن يعمل ليراه الناس حال كونه (مضاعفا أجورنا) على هذا النظم وعلى غيره من سائر الاعمال وأتى الناظم بنون المتكلم المعظم نفسه اظهارا لتعظيم الله له بتأهيله للعلم ويحتمل أنه قصد نفسه وغيره فتكون للمتكلم ومعه غيره لا للمتكلم المعظم نفسه ويكون على الاول عاملا بقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث وعلى الثانى عاملا بقوله تعالى فلا تزكوا أنفسكم ثم عطف على المسؤل الاول قوله (وان يكون) سبحانه وتعالى (نافعا بعلمه) أى بالعلم الذى فيه (من) أى الذى (اعتنى بحفظ) ألفاظ (ه وفهم) معانيـ (ه) وقيد بفهم معانيه لان مجرد حفظ ألفاظه لا يجدى نفعا

﴿باب الكلام﴾

﴿باب الكلام﴾

كلامهم

الاصل هذا باب الكلام بناء على أنه خبر لمبتدا محذوف أو باب الكلام هذا موضعه بناء على أنه مبتدأ الخبر محذوف واذا دار الامر بين كون المحذوف المبتدأ وكونه الخبر فى الاولى خلاف فقيل الاولى كونه المبتدأ لان الخبر محط الفائدة وقيل الاولى كونه الخبر لان المبتدأ مقصود لذاته بخلاف الخبر وأيضا الحذف بالاعجاز أليق منه بالصدور وهذا كله على الرفع وهو الاولى ويليه النصب على أنه مفعول لفعل محذوف والتقدير مثلا اقرأ باب الكلام وأما الجر فضعيف لانه على حذف حرف الجر والتقدير انظر فى باب الكلام والجار لا يعمل محذوفا الا شذوذا وهذه الترجمة من زيادة الناظم تبعا لكثير من النحاة لكن الاصل نظر الى أن الكلام من المقدمات فلا يحتاج الى ترجمة بخلاف الاعراب وما بعده على انه يحتمل أنه حذف الترجمة اختصارا وانما اقتصر الناظم فى الترجمة على الكلام دون الكلمة وما بعدها لانه المقصود بالنسبة لذلك ومن عادتهم أنهم يقتصرون فى الترجمة على المقصود ويحتمل أن فى الترجمة حذفا على ان الترجمة لشئ والزيادة عليه ليست بعيبة وانما المعيب الترجمة لشئ والنقص عنه وبعد أن كتبت ذلك رأيت فى نسخة أخرى زيادة وتوابعه وهى ظاهرة ثم ان الناظم قدم تعريف الكلام على تعريف الكلمة وما بعدها لان الكلام هو الذى به يقع التفاهم فقال (كلامهم) أى النحويين بقرينة السياق واحترز بذلك عن كلام اللغويين فانه عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما فى القاموس وليس مراده بالقول اللفظ الدال على معنى بل مطلق اللفظ ولو مهملا ومراده بما كان مكتفيا بنفسه نحو الخط والاشارة ولسان الحال وحديث النفس فمن الاول قول الصديقة بنت الصديق رضى الله تعالى عنها وعن أبويها ما بين دفتى المصحف كلام الله ومن الثانى قول الشاعر

أشارت بطرف العين خيفة أهلها * اشارة محزون ولم تتكلم
فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا * وأهلا وسهلا بالحبيب المتيم

ومن الثالث قول بعضهم

امتلأ الحوض وقال قطني * مهلا رويدا قدملأت بطني

ومن الرابع قول الشاعر

ان الكلام لفي الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

واحترز بذلك أيضا عن كلام الفقهاء فانه كل ماأبطل الصلاة وهو حرف مفهم أو حرفان وان لم يفهما وقد اشتمل التعريف على جنس وفصلين فالجنس هو قوله (لفظ) وهو في الاصل مصدر بمعنى الطرح والرمى مطلقا وقيده بعضهم بكونه من الفم ولا يرد قولهم لفظت الرحا الدقيق لانه مجاز كما صرح به في الاساس ثم جعل بمعنى اسم المفعول وخص بما يطرحه اللسان والحلق والشفتان وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التى أولها الالف وآخرها الياء بخلاف غير المشتمل على ذلك كغالب أصوات الحيوانات ويقال له غفل ويقال له أيضا ساذج ولا يرد على ذلك ان اللفظ حينئذ مجاز والحدود تصان عنه لانه صار حقيقة عرفية في ذلك على ان حدود النحاة لا يجب صونها عن المجاز بخلاف حدود المناطقة ولو عبر بالقول بدل اللفظ لكان أولى لان القول جنس قريب فانه لا يقع على المهمل بخلاف اللفظ لكن لما شاع استعمال القول في الرأى والاعتقاد لم يعبر به وان كان استعماله في ذلك مجازا امرا سهلا وخرج باللفظ ماليس لفظا كالخط وما ذكر معه فان قيل شأن الجنس الادخال لا الاخراج وقد تقرران اللفظ جنس فما بالكم أخرجتم به أجيب بما قاله بعضهم من أن الجنس قسمان أحدهما جنس أعم من الفصل عموما مطلقا وهذا هو الذى لا يخرج به وثانيهما جنس أعم من الفصل عموما من وجه وهذا يخرج به من جهة خصوصه ما دخل الفصل من جهة عمومه واللفظ في هذا المقام مع المفيد بهذه المثابة فلذلك أخرج به والفصل الاول هو قوله (مفيد) وهو من الافادة بمعنى تحصيل الفائدة ان لم تكن حاصلة والتفات النفس اليها ان كانت حاصلة فلا يشترط تجدد الفائدة على الصحيح وعليه فما كان معلوما للمخاطب نحو السماء فوقنا والارض تحتنا من الكلام خلافا لما جرى عليه بعض شراح الاصل وخرج بالمفيد ماليس مفيدا كجملة الشرط نحو ان قام زيد لان الفائدة لا تتم الا بالجواب نحو يقم عمرو أو فعمرو قائم والفصل الثانى هو قوله (مسند) وهو من الاسناد بمعنى ضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد كضم الفعل الى فاعله نحو قام زيد وضم الخبر الى المبتدا نحو زيد قائم وخرج بالمسند ماليس مسندا من المفرد كزيد والمركب الاضافى كعبد الله والمزجى كبعلبك فتعبير الناظم بالمسند أولى من تعبير الاصل بالمركب لانه يشمل الاسنادى وهو المراد هنا والاضافى والمزجى وقد أغفل الناظم فصلا آخر ذكره الاصل وهو أن تكون افادته بالوضع خرج بذلك ما لا تكون افادته بالوضع كأن تكون بالعقل كاللفظ الذى أفاد حياة المتكلم من وراء جدار فانه بالنظر لذلك لا يسمى كلاما وهذا على ما قاله الجمهور من تفسير الوضع بجعل شئ بازاء شئ آخر بحيث اذا فهم الاول فهم الثانى وأما على ما قاله بعضهم من تفسيره بالقصد فيخرج به ما لا تكون افادته مقصودة كاللفظ الذى يخرج من النائم والساهى والطيور المعلمة فان ذلك كله لا يسمى كلاما على هذه الطريقة ولما فرغ من تعريف الكلام شرع في تعريف الكلمة فقال (والكلمة) بكسر الكاف وسكون اللام على وزن سدرة كما هو احدى اللغات الثلاث فيها وثانيها كلمة بفتح

مفيد مسند * والكلمة

الكاف

الكاف وكسر اللام على وزن نبقة وثالثها كلمة بفتح الكاف وسكون اللام على وزن تمرة وهذه اللغات تجرى فى كل ما كان على وزن فعل نحو كبد وكتف فان كان وسطه حرفا حلقيا جاز فيه لغة رابعة وهى اتباع فائه لعينه فى الكسر اسما كان نحو فخذ أو فعلا نحو شهد وقد اشتمل التعريف على جنس وفصلين كما تقدم فى تعريف الكلام فالجنس هو قوله (اللفظ) وقد تقدم الكلام عليه قريبا ولما أخذ اللفظ جنسا فى التعريف احتاج الى التقييد بـ(المفيد) وهو الفصل الاول احترازا من غير المفيد وهو المهمل كديز مقلوب زيد فان اللفظ كما يطلق على المفيد وهو الموضوع لمعنى يطلق على غير المفيد وهو المهمل كما عرفت ومن أخذ القول جنسا فى التعريف كابن هشام لم يحتج الى التقييد بالمفيد احترازا من غير المفيد لان القول خاص بالمفيد كما يعلم من تعريفه الآتى والفصل الثانى هو قوله (المفرد) وخرج به المركب فلا يسمى كلمة الا مجازا مرسلا كما فى قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها والضمير راجع لقوله رب ارجعون الخ وكما فى قوله صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد

ألا كل شئ ما خلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائل

وقد عرّفوا المفرد بأنه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه نحو زيد فان جزأه كالزاى لا يدل على جزء معناه والمركب بأنه ما يدل جزؤه على جزء معناه نحو غلام زيد فان جزأه كالغلام يدل على جزء معناه واعترض ذلك بأن فيه خلط اصطلاح باصطلاح فان ما ذكروه هو اصطلاح المناطقة وأما اصطلاح النحاة الذى الكلام فيه فهو ان المفرد ما تلفظ به مرة واحدة كزيد والمركب ما تلفظ به مرتين فاكثر كغلام زيد وعلى الاول فعبد الله علما من قبيل المفرد بخلافه على الثانى ولما ذكر تعريف الكلمة ذكر أنها تنقسم الى الاسم والفعل والحرف فقال (لاسم وفعل ثم حرف تنقسم) أى الكلمة فهى المقسم وكل من الاسم والفعل والحرف قسم منها وكل من الثلاثة قسيم لاخويه ففرق بين المقسم والقسم والقسيم اذ المقسم هو المحل الذى وردت عليه القسمة والقسم ما كان مندرجا تحت الشئ وأخص منه والقسيم ما كان مباينا للشئ ومندرجا معه تحت أصل كلى فاذا قسمت الحيوان الى انسان وحمار وفرس مثلا كان الحيوان مقسما وكل من هذه الثلاثة قسما منه وكل منها قسيما للآخرين ولا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بالفعل بعده وثم فى قوله ثم حرف بمعنى الواو اذ لا معنى للتراخى بين الاقسام لا يقال بل له معنى وهو الاشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه لانا نقول يكفى فى ذلك ترتيب الناظم لها فى الذكر على حسب ترتيبها فى الشرف والنحويون مجمعون على انحصار الكلمة فى الثلاثة ولا التفات الى من زاد رابعا وسماه خالفة وعنى بذلك اسم الفعل لان ما زاده داخل فى أول الثلاثة وهو الاسم كما ينادى عليه تسميته باسم الفعل واعلم ان تقسيم الكلمة الى هذه الاقسام من تقسيم الكلى الى جزئياته اذ يصح الاخبار بالمقسم عن كل من الاقسام كما هو ضابط ذلك فيصح ان يقال الاسم كلمة وهكذا لا من تقسيم الكل الى أجزائه اذ لا يصح تحليل المقسم الى أقسامه كما هو ضابط ذلك كما فى تقسيم الحصير الى خيط وسمر فانه يصح تحليل المقسم وهو الحصير الى أقسامه وهو الخيط والسمر (تنبيه) الحرف الذى هو قسيم الاسم والفعل انما هو الحرف الذى جاء لمعنى كمن وفى وعن فكان على الناظم أن يقيده بذلك كما صنع الاصل احترازا من الحرف الذى لم يجئ لمعنى وهو ا ب ت ث الى آخرها وهذه

الكلم المفيد المفرد
لاسم وفعل ثم حرف تنقسم

تسمى حروف المبانى وأما السابقة فتسمى حروف المعانى وانما قلنا ا ب ت ث الى آخرها ولم نقل ألف باء تاء ثاء الى آخرها لان تلك هى حروف التهجى الحقيقية بخلاف هذه فانها اسماء لتلك ولهذا لما قال الخليل لاصحابه كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم قال انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤل عنه والجواب ج لأنه المسمى لكن يجب زيادة هاء السكت لضرورة الوقف فيقال جه ولما أنهى الكلام على الكلمة أخذ فى الكلام على الكلم فقال (وهذه) أى التى هى الاسم والفعل والحرف والاضافة فى قوله (ثلاثها) من اضافة اسم العدد للمعدود (هى الكلم) فهو اسم لمجموع الثلاثة نحو ان قام زيد لكن يرد على ذلك ان الكلم ليس مخصوصا بهذه الثلاثة بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا اتحد نوعها أو لم يتحد افادت أو لم تفد وعلم من ذلك ان الكلم اسم جنس جمعى وهو المختار وعليه فيجوز فى ضميره التأنيث ملاحظة للجمعية والتذكير على الاصل وهو الاكثر وفى التنزيل يحرفون الكلم عن مواضعه اليه يصعد الكلم الطيب ✲ تنبيه ✲ بين الكلام والكلم عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان فى نحو قولك قام أبو زيد و ينفرد الكلام فى نحو زيد قائم و ينفرد الكلم فى نحو ان قام زيد وقد أخذ الناظم فى تعريف القول فقال (والقول) على الصحيح (لفظ) قد تقدم الكلام عليه قريبا (قد أفاد) بأن كان موضوعا واحترز بذلك عما اذا لم يفد بأن كان مهملا فلا يسمى قولا ومقابل الصحيح ان القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد خاصة فيكون مرادفا للكلام بخلافه على الصحيح فانه يكون أعم مطلقا من الكلام كالكلم والكلمة فكل كلام أو كلم أو كلمة قول ولا عكس حال كونه (مطلقا) عن التقييد بالتركيب وقد مثل له بقوله (كقم) فعل أمر من القيام (وقد) حرف تحقيق كما فى قولك قد قام زيد أو تقليل كما فى قولك قد يجود البخيل وقد يصدق الكذوب أو تقريب كما فى قولك قد قامت الصلاة أى قرب قيامها (وان زيد ارتقى) أى علا وارتفع ولما قسم الناظم الكلمة فيما تقدم الى اسم وفعل وحرف شرع يبين العلامات التى تميز كلا منها عن أخويه وبدأ بالاسم لشرفه فقال (فالاسم) المتقدم فى التقسيم فأل فيه للعهد الذكرى والفاء فاء الفصيحة لانها أفصحت عن شرط مقدر والتقدير اذا أردت بيان كل من الاسم والفعل والحرف فالاسم كذا والفعل كذا والحرف كذا واعلم أن الاسم له حد وحكم واشتقاق وعلامة فحده لغة ما دل على مسمى واصطلاحا كلمة دلت على معنى فى نفسها ولم تقترن بزمان وضعا وحكمه الاعراب وما جاء منه مبنيا فعلى خلاف الاصل واشتقاقه من السمو وهو العلو أو من السمة وهى العلامة وعلامته كثيرة أوصلها بعضهم الى خمسين لكن الناظم اقتصر على أربعة منها حيث قال (بالتنوين) و (الخفض عرف) أى علم فنحو زيد من قولك زيد قائم اسم لوجود التنوين فى آخره ونحو رجل من قولك مررت برجل اسم لوجود الخفض فى آخره والتنوين لغة مطلق التصويت ومنه قولهم نون الطائر اذا صوت واصطلاحا نون زائدة ساكنة تلحق آخر الاسم فى اللفظ وتفارقه فى الخط استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم وأقسامه عشرة لكن المختص منها بالاسم أربعة وهى المرادة هنا الاول تنوين التمكين وهو اللاحق لغير جمع المؤنث السالم من الاسماء المعربة المنصرفة كزيد ورجل والثانى تنوين التنكير وهو اللاحق للاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فما نون منها كان نكرة وما لم ينون كان معرفة و يقع سماعا فى باب اسم الفعل كصه وقياسا فى العلم المختوم بويه كسيبويه والثالث

وهذه ثلاثها هى الكلم
قول لفظ قد أفاد مطلقا
كقم وقد وان زيد ارتقى
اسم بالتنوين والخفض عرف

تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بألف وتاء مزيدتين والرابع تنوين العوض وهو اما عوض عن جملة أو جمل نحو قوله تعالى وانتم حينئذ تنظرون وقوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها واما عوض عن كلمة نحو قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته واما عوض عن حرف أو حركة نحو جوار وغواش فى حالتى الرفع والجر بخلافه فى حالة النصب وهذه الاربعة هى المختصة بالاسم والخامس تنوين الزيادة كما فى قوله تعالى سلاسلا وأغلالا فى قراءة من قرأ سلاسلا بالتنوين فانه قد زيد فيه التنوين لمناسبة أغلالا والسادس تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافى المطلقة كما فى قول الشاعر

أقلى اللوم عاذل والعتابن * وقولى ان أصبت لقد أصابن

والسابع تنوين الحكاية كما فى قولهم قالت عاقلة بالتنوين مسمى به مؤنث فانه أبقى فيه التنوين مع ان حقه المنع من الصرف للعلمية والتأنيث حكاية لما كان فيه قبل العلمية والثامن تنوين الضرورة كما فى قول الشاعر

سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام

وحرف خفض وبلام وألف

فانه قد نون مطر فى الشطر الاول مع ان حقه البناء على الضم من غير تنوين للضرورة والتاسع التنوين الغالى وهو اللاحق للقوافى المقيدة كما فى قول الشاعر

قالت بنات العم يا سلمى وانن * كان فقيرا معدما قالت وانن

والعاشر تنوين الشذوذ سمع من كلامهم هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء على سبيل الشذوذ وقد نظم بعضهم الاقسام المذكورة بقوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها * فان تقسيمها من خير ما حرزا

مكن وقابل وعوض والمنكر زد * رنم أو احك اضطرر غال وما همزا

والخفض عبارة كوفية والجر عبارة بصرية وانما كان الخفض علامة للاسم لان كل مجرور مخبر عنه فى المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فان قيل حينئذ كان ينبغى التعريف بمطلق الاخبار عنه لا بخصوص الخفض أجيب بأن الاخبار عنه علامة خفية فلا يدركها المبتدئ بخلاف الخفض (و) عرف أيضا بقبول دخول (حرف خفض) عليه فى أوله (وب) قبول دخول (لام وألف) عليه فى أوله فزيد فى قولك مررت بزيد اسم لدخول حرف الجر عليه ورجل فى قولك جاء الرجل اسم لدخول الالف واللام عليه ولا فرق فى الالف واللام بين المعرفة والزائدة والموصولة بخلاف الاستفهامية فانها تدخل على الفعل تقول أل فعلت كذا بمعنى هل فعلت كذا ولا يرد دخول الموصولة على الفعل فى قوله * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * لانه شاذ على الراجح ولعل تعبير الناظم بالالف واللام للتوضيح أو لضرورة النظم والا فكان الاولى ان يعبر بأل لان القاعدة أن الكلمة اذا كانت على حرفين نطق بلفظها كمن وعن بخلاف ما اذا كانت على حرف واحد فانه ينطق باسمها كواو العطف وفائه ﴿تنبيه﴾ لا يخفى ان الناظم قد تكلم أولا على ما يدخل فى آخر الاسم وثانيا على ما يدخل فى أوله تبعا للاصل لكن المناسب عكس ذلك وعذر الاصل طول الكلام على حروف الخفض فناسب تأخيرها وما ناسبها الا ان عادتهم تقديم ما يقل الكلام عليه ليتفرغوا لما يطول الكلام عليه ولما أنهى الكلام على علامات الاسم شرع فى الكلام على

علامات الفعل فقال (والفعل) المتقدم فى التقسيم فأل فيه للعهد الذكرى كما تقدم فى الاسم واعلم أن الفعل له أيضا حد وحكم واشتقاق وعلامة فحده لغة الحدث الذى يحدثه الفاعل واصطلاحا كلمة دلت على معنى فى نفسها واقترنت باحد الازمنة الثلاثة وضعا وحكمه البناء وماجاء منه معربا وهو الفعل المضارع الخالى من النونين فعلى خلاف الاصل واشتقاقه من الفعل بفتح الفاء كما قاله بعضهم خلافا لمن قال من المصدر فضرب من الضرب وقعد من القعود وهكذا الان ذلك ليس قياس ماقالوه فى الاسم والحرف وقد ذكر الناظم علامته بقوله (معروف) أى معلوم (ب) صحة دخول (قد) عليه وهى مشتركة بين الماضى والمضارع تقول قد قام وقد يقوم والمراد بقد هنا قد الحرفية دون الاسمية لانها تدخل على الاسم تقول قدز يد درهم أى حسبه درهم ولا يعترض على الناظم كالاصل فى ترك التقييد بالحرفية لانها هى المفهومة عند الاطلاق (و) بصحة دخول (السين) عليه وهى مختصة بالمضارع تقول سيقوم وفى التنزيل سيقول السفهاء من الناس ولا يرد على الناظم شمول السين لسين الصيرورة والسين الهجائية ولغيرهما مع انه ليس شئ من ذلك علامة للفعل لان أل فى السين للعهد والمعهود عند النحاة سين الاستقبال وهى التى معناها التنفيس ومثل السين سوف تقول سوف أفعل كذا وفى التنزيل سوف أستغفر لكم ربى ومعناها التنفيس كالسين الا أنها أكثر تنفيسا منها ومذهب الجمهور ان السين وسوف كلمتان مستقلتان أصلان برأسهما وقيل ان السين منقوصة من سوف (و) بصحة دخول (تاء تأنيث) للمسند اليه فاعلا كان أونائبا عنه (مع التسكين) اصالة ولو عرض تحريكها نحو قالت اخرج عليهن ونحو قالتا أتينا طائعين بخلاف المتحركة اصالة فليست علامة للفعل واحترزنا بقولنا للمسند اليه عن تاء ربت وثمت فانها فهى التأنيث اللفظة (و) بصحة دخول (تا) الفاعل وهى التى فى (فعلت مطلقا) أى سواء كانت للمتكلم بأن كانت مضمومة أو للمخاطب بأن كانت مفتوحة أو للمخاطبة بأن كانت مكسورة فالاولى كما فى قولك جئت لك والثانية (ك) ما فى قولك (جئت) يازيد (لى) والثالثة كما فى قولك جئت ياهند لى وكل من تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل مختص بالماضى (و) بقبول (النون) التى للتوكيد خفيفة كانت أوثقيلة مع دلالته على الطلب (و) بقبول (اليا) التى للمخاطبة مع الدلالة المذكورة فالاول كما (فى) قولك (افعلن) بتشديد النون ومثله افعلن بتخفيفها (و) الثانى كما فى قولك (افعلى) ياهند وكل من النون مع الدلالة على الطلب ومن الياء معها مختص بفعل الامر وعلم من اعتبار الدلالة أيضا ان هذه العلامة مركبة فالناظم اقتصر على أحد الجزأين ولعل ترك الاصل لهذه العلامة لعسرها على المبتدى بسبب تركبها من شيئين كما علمت ❊ تنبيه ❊ قد عرفت مما تقدم ان علامة الفعل أقسام أربعة منها ماهو مشترك بين الماضى والمضارع ومنها ماهو مختص بالمضارع ومنها ماهو مختص بالماضى ومنها ماهو مختص بالامر ولما أنهى الكلام على علامات الفعل شرع فى الكلام على علامات الحرف فقال (والحرف) المتقدم فى التقسيم فأل فيه للعهد الذكرى كما تقدم فى كل من الاسم والفعل ❊ واعلم أن الحرف له أيضا حد وحكم واشتقاق وعلامة فحده لغة الطرف واصطلاحا كلمة دلت على معنى فى غيرها وحكمه البناء ولم يجئ منه شئ على خلاف الاصل واشتقاقه من التحرف وهو التطرف وعلامته عدمية كما أشار اليه بقوله (لم يصلح له علامه) تميزه عن قسيميه (الا انتفا قبوله العلامه) التى لكل من الاسم والفعل فعدم

فعل معروف بقد والسين
وتاء تأنيث مع التسكين
وتا فعلت مطلقا كجئت لى
والنون واليا فى افعلن وافعلى
والحرف لم يصلح له علامه
الا انتفا قبوله العلامه

العلامة له علامة لا يقال العدم لا يصح أن يكون علامة لا نا نقول محل ذلك فى العدم المطلق بخلاف المقيد كما هنا لان المراد عدم علامة الاسم والفعل لا العدم مطلقا فان قيل لم جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية ولم يعكسوا أجيب بأن ذلك للتناسب بين كل وعلامته فان الاسم والفعل أشرف من الحرف والعلامة الوجودية أشرف من العدمية فجعلوا الاشرف للاشرف والاخس للاخس ﴿تنبيه﴾ نفى الصلاحية انما هو باعتبار اللغة لان هذا أمر لغوى لا مدخل للعقل والشرع فيه فمتى شهد أهل اللغة بأن دخولها عليه معيب تحقق عدم الصلاحية

﴿باب الاعراب﴾

ومعناه فى اللغة الابانة يقال أعربت الشئ أى ابنته وعدم اللحن فى الكلام يقال أعربت الكلام أى لم ألحن فيه والتحبب الى الغير ومنه العروبة أى المتحببة الى زوجها وغير ذلك وأما فى الاصطلاح ففيه مذهبان أحدهما انه لفظى وعليه فيحد بأنه ماجئ به لبيان مقتضى العامل من حركة أوحرف أوسكون أوحذف وثانيهما انه معنوى وهو الذى مشى عليه الناظم تبعا للاصل حيث قال (اعرابهم) أى النحاة (تغيير آخر الكلم) ذاتا أو صفة فالاول بأن يبدل حرف بآخر كما فى المثنى والجمع والثانى بان تبدل حركة باخرى كما فى المفرد وشمل الآخر فى كلامه الآخر حقيقة كما فى زيد وعمرو والآخر حكما كما فى يد ودم فان قيل الكلم اسم جنس جمعى فاقل مايطلق عليه ثلاث كلمات وحينئذ فلا يدخل فى التعريف تغيير آخر كلمة أو كلمتين أجيب بان المراد جنس الكلم وبأنه على حذف مضاف أى آخر أحد الكلم وخرج بالتقييد بآخر الكلم تغيير أول الكلم أو وسطه كقولك فى زيد زييد أو زيود فلا يسمى اعرابا وانما اختص بالآخر لانه طارئ على الكلمة وحق الطارئ أن يكون فى الآخر والمراد بالكلم هنا خصوص الاسم المعرب والفعل المضارع الخالى من النونين لان الاعراب لا يكون الا فيهما بخلاف الاسم غير المعرب والفعل الماضى والحرف والامر والمضارع الذى اتصل به احدى النونين سواء كان ذلك التغيير من حيث علامته (تقديرا) كما فى قولك جاء الفتى (أولفظا) كما فى قولك جاء زيد وبقولنا من حيث علامته اندفع ماقد يقال من أن التغيير أمر معنوى فلا يكون تارة تقديرا وتارة لفظا وأو فى كلامه للتنويع لا للشك فكأنه قال وذلك التغيير نوعان تقديرى ولفظى وترك نوعا ثالثا وهو المحلى كما فى قولك جاء سيبويه وقد يقال أراد بالتقديرى ماعدا اللفظى فيشمل المحلى وذلك التغير (ا) أجل (عامل) وهو مابه يتقوم المعنى المقتضى للاعراب لفظيا كان وهو ظاهر أو معنويا كالابتداء ونحوه مقدما كان وهو ظاهر ايضا أو مؤخرا كما فى قولك زيدا رأيت كما يدل على ذلك كله تنكير عامل (علم) ولو محذوفا فالدليل كما فى قولك زيد فى جواب القائل من جاء وخرج بذلك تغيير آخر الكلم لا لاجل عامل بأن لم يكن لسبب أصلا كما فى حيث اذا فتحت أو كسرت بعد ضمها أو كان لسبب آخر كالاتباع فى نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام والنقل فى نحو من امن بنقل حركة الهمزة الى النون والحكاية فى نحو من زيدا بالنصب بعد قول القائل رأيت زيدا والتقاء الساكنين فى نحو لم يكن الذين كفروا فان ذلك لا يسمى اعرابا ولما ذكر حقيقة الاعراب كان قائلا قال له هل هذه الحقيقة شئ واحد أولها أقسام فأجاب بقوله (أقسامه) أى الاعراب من حيث هو

(باب الاعراب)

اعرابهم تغيير آخر الكلم
تقديرا أو لفظا لعامل علم
أقسامه

أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل (أربعة) سواء قلنا بأن الاعراب لفظى كما هو التحقيق أو بأنه معنوى كما جرى عليه الناظم وباعتبار الحيثية المذكورة اندفع ماقد يقال جعله أقسام الاعراب أربعة غير صحيح لانه ان أراد أقسام اعراب الاسم فلا يصح لانها ثلاثة رفع ونصب وخفض وان أراد اقسام اعراب الفعل فكذلك لانها ثلاثة رفع ونصب وجزم ووجه اندفاع ذلك أنه لم يرد ماذكر بل أراد أقسام الاعراب من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل وتعبيره كالاصل بالاقسام أولى من تعبير بعضهم بالالقاب لان من حق اللقب أن يصدق على ما لقب به وهو غير صحيح هنا لان فيه حمل الاخص على الاعم فلا يقال الاعراب رفع مثلا ولا يخفى ان تقسيم الاعراب الى هذه الاقسام من تقسيم الكلى الى جزئياته وقد تقدم ضابطه (فلتعتبر) أى الاقسام المذكورة ثم أبدل الناظم من الاربعة قوله (رفع) فى اسم وفعل نحو يقوم زيد وهو لغة العلو والارتفاع واصطلاحا على ان الاعراب معنوى تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وعلى انه لفظى نفس الضمة وما ناب عنها وانما سمى بذلك لارتفاع الشفتين عند النطق به (ونصب) فى اسم وفعل أيضا نحو لن أضرب زيدا وهو لغة الاستقامة واصطلاحا على ان الاعراب معنوى تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها وعلى انه لفظى نفس الفتحة وما ناب عنها وانما سمى بذلك لانتصاب الشفتين عند النطق به (وكذا) أى مثل ماذكر فى كونه من أقسام الاعراب (جزم) فى فعل فقط نحو لم يقم وهو لغة القطع واصطلاحا على ان الاعراب معنوى تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه وعلى انه لفظى نفس السكون وما ناب عنه وانما سمى بذلك لان الجازم يقطع من المجزوم شيأ وقد عرفت ان الجزم فى اللغة القطع (وجر) فى اسم فقط نحو زيد فى قولك مررت بزيد وهو لغة السحب واصطلاحا على أن الاعراب معنوى تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وعلى انه لفظى نفس الكسرة وما ناب عنها وانما سمى بذلك لانجرار الشفة السفلى عند النطق به وقد تقدم أن الجر عبارة بصرية والخفض عبارة كوفية وعلم مما تقدم ان الاقسام الاربعة ترجع فى الحقيقة الى قسمين مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب ومختص بأحدهما وهو الجزم والجر واهمل لذلك نكتة فصلها ما فى كلام الناظم ولا يرد ذلك على التشبيه لان المراد التشبيه فى كون كل من أقسام الاعراب كما تقدم * ولما ذكر الناظم هذه الاقسام مجملة باعتبار محلها شرع فى تفصيلها بذلك الاعتبار فقال (والكل) من الاقسام المذكورة (غير الجزم) من الرفع والنصب والجر (فى الاسما) المعربة ولو محلا (يقع) أى الكل المذكور (وكلها) أى الاقسام المذكورة لكن غير الخفض بقرينة كلامه بعد يقع (فى الفعل) المعرب وهو الفعل المضارع الخالى من النونين ولذلك أفرده الناظم وانما عبر الاصل بصيغة الجمع مع أن المعرب من الافعال واحد وهو المضارع نظرا لتعدد الافراد المعربة (والخفض امتنع) وقوعه فى الفعل المذكور وانما أعطى الخفض للاسم والجزم للفعل لان الاسم خفيف بخلاف الفعل والخفض ثقيل بخلاف الجزم فأعطى الثقيل للخفيف وبالعكس ليتعادلا * ولما أنهى الكلام على الاعراب وأقسامه شرع يتكلم على المعرب مستتبعا للكلام على المبنى فقال (وسائر الاسماء) بالمد أى جميعها فسائر بمعنى جميع هنا وقد يكون بمعنى باق (حيث لاشبه) بها (قربها من الحروف) لقوته بأن لم يكن بها شبه أصلا أو كان بها شبه لم يقربها من الحروف لضعفه وهو الذى عارضه شئ من

ربعة فلتعتبر
رفع ونصب وكذا جزم وجر
الكل غير الجزم فى الاسما يقع
وكلها فى الفعل والخفض امتنع
وسائر الاسماء حيث لاشبه
قربها من الحروف

خواص الاسم (معربه) من الاعراب وقد تقدم الكلام عليه (وغيرذى) أى هذه (الاسماء) بالمدود خل تحت الغير المذكور كل من الاسماء التى قام بها شبه قربها من الحروف كاسماء الشروط والاستفهام وسائر الحروف والفعل الماضى اجماعا وفعل الامر على مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنه معرب مجزوم بلام الامر مقدرة لانه مقتطع عندهم من المضارع قال فى المغنى وبقولهم أقول والفعل المضارع غير الخالى من النونين كما سيأتى فكل ذلك (مبنى) من البناء وهو لغة وضع شئ على شئ بحيث يراد به الثبات وأما فى الاصطلاح ففيه مذهبان كما تقدم فى الاعراب أحدهما انه لفظى وعليه فيحد بأنه ماجئ به لا لبيان مقتضى العامل وليس حكاية ولا اتباعا ولا نقلا ولا تخلصا من سكونين وثانيهما انه معنوى وعليه فيحد بأنه لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل أو اعتلال ثم استثنى الناظم من الغير المذكور المضارع الخالى من النونين بقوله (خلا) هو هنا حرف استثناء بخلافه فى آخر الشطر الثانى فلا ايطاء فعل (مضارع) بالجر بخلا بشرط أن يكون (من كل نون) من نون الاناث ولا تكون الا مباشرة ومن نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة المباشرة له لفظا او تقديرا (قد خلا) يتعلق به الجار والمجرور قبله والتقدير قد خلا من كل نون فان لم يخل من كل نون بأن لحقته نون الاناث ولا تكون الا مباشرة كما علمت بنى على السكون نحو النسوة يضربن أو لحقته نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة المباشرة له لفظا وتقديرا بنى على الفتح نحو ليسجنن وليكونا من الصاغرين وقد شمل ذلك المستثنى منه كما تقدم التنبيه عليه بخلاف غير المباشرة لفظا نحو لتبلون أو تقديرا نحو ولا يصدنك فانه لا يبنى بل يعرب * ولما ذكر أقسام الاعراب وكانت محتاجة الى علامات تميزها أعقبها بذكر العلامات فقال

(باب) بيان (علامات) أقسام (الاعراب)

المتقدمة وهى أربعة عشر علامة أربعة للرفع وخمسة للنصب وثلاثة للخفض واثنان للجزم والاصل منها أربعة الضمة أصل فى الرفع والفتحة أصل فى النصب والكسرة أصل فى الخفض والسكون أصل فى الجزم وماعداها هذه الاربعة على خلاف الاصل كما سيتضح لك ان شاء الله تعالى وانما قدرنا أقسام لانه مراد الناظم كالاصل بدليل كلامه بعد وأيضا هذه العلامات ليست لمطلق الاعراب والا لما دلت الضمة مثلا على خصوص الرفع وانما تدل على مطلق الاعراب واضافة العلامات الى مابعدها على معنى اللام بناء على ما مشى عليه الناظم كالاصل من ان الاعراب معنوى وبدأ بعلامات الرفع لانه اعراب العمد فقال (للرفع) من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل (منها) أى من تلك العلامات أربعة وباعتبار الحيثية المذكورة اندفع ماقد يقال ان أراد ذكر علامات الرفع فى الاسم فكلامه غير صحيح لان علاماته فيه الضمة والواو والالف فقط وان أراد ذكر علامات الرفع فى الفعل فكذلك لان علاماته فيه اثنتان الضمة والنون فقط العلامة الاولى (ضمة) على الاصل ولذلك قدمها الناظم العلامة الثانية (واو) على النيابة عن الضمة وثنى بها لانها تناسب الضمة العلامة الثالثة (ألف) على النيابة عن الضمة وثلث بها لانها أخت الواو فى المد واللين العلامة الرابعة أشار اليها بقوله (كذلك) أى مثل المذكور فى أن كلا علامة للرفع (نون ثابت) فى اللفظ (لا منحذف) منه وفى ذلك اشارة الى أن قول المعربين مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون معناه مرفوع بالنون الثابتة فهو من اضافة الصفة للموصوف وانما ذكر الوصف

معربه
وغيرذى الاسماء مبنى خلا
مضارع من كل نون قد خلا
﴿باب علامات الاعراب﴾
للرفع منها ضمة واو ألف
كذلك نون ثابت لا منحذف

قوله عمد بضم فائه وفتح عينه جمع عمدة وهى ما يعتمد عليه ويقال الفاعل عمدة كما يقال المفعول فضلة فتقديم الرفع لانه فى العمد فانه فى الفضلات اهـ الذى لا يجوز حذفها بخلاف النصب

باعتبار كونه حرفا لاجل النظم وختم بالنون لانها علامة للرفع فى الفعل وهو مؤخر عن الاسم فكذا علامته * واذا أردت بيان موضع كل من هذه العلامات (فا) قولك (الضم) أى الضمة فمراده بالضم الضمة تسمحا يكون علامة للرفع (فى اسم مفرد) والمراد به هنا ماليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الاسماء الخمسة بخلافه فى باب الخبر وباب لا وباب المنادى كما سيأتى ولا فرق بين أن يكون منصرفا كما فى قولك جاء زيد وبين أن يكون غير منصرف (كـ)ما فى قولك جاء (أحمد) فكل من زيد وأحمد مرفوع وعلامة رفعه الضمة (و) فى (جمع تكسير) وهو ما تكسر فيه بناء واحده اما بزيادة فقط كما فى صنو وصنوان أو بنقص فقط كما فى تخمة وتخم أو بتبديل الشكل فقط كما فى أسد وأسد أو بالزيادة والنقص وتبديل الشكل كما فى غلام وغلمان أو بالزيادة مع تبديل الشكل كما فى رجل ورجال ومن هذا القسم مثال المصنف الذى أشار اليه حيث قال (كـ) قولك (جاء الاعبد) جمع عبد أو بالنقص مع تبديل الشكل كما فى رسول ورسل أو بالزيادة والنقص ولم يوجد له مثال وان اقتضته القسمة العقلية (و) فى (جمع تأنيث) اسما كان كهندات أو صفة (كمسلمات) والتقييد بالجمع وبالتأنيث جرى على الغالب لانه قد يكون اسم جمع كاولات ومفردا كعرفات وقد يكون مذكرا كحمامات وكذا تقييد الاصل بالسالم لانه قد يكون مكسرا كحبليات وجعل بعضهم جمع المؤنث السالم كاللقب لكل ما كان فى آخره ألف وتاء مزيدتان (و) فى (كل فعل معرب) وهو الفعل المضارع الخالى من النونين لكن بشرط ان لا يتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة واحترز الاصل عن ذلك بقوله الذى لم يتصل بآخره شئ لكن الناظم اتكل على علمه مما سيأتى ولا فرق بين أن يكون صحيح الآخر كيقوم أو معتل الآخر (كيأتى) بتسهيل الهمزة فكل منهما مرفوع بضمة ظاهرة فى الاول مقدرة فى الثانى * ولما بين موضع الاصل شرع يبين موضع النائب فقال (والواو) تكون علامة للرفع (فى جمع الذكور السالم) وهو كل اسم دل على أكثر من اثنين بزيادة فى آخره مقدر انفصالها وانما كان سالما لانه سلم فيه بناء واحده ولا يرد انه مما تغير بالزيادة لتقدير انفصالها هنا كما علمت ويشترط فيه أن يكون مفرده علما أو صفة فالاول كما فى قولك جاء الزيدون والثانى (كـ)ما فى قولك (الصالحون هم أولو المكارم) وان يكون لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومذكر جار فى كل من العلم والصفة ويختص العلم بأن لا يكون مركبا تركيبا اسناديا ولا مزجيا ولا معربا بحرفين وتختص الصفة بأن لا تكون من باب أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ويلحق به أربعة الاول أسماء جموع لا مفرد لها كعشرون وبابه الثانى جموع تكسير كسنون وبابه الثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط كاهلون ووابلون الرابع ما سمى به من هذا الجمع كزيدون مسمى به وبذلك يعلم ان فى عبارة الناظم كأصله قصورا وأجيب بأن التعبير بالجمع وبالسالم جرى على الغالب وبأن المراد بجمع المذكر السالم كل ما جمع بواو ونون أو ياء ونون (كما أتت) أى الواو علامة للرفع (فى الخمسة الاسماء) بالمد وفى عبارته تقديم اسم العدد على المعدود والاصل فى الاسماء الخمسة وهو الواقع فى أكثر نسخ الاصل ووقع فى بعض نسخه الاسماء الستة بزيادة الهن وهو كناية عما يقبح التصريح به واعرابه بالحروف لغة قليلة ولذا اسقط فى أكثر نسخ الاصل كما علمت (وهى) أى الاسماء الخمسة (التى تأتى) قريبا (على الولاء) بالمد فى قوله (أب) نحو جاء أبوك و(أخ) نحو

...ضم فى اسم مفرد كاحمد
وجمع تكسير كجاء الاعبد
...ع تأنيث كمسلمات
وكل فعل معرب كيأتى
...راو فى جمع الذكور السالم
...صالحون هم أولو المكارم
...ت فى الخمسة الاسماء
وهى التى تأتى على الولاء
أخ

جاء أخوك و (حم) نحو جاء حموك بكسر الكاف لان الحم اسم لاقارب الزوج على المشهور وقيل اسم لاقارب الزوجة وقيل مشترك بينهما ففيه ثلاثة أقوال (وفو) وهو لغة فى الفم نحو هذا فوك (وذو) نحو جاء ذو مال والحال انه قد (جرى كل) من الاسماء الخمسة (مضافا) لغير ياء المتكلم بخلاف ما لو كان غير مضاف أو مضافا لياء المتكلم فانه يرفع بالضمة الظاهرة فى الاول نحو جاء أب والمقدرة فى الثانى نحو جاء أبى (مفردا) بخلاف ما لو كان مثنى أو مجموعا جمع تصحيح أو تكسير فانه يرفع بما يرفع به المثنى والجمع السالم وغير السالم نحو جاء أبواك ونحو جاء أبون ونحو جاء آباؤك (مكبرا) بخلاف ما لو كان مصغرا فانه يرفع بالضمة الظاهرة نحو هذا أخى زيد فهذه أربعة شروط بزيادة قولنا لغير ياء المتكلم ويزاد أيضا ان يكون غير منسوب بخلاف ما لو كان منسوبا فانه يرفع بالضمة الظاهرة نحو جاء أبوىّ وان يكون الفم خاليا من الميم كما أشار اليه الناظم بخلاف ما لو لم يكن خاليا منها فانه يرفع بالضمة الظاهرة نحو هذا فمك وان تكون ذو مضافة الى اسم جنس ظاهر غير صفة وأن تكون بمعنى صاحب فلو كانت موصولة بنيت على المشهور وقد تعرب حملا على التى بمعنى صاحب وقد روى بالوجهين قوله * فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا * (وفى المثنى) وهو كل اسم دل على اثنين بزيادة فى آخره وصلح للتجريد وعطف مثله عليه وذلك (نحو زيدان) فى قولك جاء الزيدان (الالف) فهى علامة للرفع فيه وتعبيره بالمثنى أولى من تعبير الاصل بالتثنية لان الالف انما هى علامة للرفع فى المثنى لا فى التثنية لكن أجيب عن الاصل بأنه أراد بالمصدر اسم المفعول ويشترط له ثمانية شروط أشار اليها بعضهم بقوله

شرط المثنى أن يكون معربا * ومفردا منكرا ما ركبا

موافقا فى اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره

ويلحق به اثنان واثنتان وما سمى به مطلقا وكلا وكلتا ان أضيفا الى الضمير فان أضيفا الى ظاهر أعربا بحركات مقدرة كالتى ونحوه (والنون) الثابتة تكون علامة للرفع (فى) الفعل (المضارع) المتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة وهو (الذى عرف) عندهم (بـ) موازينه وهى (يفعلان) بالياء التحتانية وهى للغائبين المذكرين اسما كانت الالف فيه كما فى قولك الزيدان يضربان أو حرفا كما فى قولك يضربان الزيدان على لغة أكلونى البراغيث ففيه صورتان و (تفعلان) بالتاء الفوقانية وهو للمخاطبين المذكرين كما فى قولك تضربان (أنتما) يا زيدان وللمخاطبتين المؤنثتين كما فى قولك تضربان أنتما يا هندان وللغائبتين المؤنثتين اسما كانت الالف فيه كما فى قولك الهندان تقومان أو حرفا على اللغة المذكورة كما فى قولك تقومان الهندان ففيه أربع صور (ويفعلون) بالياء التحتانية وهو لجمع الذكور الغائبين اسما كانت الواو فيه كما فى قولك الزيدون يضربون أو حرفا على تلك اللغة كما فى قولك يضربون الزيدون ففيه صورتان و (تفعلون) بالتاء الفوقانية وهو لجمع الذكور المخاطبين كما فى قولك تضربون يا زيدون ولا تكون الواو فيه الا اسما ففيه صورة واحدة حال كونهما (معهما) بسكون العين أى مع يفعلان وتفعلان (وتفعلين) ولا يكون الا بالتاء الفوقانية وهو للمخاطبة المؤنثة كما فى قولك (ترحمين) يا هند (حالى) القائم بى ولا تكون الياء فيه الا اسما ففيه صورة واحدة (و) هذه الموازين (اشتهرت) عندهم (بالخمسة الافعال) لكنها باعتبار ما تقدم ترجع الى عشرة بل قد تزيد على ذلك وفى عبارته تقديم

حم وفو وذو جرى
كل مضافا مفردا مكبرا
وفى المثنى نحو زيدان الالف
والنون فى المضارع الذى عرف
بيفعلان تفعلان أنتما
ويفعلون تفعلون معهما
وتفعلين ترحمين حالى
واشتهرت بالخمسة الافعال

اسم العدد على المعدود والاصل بالافعال الخمسة * ولما أنهى الكلام على علامات الرفع شرع فى الكلام على علامات النصب وعقد لها بابا فقال

﴿ باب ﴾ بيان (علامات النصب ﴾

لكن كان الاولى أن لا يترجم لها لدخولها فى الترجمة السابقة وقد بينها بقوله (للنصب) من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل كما تقدم فى الرفع (خمس) من العلامات واذا أردت بيانها (وهى فتحة) على الاصل ولذلك قدمها الناظم و(ألف) على النيابة عن الفتحة وثنى بها لانها تناسب الفتحة و(كسر) على النيابة عن الفتحة والمراد به الكسرة فعبر به عنها تسمحا وثلث بها لانها أخت الفتحة (وياء) على النيابة عن الفتحة وقدمها على النون لانها أخت الالف (ثم نون تحذف) فى اللفظ وفى ذلك اشارة الى أن قول المعربين منصوب وعلامة نصبه حذف النون معناه منصوب بالنون المحذوفة فهو من اضافة الصفة الى الموصوف وختم بالنون لانها علامة للنصب فى الفعل وهو مؤخر عن الاسم فكذا علامته كما تقدم فى الرفع وقد بين موضع كل من هذه العلامات فى قوله (فانصب بفتح) أى فتحة فعبر بالفتح عنها تسمحا (ما) أى الذى أو شيأ (بضم) أى ضمة ففيه التسمح السابق (قد رفع) يتعلق به الجار والمجرور قبله والجملة صلة أو صفة والمعنى ان الفتحة تكون علامة للنصب فيما تكون فيه الضمة علامة للرفع مما تقدم (الا) جمع التأنيث (كهندات) ومسلمات (ففتحه منع) بالبناء للمفعول فلا ينصب بالفتحة بل بالكسرة كما سيأتى * ولما بين موضع الاصل شرع يبين موضع النائب فقال (واجعل) علامة (لنصب الخمسة) أو الستة (الاسما) المتقدمة (ألف) بسكون الفاء للضرورة والا فكان عليه أن يقول ألفا لانه مفعول لاجعل ويحتمل انه جرى على لغة من يقف على المنصوب بصورة المرفوع والمجرور والمعنى أن الالف تكون علامة للنصب فى الاسماء الخمسة أو الستة نحو رأيت أباك وأخاك الى آخرها (وانصب بكسر) أى بكسرة ففيه التسمح المتقدم (جمع تأنيث) كهندات ومسلمات (عرف) فيما تقدم بتمثيله له وفى التنزيل خلق الله السموات (والنصب فى الاسم الذى قد ثنيا) كالزيدين فى قولك رأيت الزيدين (و) فى (جمع تذكير صحيح) لا مكسر كمسلمين فى قولك رأيت مسلمين (بيا) مفتوح ماقبلها مكسور مابعدها فى المثنى وبالعكس فى جمع المذكر الصحيح والمعنى ان الياء تكون علامة للنصب فى المثنى وجمع المذكر السالم وانما أطلق الاصل الجمع حيث لم يقيده بما ذكره الناظم لان مراده الجمع الذى على حد المثنى بقرينة ذكره معه والذى على حد المثنى انما هو جمع المذكر السالم (والخمسة الافعال) أى والافعال الخمسة المتقدمة وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين (حيث تنتصب) بأن دخل عليها عامل النصب كان (لحذف نون الرفع) أى التى تكون علامة للرفع عند رفع هذه الافعال (مطلقا) أى من غير تفصيل (يجب) حينئذ فتقول لن يفعلا ولن تفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلى فهذه كلها منصوبة وعلامة نصبها النون المحذوفة نيابة عن الفتحة ولا يرد على ذلك قوله تعالى الا ان يعفون لان النون فيه ليست نون الرفع بل ضمير النسوة والواو فيه ليست واو الجمع بل واو الفعل ولما أنهى الكلام على علامات النصب شرع فى الكلام على علامات الخفض وعقد لها بابا فقال

﴿ باب ﴾ بيان (علامات الخفض ﴾

لكن كان الاولى ان لا يترجم لها كما مر فى علامات النصب وقد بينها بقوله (علامة الخفض) أى علاماته فاندفع ماقد يقال كيف يخبر عن المفرد بجمع مع انه يشترط تطابق المبتدا والخبر ووجه الاندفاع أن التطابق حاصل معنى لان المفرد المضاف لمعرفة يعم فكأنه قال علامات الخفض (التى بها انضبط) وتميز عن غيره ثلاثة العلامة الاولى (كسر) على الاصل ولذلك قدمه الناظم وقد عرفت أن المراد به الكسرة ففيه التسمح السابق (و) العلامة الثانية (ياء) بالمد على النيابة عن الكسرة وثنى بها لانها تناسب الكسرة والعلامة الثالثة ذكرها بقوله (ثم فتحة) على النيابة عن الكسرة وثلث بها لانها أخت الكسرة وكما نابت الفتحة عن الكسرة هنا نابت الكسرة عن الفتحة فيما تقدم فقد تقارضا وهذه المذكورات هى علامات الخفض (فقط) أى فحسب بزيادة الفاء لتزيين اللفظ وقد بين موضع كل من هذه العلامات فى قوله (فاخفض بكسر) أى بكسرة ففيه التسمح المار (ما) أى الذى أو شيأ (من الاسما) لا من الافعال (عرف فى) حال (رفعه بالضم) أى بالضمة ففيه التسمح السابق وذلك هو الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع التأنيث فالكسرة تكون علامة للخفض فى كل من هذه الثلاثة (حيث ينصرف) أى ينون بتنوين الصرف وهو تنوين التمكين ويسمى الاسم حينئذ متمكنا أمكن واحترز بذلك عما اذا لم ينصرف ذلك فانه يخفض بالفتحة كما سيأتى لكن الاصل انما قيد كلا من الاولين أعنى الاسم المفرد وجمع التكسير بالمنصرف ولم يقيد الاخير أعنى جمع التأنيث بذلك لانه لا يكون الا منصرفا فلا حاجة الى التقييد به الا أنه اذا سمى به نحو عرفات وأذرعات جاز فيه الصرف وعدمه لان العرب اختلفت فيه على ثلاث فرق فبعضهم ينظر لحاله قبل التسمية فقط فيعرب بالكسرة مع التنوين كما كان قبل التسمية وهذه هى اللغة المشهورة وبعضهم ينظر لحاله قبل التسمية وبعدها فيعرب بالكسرة نظرا لما قبل التسمية ويترك تنوينه نظرا لما بعد التسمية وبعضهم ينظر لحاله بعد التسمية فقط فيعرب بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث ولعل الناظم راعى ذلك فقيد فى الكل بالقيد المذكور ولما بين موضع الاصل شرع يبين موضع النائب فقال (واخفض بياء) بالمد (كل ما) أى الذى أو شئ (بها) أى بالياء (نصب) بالبناء للمفعول وبه يتعلق الجار والمجرور قبله وذلك هو المثنى وجمع المذكر السالم (و) اخفض بها أيضا (الخمسة) أو الستة (الاسما) المتقدمة (بشرطها) أى بشروطها لان المفرد المضاف لمعرفة يعم كما مر وقد تقدم بيان شروطها وهى كون كل مضافا لغير الياء مفردا مكبرا غير منسوب الى آخر ماسبق فتلخص ان الياء تكون علامة للخفض فى المثنى كما فى قولك مررت بالزيدين وفى جمع المذكر السالم كما فى قولك مررت بمسلمين وفى الاسماء الخمسة أو الستة على ما تقدم فاذا فعلت ذلك (تصب) أى توافق الحق (واخفض بفتح) أى فتحة ففيه التسمح المار (كل ما) أى الذى أو اسم (لم ينصرف) أى لم ينون بتنوين الصرف وهو تنوين التمكين كما مر ثم بين مالم ينصرف بقوله (مما) أى من الذى أو من اسم (بوصف الفعل) من العلتين الفرعيتين واحدة منهما ترجع الى اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر عند البصريين وشبه التركيب عند الكوفيين لانه يدل على الحدث والزمان والنسبة والاخرى ترجع الى المعنى وهى احتياجه الى الفاعل فى الافادة وقوله (صار يتصف) يتعلق به الجار والمجرور قبله والاصل مما صار يتصف بوصف الفعل ولما اتصف الاسم بوصف الفعل منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر مع التنوين

علامة الخفض التى بها انضبط
كسر وياء ثم فتحة فقط
فاخفض بكسر ما من الاسما عرف
فى رفعه بالضم حيث ينصرف
واخفض بياء كل ما بها انصب
والخمسة الاسما بشرطها تصب
واخفض بفتح كل ما لم ينصرف
مما بوصف الفعل صار يتصف

واتصافه بوصف الفعل (بأن يحوز) بالحاء المهملة والزاي المعجمة من الحيازة وهي الجمع (الاسم) سواء كان مفردا او جمعا ظاهر الاعراب أو مقدره (علتين) فرعيتين ترجع احداهما الى اللفظ والأخرى الى المعنى بخلاف مالو كان كل منهما يرجع الى اللفظ كما في نحو أجيمال بالجيم تصغير أجمال أو الى المعنى كما في نحو حائض (أو) يحوز الاسم (علة) واحدة (تغني عن اثنتين) من العلل فلابد من علتين معا أو علة تقوم مقام العلتين وانما لم يكتف بعلة واحدة الا اذا أغنت عن اثنتين لان مشابهة الاسم للفعل غير قوية وغير ظاهرة فلا تثبت الا بعلتين أو بعلة تقوم مقام العلتين وقد بين الناظم ذلك على اللف والنشر المشوش بقوله (فالف التأنيث) مقصورة كانت وهي ألف لينة كما في حبلى أو ممدودة وهي ألف قبلها ألف قلبت هي همزة كما في صحراء (أغنت) عن علتين حال كونها (وحدها) وانما أغنت عن علتين لانها دالة على التأنيث ولازمة لما هي فيه فالتأنيث بمنزلة علة وهي ترجع الى المعنى واللزوم بمنزلة علة أخرى وهي ترجع الى اللفظ وعلم من ذلك ان الفتحة تقدر في نحو حبلى جرا كما تقدر في ذلك نصبا وهذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح اليمني الى ان المقدر في ذلك جرا انما هو الكسرة لانه لا ثقل مع التقدير (و) كذلك أغنت وحدها (صيغة الجمع الذي قد انتهى) بحيث لا يمكن ان يجمع جمع تكسير بعد حصوله على هذه الصيغة وضابطه كل جمع مكسر بعد ألف تكسيره حرفان كمساجد أو ثلاثة أوسطها ساكن كمصابيح والتقييد بالتكسير لجواز جمعه جمع سلامة كما في صواحب فانه يجوز جمعه على صواحبات ووجهه ان جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم يضر في نهاية الجمعية وانما أغنت صيغة منتهى الجموع عن علتين لان الجمعية بمنزلة علة وهي ترجع الى المعنى وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى وهي ترجع الى اللفظ وخرج بقولنا أوسطها ساكن نحو ملائكة لان أوسط الثلاثة فيه متحرك وبعضهم أخرجه باشتراط ان لا يكون في آخر هذا الجمع تاء التأنيث ولما بين العلة التي تقوم مقام العلتين شرع يبين العلتين فقال (والعلتان) اما (الوصف) أي الوصفية ولو عبر بها لكان أولى لان الوصف هو الاسم بخلاف الوصفية فانها كون الاسم يدل على حال من أحوال الذات (مع) بسكون العين للضرورة (عدل) وهو في اللغة نقيض الجور ويطلق على الميل عن الطريق وعلى غير ذلك وفي الاصطلاح تحويل الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة أخرى لغير اعلال ولا الحاق مع اتحاد المعنى وأشار بقوله (عرف) الى انه لابد ان يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو العدل التحقيقي كما في مثنى وثلاث ورباع ومحل اشتراط ذلك في العدل الذي مع الوصفية بخلاف الذي مع العلمية فانه لا يشترط فيه ذلك ولذلك اكتفوا معها بالعدل التقديري وهو الذي لا يدل عليه دليل الا منع الصرف كما في عمر فانهم لما لم يجدوا فيه علة أخرى مع العلمية قدروا أنه معدول عن عامر لئلا يلزم خرم ماهو القاعدة من أن الاسم لا يكون ممنوعا من الصرف الا لعلتين أو علة تقوم مقام العلتين (أو) الوصف مع (وزن فعل) أي مع كون الاسم على وزن فعل ما كما في أحمر وأفضل (أو) الوصف الملتبس (بنون وألف) زائدتين كما في سكران وعطشان وقد اختلف النحاة فعند الاكثر انه يشترط في ذلك أن لا يكون له مؤنث على وزن فعلانة وقيل الشرط أن يكون له مؤنث على وزن فعلى ويظهر أثر الخلاف فيما لا مؤنث له أصلا كرحمن فعلى الاول يمنع من الصرف بخلافه على الثاني ﴿ تنبيه ﴾ يشترط في الوصفية حتى تمنع الصرف مع علة أخرى ان تكون أصلية بحيث يكون اللفظ

يحوز الاسم علتين
أو علة تغني عن اثنتين
فألف التأنيث أغنت وحدها
وصيغة الجمع الذي قد انتهى
والعلتان الوصف مع عدل عرف
أو وزن فعل أو بنون وألف

أجيمال في الجمع فرع الافراد
غير فرع التكبير وقوله حائض
... فيها الوصفية فرع
لزوم التأنيث اهـ

وهذه الثلاث تمنع العلم
وزاد تركيبا وأسماء العجم
كذاك تأنيث بما عدا الالف

قوله وزاد جميعها الخ وقد ذكر بعضهم ايضا ان ما كان في الاصل اسما للانبياء حرف من لفظ ضمن شملهم فهو منصرف اه

موضوعا للمعنى الوصفي وان غلبت عليه الاسمية فلا نظر الى الاسمية العارضة كما لا نظر الى الوصفية العارضة ولذلك قال ابن مالك

وألغين عارض الوصفيه * كاربع وعارض الاسميه

(وهذه الثلاث) التي هي العدل ووزن الفعل والالف والنون الزائدتان كما تمنع مع الوصفية (تمنع) مع العلمية (العلم) فالعدل مع العلمية كما في عمر لانه معدول عن عامر كما تقدم وقد نقل عن السعد التفتازاني أن رجب وصفر اذا لم يرد بهما معين صرفا وان أريد بهما معين منعا من الصرف فيكون المانع لهما حينئذ العلمية والعدل لانهما معدولان عن الرجب والصفر وعلى هذا فرجب في حديث من صام يوما من رجب منصرف لان المراد به غير معين ووزن الفعل مع العلمية كما في أحمد ويزيد وشمر أعلاما والالف والنون الزائدتان مع العلمية كما في عمران وعثمان وحمدان وخرج بقولنا الزائدتان الالف والنون الاصليتان واللتان احداهما أصلية كما في مستعان وان تجاذبه أصلان فالصرف وعدمه سيان وذلك نحو شيطان فانه ان أخذ من شطن بمعنى بعد كان منصرفا لاصالة النون حينئذ وان أخذ من شاط بمعنى احترق كان ممنوعا من الصرف ولذلك لما قيل لبعضهم هل عثمان مصروف أو ممنوع من الصرف أجاب بقوله ان هجوته صرفته لانه حينئذ من العفونة وان مدحته منعته من الصرف لانه حينئذ من العفة (وزاد) أي العلم على الوصف (تركيبا) وهو جعل اسمين بمنزلة اسم والمراد تركيبا مزجيا ليس عدديا ولا مختوما بويه كما في معديكرب فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب بخلاف الاضافي والاسنادي والتقييدي والعددي والمختوم بويه (و) زاد أيضا (أسماء العجم) كابراهيم واسحق ويعقوب فكل من هذه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وهل يشترط ان تكون العلمية في لغة العجم أولا ذهب قوم الى الاول قال أبو حيان وهو ظاهر كلام سيبويه لكن جمهور النحويين على الثاني وبه جزم الرضي قال ألا ترى ان قالون اسم جنس في العجم بمعنى الجيد ثم نقلته العرب الى العلم فصار غير منصرف واعلم أن أسماء الانبياء كلها أعجمية الا أربعة وكذلك أسماء الملائكة فكلها أعجمية الا أربعة ولذلك قال بعضهم

هود شعيب صالح محمد * أوضاعها في العجم ليست توجد
رضوان مالك نكير منكر * أمثالها في حكم ما قد ذكروا

لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون بخلاف بقية الاربعة فانها مصروفة وكذلك الاربعة الاول فهي مصروفة ومثلها نوح ولوط وشيث وقد جمعها بعضهم في قوله

تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا * ولوطا وشيثا ثم هودا محمدا

(كذاك) أي مثل ذاك (تأنيث) معنوي أو لفظي (بما عدا الالف) المقصورة أو الممدودة فأما التأنيث اللفظي بما عدا الالف فلا شرط له الا انضمامه الى العلمية نحو طلحة وفاطمة وأما التأنيث المعنوي فيشترط فيه زيادة على انضمامه الى العلمية اما زيادة الاسم على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد واما كونه اسما أعجميا نحو جور واما تحرك الوسط نحو سقر واما كونه منقولا من مذكر نحو زيد مسمى به امرأة فان لم يوجد فيه واحد من هذه الاربعة نحو هند ودعد جاز فيه وجهان والمنع أجود وأكثر عند سيبويه وقد جمع بينهما الشاعر في قوله

لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد ولم تسق دعد فى العلب

وقد أشار ابن مالك الى ذلك كله بقوله

كذا مؤنث بهاء مطلقا * وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث أو كجور أو سقر * أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
وجهان فى العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع أحق

فتلخص ان موانع الصرف تسع نظمها بعضهم فى قوله

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت * ثنتان منها فما للصرف تصويب
عدل ووصف وتأنيث ومعرفة * وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف * ووزن فعل وهذا القول تقريب

وأخصر منه قول بعضهم

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وعلم من كلام الناظم أن بعض هذه العلل يستقل بالمنع لقيامه مقام العلتين وبعضها الآخر لا يستقل بذلك فالاول علة وبعض علة اما البعض فهو ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة وأما العلة فهى صيغة منتهى الجموع والثانى السبعة الباقية وبعض الثامنة وهذه على قسمين ما يمنع منها مع كل من الوصفية والعلمية وما يمنع منها مع خصوص العلمية وأما العلمية والوصفية فلا يجتمعان لتنافيهما لان العلمية تقتضى التخصيص والوصفية تقتضى الاشتراك ولذلك أشار بعضهم بقوله

عدل ووزن ونون قبلها ألف * كل مع الوصف صرف الاسم قد منعا
وزد عليها مع التعريف عجمة أو * تركيب مزج أو التأنيث فاستمعا
وامنع بجمع تناهى حسب أو الف التأنيث مدا وقصرا كيفما وقعا

ومحل منع الاسم الذى وجد فيه العلتان أو علة تقوم مقامهما من الصرف ما لم يضف أو يأت بعد ال (فان يضف) كما فى قوله تعالى فى أحسن تقويم (أو يأت بعد آل) كالاعمى والاصم (صرف) أى جر بالكسرة وان لم ينون وظاهر ذلك أن الناظم جرى على القول بأن الاسم حينئذ غير باق على منع الصرف ولو لم تزل احدى علتيه بالاضافة أو بأل والتحقيق أنه ان زالت احدى علتيه بذلك لم يبق على منع الصرف نحو بأحمدكم وباليزيد فان العلمية لا تبقى مع الاضافة أو أل وان لم تزل فهو باق على منع الصرف نحو باحسنكم والاعمى والاصم ولما أنهى الكلام على علامات الخفض أخذ فى الكلام على علامات الجزم وعقد لذلك بابا فقال

﴿باب﴾ بيان (علامات الجزم)

لكن كان الاولى ان لا يترجم لها كما مر فى علامات النصب وقد بينها بقوله (والجزم فى الافعال) لا فى الاسماء ولعل تعبيره بصيغة الجمع مع أن المعرب من الافعال واحد وهو الفعل المضارع نظرا للافراد المعربة كما تقدم (بالسكون) على الاصل ولذلك قدمه الناظم وهو لغة ضد الحركة واصطلاحا حذف الحركة (أو) بـ (حذف حرف علة) على النيابة عن السكون وحرف العلة اما الواو أو الياء أو الالف كما سيأتى وانما سمى كل منها بذلك لانه يدل على علة قامت بالكلمة كالعلة التى

تقوم بالمريض ولما كان حرف العلة ضعيفا كان شبيها بالحركة ولذلك تسلط عليه الجازم فحذفه (أو) بحذف (نون) الرفع على النيابة عن السكون وقد بين موضع كل من هذه العلامات لا على اللف والنشر المرتب ولا على اللف والنشر المشوش بل على اللف والنشر المختلط فقال (فحذف نون الرفع) أى التى تكون علامة للرفع (قطعا بالجزم) أى لزوما مقطوعا به (فى الخمسة الافعال) أى فى الافعال الخمسة المتقدمة (حيث تجزم) أى فى حالة جزمها نحو لم يضربا ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربى فهذه كلها مجزومة وعلامة جزمها حذف النون (وبالسكون اجزم) فعلا (مضارعا) بشرط ان يكون قد (سلم من كونه) أى المضارع (بحرف علة ختم) به يتعلق الجار والمجرور قبله والاصل ختم بحرف علة وقد فصل ذلك بقوله (اما بواو أو بياء أو) (ألف) وبشرط ان لا يتصل باخره شئ يوجب بناءه أو ينقل اعرابه فالاول نون التوكيد بقسميها ونون الاناث والثانى ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ولم ينبه على ذلك اتكالا على علمه مما سبق ولا يخفى ان مثال الفعل المذكور نحو لم يضرب وفى التنزيل لم يلد ولم يولد فكل من ذلك مجزوم وعلامة جزمه السكون (وجزم معتل بها) أى بالواو نحو يغزو أو بالياء نحو يهتدى أو بالالف نحو يخشى (أن تحذف) أى بحذفها فتقول لم يغز ولم يهتد ولم يخش فكل منها مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وعلى هذا فحرف العلة حذف بالجازم لا عند الجازم وذهب سيبويه الى أنه حذف عند الجازم لا بالجازم والمحذوف به انما هو الحركة المقدرة وأما حرف العلة فانما حذف لالتباس المجزوم بالمرفوع وعدم حذف حرف العلة فى قول الشاعر

هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

للضرورة وقيل الحرف الاصلى محذوف والمذكور انما هو حرف اشباع وكذلك يقال فى قول الآخر

ألم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد

ومحل تعين حذف حرف العلة للجازم اذا كان أصليا او الا بأن كان بدلا من همزة كما فى يوضو ويقرا جاز الاثبات والحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض والاعتداد به والاول هو الاكثر وهذا اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وهو حينئذ شاذ لكون الهمزة متحركة والحرف المتحرك متعاص بالحركة عن الابدال فان كان بعد دخول الجازم امتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه والابدال حينئذ قياسى لكون الهمزة حينئذ ساكنة وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ماقبلها قياسى ولما تكلم الناظم على جزم الفعل المعتل بأحد الاحرف الثلاثة تكلم على نصبه وغيره تتميما للفائدة فقال (ونصب) فعل (ذى واو) نحو يغزو (و) فعل ذى (ياء) نحو يهتدى (يظهر) فتقول لن يغزو وأحب أن يهتدى لخفة الفتحة على كل من الواو والياء وأما قول الشاعر * أبى الله أن أسمو بأم ولا أب * فضرورة وخرج ذو الالف نحو يخشى فالنصب لا يظهر عليه بل يقدر لان الالف لا تقبل الحركة أصلا (وماسواه) أى وماسوى النصب من الرفع فقط اذ الجزم قد تقدم الكلام عليه وأما الخفض فلا يدخل الافعال كما سبق (فى الثلاث) التى هى ذو الواو نحو يغزو وذو الياء نحو يهتدى وذو الالف نحو يخشى (قدروا) أى النحاة أو العرب وبه يتعلق الجار والمجرور قبله والواو داخلة عليه فى الحقيقة والاصل وقدروا ماسواه فى الثلاث لكن فى الاولين للثقل لان الحرف يقبل الحركة الا أنها عليه ثقيلة وفى الاخير للتعذر لان الحرف

أو نون
فحذف نون الرفع قطعا بالجزم
فى الخمسة الافعال حيث تجزم
وبالسكون اجزم مضارعا سلم
من كونه بحرف علة ختم
اما بواو أو بياء أو ألف
وجزم معتل بها أن تحذف
ونصب ذى واو وياء يظهر
وماسواه فى الثلاث قدروا

لايقبل الحركة أصلا وقد ذكر ضابط المعتل والسالم بقوله (فنحو يغزو) من كل ما كان آخره واو ونحو (يهتدى) من كل ما كان آخره ياء ونحو (يخشى) من كل ما كان آخره ألف (ختم) بالبناء للمجهول (ب) حرف (علة) وهو الواو فى الاول والياء فى الثانى والالف فى الثالث (وغيره) أى وغير ذلك وهو الذى لم يختم بأحد الاحرف الثلاثة بل ختم بحرف صحيح نحو يضرب (منها) أى من العلة (سلم) به يتعلق الجار والمجرور قبله ولما ذكر الناظم المعتل من الافعال جره ذلك الى ذكر المعتل من الاسماء بقوله (وعلة الاسماء) أى العلة التى تكون فى الاسماء (ياء) كما فى القاضى (وألف) كما فى الفتى (فنحو قاض) كداع (و) نحو (الفتى) كالعصا (بها) أى بالعلة (عرف) به يتعلق الجار والمجرور قبله والاول يسمى منقوصا وضابطه كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة بخلاف المبنى نحو الذى وما آخره ألف نحو الفتى وما آخره ياء غير لازمة كالمثنى فى حالة النصب نحو رأيت غلاميك وما آخره ياء لازمة ليس قبلها كسرة نحو ظبى والثانى المقصور وضابطه كل اسم معرب آخره ألف لازمة لينة بخلاف المبنى نحو متى والذى آخره ياء نحو القاضى والذى آخره ألف غير لازمة كالمثنى فى حالة الرفع نحو جاء الزيدان والذى آخره ألف غير لينة كصحراء و (اعراب كل منهما مقدر) بالاشباع لكن تقديره على الاول للثقل وعلى الثانى للتعذر (فيها) أى فى العلة أى حرفها وهو اما الياء أو الالف وفى بمعنى على فتقول جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى وتقول أيضا جاء القاضى ومررت بالقاضى ولا تقل رأيت القاضى باسكان الياء بل بفتحها كما أشار اليه بقوله (ولكن نصب) نحو (قاض يظهر) لخفة الفتحة ومن العرب من يسكن الياء فى النصب أيضا حملا لحالة النصب على حالتى الرفع والجر وعليه قول الشاعر

ولو أن واش باليمامة داره * ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا

ولما ذكر الناظم الاعراب التقديرى الاصلى أخذ يذكر العارض فقال (وقدروا) أى النحاة أو العرب (ثلاثة الاقسام) أى التى هى الرفع والنصب والجر لكن هذا على رأى الجمهور وذهب ابن مالك الى أنه انما يقدر الرفع والنصب دون الجر لانه لا حاجة الى التقدير مع وجود الكسرة والجمهور يجعلونها للمناسبة وحركة الاعراب مقدرة (فى الميم) أى على الميم الكائنة (قبل الياء) التى للمتكلم (من غلامى) وكذلك فى الدال قبل الياء من عبدى ونحو ذلك فتقول جاء غلامى وعبدى ورأيت غلامى وعبدى ومررت بغلامى وعبدى ولما ذكر الناظم الاعراب التقديرى فى الحركات ذكر التقديرى فى الحروف بقوله (والواو فى ك) قولك جاء (مسلمىّ) ومؤمنىّ (أضمرت) والاصل مسلمون لى ومؤمنون لى فحذفت النون للاضافة واللام للتخفيف فصار مسلموى ومؤمنوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة وأدغمت الياء فى الياء وقلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار مسلمىّ ومؤمنىّ (و) كذلك (النون فى) نحو (لتبلونّ) بالبناء للمفعول (قدرت) لانها حذفت لتوالى النونات والاصل تبلوون بواوين قلبت الواو الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وأدخلت عليه لام القسم ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فاجتمع ثلاث نونات فحذفت نون الرفع لتوالى الامثال ولما حذفت التقى ساكنان فحركت الواو بحركة تناسبها وهى الضمة وانما لم تحذف الواو كما فى ولا يصدنك لعدم مايدل عليها فان قيل قد اجتمعت النونات فى قولهم النساء جنن ويجنن أجيب بأن النونات فى ذلك

نحو يغزو يهتدى يخشى ختم
بعلة وغيره منها سلم
علة الاسماء ياء وألف
فنحو قاض والفتى بها عرف
عراب كل منهما مقدر
فيها ولكن نصب قاض يظهر
قدروا ثلاثة الاقسام
فى الميم قبل الياء من غلامى
الواو فى كمسلمى أضمرت
والنون فى لتبلون قدرت

ليست كلها زوائد بل منها نونان من الفعل بخلافها فى لتبلون فانها زوائد كلها والثقل انما يحصل بالزوائد وقد ذكر الناظم حاصل ما تقدم كالاصل تمرينا للمبتدى على عادة المتقدمين وعقد لذلك فصلا فقال

﴿فصل﴾ أى هذا فصل أو فصل هذا موضعه فهو اما خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ والخبر محذوف ويجوز فيه النصب وان كان لا يساعده الرسم وكذا الجر وان كان ضعيفا وقد بين ذلك بقوله (المعربات) جمع معرب وهو مفرد مذكر لكن لما كان صفة لغير عاقل جمعه الناظم بالالف والتاء لا بالواو والنون (كلها) قسمان قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف كما أشار اليه بقوله (قد تعرب بالحركات) وجودا أو عدما فدخل فيه المعرب بالسكون فانه عدم الحركة وبذلك يندفع ما يقال ان المعرب بالسكون ليس داخلا فى المعرب بالحركات (أو) تعرب بـ(حروف تقرب) من الحركات وجودا أو عدما فدخل فيه المعرب بحذف حرف العلة والمعرب بحذف النون وبذلك يندفع ما يقال المعرب بحذف حرف العلة والمعرب بحذف النون كل منهما لا يدخل فى المعرب بالحروف واذا أردت بيان ذلك (فاول القسمين) المذكورين (منها) أى من المعربات (أربع) بالاشباع والمراد أربع أنواع لا أفراد لانها لا تنحصر وقد بين تلك الاربع بقوله (وهى التى مرت بضم) أى ضمة (ترفع) به يتعلق الجار والمجرور وقبله والاصل ترفع بضم وهى الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شئ (وكل ما بضمة قد ارتفع) من الاربعة المذكورة الا جمع المؤنث السالم كما يعلم من الاستدراك الآتى (فنصبه بالفتح) أى الفتحة (مطلقا) أى فى الاسم والفعل (يقع) أى النصب (وخفض الاسم) دون الفعل (منه) أى مما بضمة قد ارتفع (بالكسر) أى بالكسرة (التزم) بالبناء للمفعول ويستثنى من ذلك ما لا ينصرف كما يعلم من الاستدراك الآتى (والفعل) دون الاسم (منه) أى مما بضمة قد ارتفع (بالسكون) متعلق بقوله (منجزم) ويستثنى من ذلك الفعل المعتل كما يعلم من الاستدراك الآتى وما ذكر هو الاصل وخرج عن ذلك الاصل بالنسبة لغير الرفع ثلاثة أشياء ولذلك استدرك الناظم على الاصل المذكور بقوله (لكن كهندات) أى مثل هندات من كل ما كان مجموعا بألف وتاء مزيدتين (لنصبه انكسر) فنصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة (و) لكن (غير مصروف) وهو الاسم الذى لا ينصرف (بفتحة) متعلق بقوله (يجر) نيابة عن الكسرة فقد تعارضا كما تقدم (و) لكن (كل فعل كان معتلا) بأن كان آخره حرف علة (جزم بحذف حرف علة) وهو اما الواو واما الياء واما الالف (كما علم) مما تقدم وقد أشار الاصل الى هذا الاستدراك بقوله وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة والاسم الذى لا ينصرف يخفض بالفتحة والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره ثم بين الناظم ثانى القسمين بقوله (والمعربات بالحروف) وجودا أو عدما كما مر (أربع) بالاشباع والمراد أربع أنواع لا أفراد لما مر (وهى المثنى) نحو الزيدان (وذكور) أى والذكور (تجمع) أى يجمع مفردها (جمعا صحيحا) لا جمعا مكسرا وذلك (كالمثال الخالى) أى الماضى فى قوله * كالصالحون هم أولو المكارم * (وخمسة الاسماء) أو الستة نحو أبوك وأخوك الى آخرها (و) خمسة (الافعال) وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ثم فصل ذلك بقوله (اما المثنى فلرفعه الالف) كما فى قولك جاء

﴿فصل﴾

المعربات كلها قد تعرب
بالحركات أو حروف تقرب
فاول القسمين منها أربع
وهى التى مرت بضم ترفع
وكل ما بضمة قد ارتفع
فنصبه بالفتح مطلقا يقع
وخفض الاسم منه بالكسر التزم
والفعل منه بالسكون منجزم
لكن كهندات لنصبه انكسر
وغير مصروف بفتحة يجر
وكل فعل كان معتلا جزم
بحذف حرف علة كما علم
والمعربات بالحروف أربع
وهى المثنى وذكور تجمع
جمعا صحيحا كالمثال الخالى
وخمسة الاسماء والافعال
أما المثنى فلرفعه الالف

الزيدان (ونصبه وجره) كل منهما (بالياء عرف) كما فى قولك رأيت الزيدين ومررت بالزيدين (وكالمثنى الجمع) أى جمع الذكور جمع تصحيح فال للعهد والمعهود ماذكر (فى نصب) فينصب بالياء كما فى قولك رأيت مسلمين (و) كذا فى (جر) فيجر بالياء كما فى قولك مررت بمسلمين (و) أما (رفعه) فهو (بالواو) كما (مر واستقر) كما فى قولك جاء مسلمون (والخمسة الاسما) بالقصر (كهذا الجمع فى رفع) فترفع بالواو كما فى قولك جاء أبوك وأخوك الى آخرها (و) كذا فى (خفض) فتخفض بالياء كما فى قولك مررت بأبيك وأخيك الى آخرها وأما النصب فليست فيه كالجمع كما أشار اليه بقوله (وانصبن) بنون التوكيد الخفيفة والمفعول محذوف والتقدير وانصبن الاسماء الخمسة (بالالف) بالاشباع كما فى قولك رأيت أباك وأخاك الى آخرها (والخمسة الافعال) وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين (رفعها عرف بنونها) الثابتة كما فى قولك الزيدان يضربان وتضربان يازيدان الى آخرها (وفى سواه) أى سوى الرفع من النصب والجزم وأما الخفض فلا يدخلها كما لايخفى (تحذف) أى تلك النون فتنصب وتجزم بحذفها كما فى قولك لن يضربا ولم يضربا ولن تضربا ولم تضربا الى آخرها ولما انتهى الكلام على المعربات عقب ذلك ببيان المعرفة والنكرة فقال

﴿باب﴾ بيان (المعرفة والنكرة)

وقدم هنا المعرفة لانها أشرف من حيث دلالتها على التعريف وقدم فيما يأتى النكرة لقلة الكلام عليها ولانها الاصل اذ الشئ أول وجوده يلزمه الاسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة وأنكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم وقد بين حد النكرة بقوله (وان ترد) أيها المخاطب (تعريف الاسم) بدرج الهمزة للضرورة (النكرة ف) أقول (هو) الاسم (الذى يقبل) بحسب اللغة لا بحسب العقل (أل) بحيث اذا دخلت عليه لم تنكره أهل اللغة وزاد على الاصل التقييد بقوله (مؤثره) فيه التعريف احترازا من أل الزائدة فانها تدخل على المعرفة كما فى العباس والفضل وعلى النكرة كما فى قولك ادخلوا الاول فالاول وطبت النفس ﴿تنبيه﴾ لا يرد على التعريف أسماء الشروط والاستفهام والتعجب ونحو ذلك لانها وان لم تقبل أل بنفسها لكنها تقبلها بمرادفها او المراد فى التعريف مايقبلها امابنفسه أو بمرادفه ولذلك لم يحتج الناظم الى زيادة ذلك فى التعريف كما صنع ابن مالك حيث قال

نكرة قابل أل مؤثرا * أو واقع موقع ماقد ذكرا

وقد استغنى الناظم بحد النكرة عن حد المعرفة لان كل ماغاير النكرة فهو معرفة كما أشار اليه بقوله (وغيره) أى غير الذى يقبل أل مؤثرة (معارف) بالتنوين للضرورة وقد حدها ابن الحاجب حيث قال المعرفة ماوضع لشئ بعينه لكن قال ابن مالك فى شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه (وتحصر) بالبناء للمفعول (فى ستة) من الانواع وان جعلها الاصل خمسة لانه أغفل الكلام على الموصول ولعله أدرجه فى المبهم وبعضهم يجعل المعارف سبعة فزاد النكرة المقصودة فى النداء كقولك يارجل اذا أردت به شخصا بعينه بناء على أن تعريفه بالقصد والاقبال وقد جرى على ذلك جلال الدين صالح البلقينى وجمعها فى قوله * أنا صالح ذا ما الفتى ابنى يارجل * واذا أردت بيان الستة المذكورة (ف) أقول لك (الاول) منها (اسم

ونصبه وجره بالياء عرف
كالمثنى الجمع فى نصب وجر
ورفعه بالواو مر واستقر
والخمسة الاسما كهذا الجمع فى
رفع وخفض وانصبن بالالف
والخمسة الافعال رفعها عرف
بنونها وفى سواه تحذف
﴿باب المعرفة والنكرة﴾
وان ترد تعريف الاسم النكره
فهو الذى يقبل أل مؤثره
وغيره معارف وتحصر
فى ستة فالاول اسم

مضمر) ويقال له ضمير ويسميه الكوفيون الكناية والمكني لانه (يكنى به عن) اسم (ظاهر) وقد قسموه أولا الى ضمير متكلم ومخاطب وغائب كما أشار اليه بقوله (فينتمي) أي ينتسب (للغيب بأن دل على غائب كهو (والحضور) بأن دل على مخاطب كأنت (والتكلم) بأن دل على متكلم كأنا وهي في التعريف على عكس هذا الترتيب كما أشرنا اليه فأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب ولعل الناظم لم يرتبها هكذا لضرورة النظم (وقسموه ثانيا) بعد أن قسموه أولا الى ماذكر (لمتصل) بعامله وهو ما لا يبتدأ به ولا يلي الا في الاختيار وان وليها في الاضطرار كما في قول الشاعر

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا الاك ديار

وأشار بقوله (مستتر أو بارز) الى أن المتصل قسمان مستتر وهو ما لا صورة له في اللفظ وبارز وهو ماله صورة فيه والمستتر أيضا قسمان مستتر وجوبا وهو ما لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل ومستتر جوازا وهو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل هذا تقسيم الجمهور وذهب بعضهم الى أن الاستتار واجب دائما غاية الامر ان العامل تارة يرفع الضمير فقط وتارة يرفع الضمير والظاهر (أو منفصل) عن عامله وهو ما يبتدأ به أو يقع بعد الا في الاختيار وهذا القسم لا يكون الا بارزا فلذلك خص التقسيم الى مستتر وبارز بالقسم الاول (ثاني المعارف) أي الثاني منها (الشهير) أي المشهور (بالعلم) شخصيا كان أو جنسيا والاول ما وضع لمعين في الخارج كزيد وعمرو والثاني ما وضع لمعين في الذهن كأسامة وقد قسموا العلم الى ثلاثة أقسام وهي اسم وكنية ولقب ومثل للاول بقوله (كجعفر) هو في الاصل اسم للنهر الصغير ثم سمي به (ومكة) بالتنوين للضرورة وهي اسم للبلد المشرفة (وكالحرم) هو اسم للموضع المحدود حوالي مكة بحدود معلومة (و) مثل للثاني بقوله كـ(أم عمرو وأبي سعيد) وابن زيد وبنت خالد (و) مثل للثالث بقوله (نحو كهف الظلم) أي مأوى الظلم ومحله (والرشيد) هو الذي يضع الشيء في محله وقد ذكر ضابط كل من الثلاثة بقوله (فما أتى منه) بالاشباع أي من العلم حال كونه مصدرا (بأم أو بأب) أو بابن أو ببنت (فكنية) فضابطها كل ما صدر بأب أو أم أو ابن أو بنت (وغيره) أي غير ما أتى الخ (اسم أو لقب) واذا أردت الفرق بينهما (فما بمدح أو بذم مشعر) أي فما هو مشعر بمدح أو بذم (فلقب) فضابطه كل ما لم يصدر بما ذكر وأشعر بمدح أو ذم (والاسم ما لا يشعر) بذلك فضابطه كل ما لم يصدر بما ذكر ولم يشعر بمدح أو ذم (ثالثها) أي الثالث من المعارف (اشارة) أي اسم اشارة (كذا) للمفرد المذكر ولو حكما لصحة قولك ذا الجمع وذا الفريق (وذي) وذه بالاسكان وذه بالكسر مع الاختلاس وذهي بالكسر مع الاشباع وذات للمفردة المؤنثة ولو حكما لصحة قولك ذي الجماعة وذي الفرقة وذان للمثنى المذكر وتان للمثنى المؤنث وأولا بالمد والقصر للجمع مطلقا فالمشار اليه اما أن يكون مفردا مذكرا أو مؤنثا واما أن يكون مثنى مذكرا أو مؤنثا واما أن يكون جمعا مذكرا أو مؤنثا فهذه ستة لكن صيغة المذكر والمؤنث في الجمع واحدة وكل من هذه الستة اما قريب المسافة أو بعيدها أو متوسطها على رأي الجمهور فهذه ثمانية عشر فاذا ضربت في أحوال المخاطب تصير مائة وثمانية لان أحوال المخاطب ستة فانه اما ان يكون مفردا مذكرا أو مؤنثا واما أن يكون مثنى مذكرا أو مؤنثا واما أن يكون جمعا مذكرا أو مؤنثا فهذه ستة لكن صيغة المثنى المخاطب واحدة مذكرا

مضمر * يكنى به عن ظاهر فينتمي
للغيب والحضور والتكلم
وقسموه ثانيا لمتصل
مستتر أو بارز أو منفصل
ثاني المعارف الشهير بالعلم
كجعفر ومكة وكالحرم
وأم عمرو وأبي سعيد
ونحو كهف الظلم والرشيد
فما أتى منه بأم أو بأب
فكنية وغيره اسم أو لقب
فما بمدح أو بذم مشعر
فلقب والاسم ما لا يشعر
ثالثها اشارة كذا وذي

كان أو مؤنثا ❊ تنبيه ❊ تعبير الناظم بذا وذي أولى من تعبير الاصل بهذا وهذه لان اسم الاشارة ليس لفظ هذا أو هذه بتمامها اذها التنبيه كلمة مستقلة تصحب المجرد كثيرا وتصحب المقرون بالكاف قليلا ولا تجامع اللام فلا يقال هذلك لكثرة الزوائد (رابعها) أى الرابع من المعارف (موصول الاسم) بدرج الهمزة للضرورة وخرج بالاضافة الى الاسم موصول الحرف فالموصول قسمان موصول اسمى وهو ما احتاج الى صلة وعائد وموصول حرفى وهو ما احتاج الى صلة فقط فالاول (كالذى) للمفرد المذكر واللذين للمثنى المذكر والذين للجمع المذكر والتى للمفردة المؤنثة واللتين للمثنى المؤنث واللات للجمع المؤنث والاولى للجمع مطلقا ومن للعاقل وما للغير العاقل وأى للجميع وأل نحو الضارب والمضروب كذلك وذو عند طيئ وذا بعد ما أو من الاستفهاميتين اذا لم تلغ بأن تجعل مع ما أو من كلمة واحدة (خامسها) أى الخامس من المعارف (معرف بحرف أل) أى بحرف هو أل فالاضافة للبيان وهل المعرف أل بتمامها أو الهمزة وحدها وزيدت اللام للفرق بين الهمزة المعرفة والاستفهامية أو اللام وحدها وزيدت الهمزة للتوصل بها الى الابتداء بالساكن وحقها الكسر لكن فتحت تخفيفا لكثرة الاستعمال وهى اما عهدية أو جنسية وكل منهما ثلاثة أقسام لان الاولى اما للعهد الذهنى وضابطه ان يعلم مصحوبها ذهنا (كما تقول فى محل) معهود بينك وبين مخاطبك (المحل) ومنه قوله تعالى اذ هما فى الغار واما للعهد الذكرى وضابطها ان يتقدم ذكر مصحوبها كما تقول جاءنى رجل فأكرمت الرجل ومنه قوله تعالى أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول واما للعهد الحضورى وضابطها أن يكون مصحوبها حاضرا كما تقول بحضرة رجل أكرمت الرجل ومنه قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم والثانية اما لاستغراق الافراد نحو ان الانسان لفى خسر بدليل الاستثناء وضابطها أن يصح حلول كل محلها حقيقة واما لاستغراق الصفات نحو أنت الرجل علما وضابطها ان يصح حلول كل محلها مجازا واما للحقيقة من حيث هى هى نحو قولك الرجل خير من المرأة قال المولى التفتازانى ومنه أل الواقعة فى التعاريف لان المقصود منها بيان الحقيقة (سادسها) أى السادس من المعارف (ما كان من مضاف) بزيادة من والاصل ما كان مضافا (لواحد من هذه الاصناف) التى هى الضمير والعلم واسم الاشارة والموصول والمعرف بأل فالمضاف للضمير (كقولك ابنى و) المضاف للعلم كقولك (ابن زيد و) المضاف لاسم الاشارة كقولك (ابن ذى) المرأة (و) المضاف للموصول كقولك (ابن الذى ضربته و) المضاف للمعرف بأل كقولك (ابن البذى) من البذاءة بالمد ❊ تنبيه ❊ هذه الاقسام فى التعريف على الترتيب الذى ذكره الناظم لكن المضاف لواحد منها فى رتبة ما أضيف اليه الا المضاف الى الضمير فانه ليس فى رتبة الضمير بل فى رتبة العلم على الصحيح وهذا كله بعد لفظ الجلالة لانه أعرف المعارف على الاطلاق ❊ ولما أنهى الكلام على المعرفة والنكرة أخذ فى الكلام على الافعال وعقد لها بابا فقال

❊ (باب) بيان (الافعال) ❊

أى أقسامها وأحكامها وأل للعهد والمعهود الافعال الاصطلاحية لا اللغوية كما أشار الى ذلك بالاضافة فى قوله (أفعالهم) أى النحاة لكن الاصل لم يقيد بذلك لان كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم والافعال جمع فعل بكسر الفاء وقد تقدم تعريفه وهو جنس تحته ثلاثة أنوار فكان

[...]هاموصول الاسم كالذى
[...]سهامعرف بحرف أل
كما تقول فى محل المحل
[...]سها ما كان من مضاف
لواحد من هذه الاصناف
[...]لك ابنى وابن زيد وابن ذى
[...] الذى ضربته وابن البذى

❊ باب الافعال ❊

ثلاثة فى الواقع
ماض وفعل الامر والمضارع
فالماض مفتوح الاخير ان قطع
عن مضمر محرك به رفع

التعبير به أخصر لكن الناظم كأصله أراد مزيد البيان للمبتدى ولذلك أظهر فى مقام الاضمار والا لكان مقتضى الظاهر أن يقول وهى (ثلاثة) لا رابع لها (فى الواقع) اجماعا وهى فعل (ماض) كفاض فاصله ماضى فعل به مافعل بقاض وهو مادل على حدث وزمن ماض وضعا وبقولنا وضعا خرج نحو يضرب اذا اقترن بلم أولما فانه وان دل على حدث وزمن ماض لكن بطريق العرض لانه موضوع للحدث والزمن المستقبل وانما عرض له ذلك ودخل نحو بعت واشتريت ونحو أتى أمر الله فانه وان لم يدل على حدث وزمن ماض لكن بطريق العرض لانه موضوع للحدث والزمن الماضى وانما عرض له ذلك والمراد من الوضع مايشمل التقديرى لان المفهوم من شرح المفصل لابن الحاجب أنه لم يثبت فى عسى وضعه للزمان لكن لما وجد فيه خواص الفعل وهى تاء التأنيث وتاء الفاعل قدر ذلك ادراجا له فى نظم اخواته فان قيل فى التعريف المذكور دور لاخذ المعرف فيه أجيب بان المراد بالماضى المأخوذ فى التعريف اللغوى بخلاف المعرف فان المراد به الاصطلاحى وحينئذ فلا دور لا يقال ينتقض التعريف بما لا يتصور معه زمان نحو أراد الله فى الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان حينئذ لانا نقول يكفى فى ذلك الزمان المتوهم كما قاله بعضهم (وفعل الامر) وهو مادل بصيغته وضعا على حدث مطلوب وزمن مستقبل باعتبار الحدث وحالى باعتبار الطلب فهو للزمان المستقبل والحال باعتبارين وحينئذ فلا يطلق القول بانه للزمن المستقبل أو الحال وبقولنا بصيغته خرج نحو لتضرب فانه وان دل على ذلك لكن لا بصيغته بل باللام وبقولنا وضعا خرج نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله فانه وان دل على ذلك لانه بمعنى آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا فى سبيل الله بدليل جزم المضارع فى جوابه لكن لا بالوضع ودخل مااذا استعمل فعل الامر فى الاباحة أو التهديد أو نحوهما فانه وان لم يدل على ذلك لكن بطريق العرض وليس من فعل الامر أفعل فى التعجب نحو أسمع بهم وأبصر لانه لم يدل على ماذكر وانما هو من الفعل الماضى لكن أتى به على صورة فعل الامر كما هو مقرر فى محله ﴿تنبيه﴾ المقصود من فعل الامر حصول مالم يحصل وهو ظاهر أو دوام ماهو حاصل كما فى قوله تعالى ياأيها النبى اتق الله ياأيها الذين آمنوا آمنوا (و) فعل (المضارع) أى فعل هو المضارع وهو مادل على حدث وزمن حال أو مستقبل وضعا فهو مشترك بين زمنى الحال والاستقبال اشتراكا لفظيا على الصحيح عند كثيرين منهم ابن الحاجب فيكون موضوعا لكل منهما بوضع كما هو ضابط المشترك اللفظى وبقولنا وضعا خرج نحو أتى أمر الله فانه وان دل على ذلك لكن لا بالوضع كما تقدم ودخل نحو يضرب اذا اقترن بلم أولما فانه وان لم يدل على ذلك لكن بطريق العرض كما تقدم أيضا وانما سمى هذا القسم مضارعا لانه مشابه للاسم والمضارعة فى اللغة المشابهة مأخوذة من الضرع لان المتشابهين كأنهما ارتضعا من ضرع واحد ﴿تنبيه﴾ قدم الناظم الفعل الماضى لتقدمه فى الوجود وثنى بالامر لانه كالماضى فى البناء وختم بالمضارع لتعينه للتأخير حينئذ لكن الاصل قدم المضارع على الامر حيث قال ماض ومضارع وأمر اقتداء بالقرآن العزيز قال الله تعالى انما قولنا لشئ اذا أردناه أن نقول له كن فرتبها كذلك واذا أردت بيان أحكام هذه الاقسام (ف) أقول لك (الماض مفتوح الاخير) أى مبنى على فتح الحرف الاخير منه (ان قطع عن مضمر محرك به رفع) وعن واو جمع أخذا من كلامه الآتى بأن

اتصل به اسم ظاهر نحو ضرب زيد أو ضمير مسكن نحو ضربا بناء على ان هذه الفتحة هى الاصلية وهو الصحيح أو اتصل به ضمير محرك ثبه نصب نحو ضربك (فان) لم يقطع عن المضمر المذكور وعن واو الجمع بل (أتى مع ذا) أى مع هذا (الضمير) وهو الضمير المحرك الذى رفع به نحو ضربت أو مع واو الجمع نحو ضربوا (سكنا) بألف الاشباع فى الاول لئلا يتوالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة فى نحو ضربت وطرد الباب فى نحو استخرجت وضم فى الثانى لمناسبة الواو وكما أشار اليه بقوله (وضمه) أى الحرف الاخير من الماضى (مع) بسكون العين للضرورة (واو جمع) أى الواو التى هى ضمير الجمع (عينا) بألف الاشباع ولا يرد على ذلك نحو غزوا ورموا لان الضم فيه مقدر على الواو والياء المحذوفتين اذ الاصل غزوو او رميوا استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين أو يقال تحركت الواو والياء وانفتح ماقبلهما فاقلبتا ألفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين ﴿تنبيه﴾ لاخلاف فى بناء الماضى وانما الخلاف فيما يبنى عليه فقيل يبنى على الفتح مالم يتصل به ضمير متحرك أو واو جمع والا بنى على السكون فى الاول وعلى الضم فى الثانى كما يصرح به كلام ابن هشام فى شرح الشذور وقيل يبنى على الفتح مطلقا لكن اذا اتصل به الضمير المذكور أو واو الجمع يكون الفتح مقدرا وهذا هو الراجح وكلام الاصل ظاهر فيه وكلام الناظم محتمل له وان كان المتبادر منه الاول اذ يحتمل أن كلا من السكون والضم فى كلامه ليس للبناء كما هو المختار (والامر مبنى على السكون) ان كان صحيح الآخر ولم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اضرب ومحل بناء ذلك على السكون اذا لم تباشره نون التوكيد لفظا وتقديرا فان باشرته كذلك بنى على الفتح نحو اضربن (أو) على (حذف حرف علة) ان كان معتل الآخر ولم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اخش وارم واغز ومحل بناء ذلك على حذف حرف العلة اذا لم تدخل عليه نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد فان دخلت عليه الاولى بنى على السكون فتقول اخشين وارمين واغزون أو الثانية بنى على الفتح فتقول اخشين وارمين واغزون (أو) على حذف (نون) ان اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اضربا واضربوا واضربى فتلخص من ذلك أن الامر يبنى على ما يجزم به مضارعه فان جزم مضارعه بالسكون بنى على السكون وان جزم مضارعه بحذف حرف العلة بنى على حذف حرف العلة وان جزم مضارعه بحذف النون بنى على حذف النون ﴿تنبيه﴾ اختلف البصريون والكوفيون فى بناء الامر فقال البصريون بأنه مبنى وقال الكوفيون بأنه غير مبنى بل مجزوم بلام الامر مقدرة لانه مقتطع عندهم من المضارع فاصل اضرب عندهم لتضرب حذفت اللام تخفيفا ثم التاء لخوف التباس الامر حينئذ بالمضارع حالة الوقف ثم أتى بهمزة الوصل فصار اضرب وقد صرح الناظم بالاول وهو مراد الاصل وان كان المتبادر من كلامه الثانى حيث قال والامر مجزوم أبدا اذ يحتمل أن كلامه على التشبيه فيكون فيه حذف الاداة والاصل والامر كمجزوم أو ان المجزوم فى كلامه بمعنى المعامل معاملة المجزوم وعلى كل فيكون قد أشار الى أنه يبنى على ما يجزم به مضارعه كما فصله الناظم وبذلك تعلم انه لا يتعين حمل كلام الاصل على مذهب الكوفيين وان حمله بعض الشارحين عليه أخذا بظاهره لجواز حمله على مذهب البصريين كما علمت بل هو الاولى (وافتحوا) أى النحاة أو العرب فعلا (مضارعا) عرف (واحد)

ن أتى مع ذا الضمير سكنا
وضمه مع واو جمع عينا
لامر مبنى على السكون
أو حذف حرف علة أو نون
فتحوا مضارعا بواحد

من الحروف الاربع الزوائد
همز ونون وكذا ياء ونا
بجمعها قولى أنيت يافتى
وحيث كانت فى رباعى تضم
وفتحها فيما سواه ملتزم

﴿باب اعراب الفعل﴾

رفع المضارع الذى تجردا
عن ناصب وجازم تأبدا

بالاشباع (من الحروف الاربع) لم يقل الاربعة لان الحروف تذكر وتؤنث كما صرح به المرادى على ان زيادة التاء فى عدد المذكر وتركها فى عدد المؤنث انما يجب كل منهما اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد وأما اذا حذف أو قدم وجعل اسم العدد صفة له فلا يجب ذلك بل هو أولى فقط كما نقله النووى عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة الوجود وقوله (الزوائد) بالاشباع صفة للحروف أو الاربع وهى جمع زائد وان اقتضى كلام الاصل أنها جمع زائدة حيث قال احدى الزوائد وانما سميت زوائد لانها زيدت فى المضارع دون الماضى وسميت أيضا باحرف المضارعة وهى (همز) بشرط ان تكون للمتكلم مع الانفراد كما فى قولك أقوم بخلاف ما اذا لم تكن كذلك كما فى أكرم (ونون) بشرط أن تكون للمتكلم مع التعدد أو تعظيم النفس كما فى قولك نقوم اذا كنت مع غيرك أو كنت معظما نفسك بخلاف ما اذا لم تكن لذلك كما فى نرجس (وكذا ياء) بشرط أن تكون للغيبة مع التذكير مطلقا أو التأنيث جمعا كما فى قولك يقوم زيد والهندات يقمن بخلاف ما اذا لم تكن لذلك كما فى يرنا (ونا) بشرط ان تكون للخطاب مطلقا أو للغيبة مع التأنيث افرادا أو تثنية كما فى قولك تقوم يازيد وتقوم هند والهندان تقومان بخلاف ما اذا لم تكن لذلك كما فى تعلم وهذه الاحرف (بجمعها) أى تلك الاحرف (قولى أنيت) أى قربت وأدركت (يافتى) فان قيل كما يجمعها أنيت يجمعها نأيت ونأتى وأتين فما وجه اختيار أنيت أجيب بأن أنيت بمعنى قربت وأدركت كما علمت ففيه تفاؤل بادراك المطلوب وأيضا كل حرف من حروف أنيت بضعف ما قبله ففيه تفاؤل بحصول الخير اضعافا مضاعفة (و) هذه الاحرف (حيث كانت فى) فعل (رباعى) أى ذى أربعة أحرف سواء كان ماضيه ثلاثيا مزيدا بحرف نحو اكرم أو رباعيا مجردا نحو دحرج (تضم) فتقول اكرم وادحرج ونكرم وندحرج ويكرم ويدحرج وتكرم وتدحرج بضم حروف المضارعة فى جميع ذلك (وفتحها) أى تلك الاحرف (فيما سواه) أى فيما سوى الرباعى من الثلاثى والخماسى والسداسى (ملتزم) فتقول أضرب وأنطلق وأستخرج ونضرب وننطلق ونستخرج ويضرب وينطلق ويستخرج وتضرب وتنطلق وتستخرج بفتح حروف المضارعة فى جميع ذلك ولما تكلم الناظم على حكم المضارع فى أوله من ضمه وفتحه أخذ يتكلم على حكم المضارع فى آخره وعقد لذلك بابا فقال

﴿باب﴾ بيان (اعراب الفعل) المضارع ﴾

من رفع أو نصب أو جزم وقد بين ذلك بقوله (رفع) الفعل (المضارع الذى تجردا) بألف الاشباع أى عرى (عن ناصب) من النواصب التى سيذكرها (و) عن (جازم) من الجوازم التى سيذكرها (تأبدا) بألف الاشباع أى ثبت أبدا ولذلك قال الاصل وهو مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم ﴿تنبيهان﴾ الاول لا خلاف فى رفع المضارع بالشرط المذكور وانما الخلاف فى رافعه فقيل حلوله محل الاسم والصحيح انه التجرد من الناصب والجازم كما جرى على ألسنة المعربين فان قيل التجرد عدمى والرفع وجودى والعدمى لا يصح ان يكون مؤثرا فى الوجودى أجيب بمنع ان التجرد عدمى لان المراد به استعمال المضارع على أول أحواله وذلك وجودى لا عدمى على ان هذا السؤال انما يتجه بناء على ان عوامل الاعراب مؤثرات لا علامات كما صرح به الرضى بخلافه على انها علامات لا مؤثرات الثانى يرد على اطلاق الناظم كالاصل ما اذا اتصل بالفعل المضارع نون

الاناث أو باشرته نون التوكيد لانه مبنى مع الاولى على السكون ومع الثانية على الفتح ولذلك قيد بعض شراح الاصل بالتجرد عن النونين لكن قال بعضهم لاحاجة الى التقييد بذلك لان الفعل المضارع اذا اتصلت به نون الاناث أو باشرته نون التوكيد وان كان مبنيا لفظا لكنه مرفوع محلا ورد باننا لانسلم ذلك بل لاحظ له حينئذ فى الاعراب أصلا لانه انما أعرب لشبهه بالاسم وقد ضعف ذلك الشبه باحدى النونين لانهما لا تتصل الا بالفعل فرجع الى أصله وهو البناء فالحق انه لابد من التقييد المذكور ولما ذكر حالة الرفع أخذ فى ذكر حالة النصب مع بيان النواصب فقال (فانصب) الفعل المضارع (ب) واحد من (عشر) على ماذهب اليه الكوفيون من أن كلا من العشر التى سيذكرها الناظم ينصب المضارع بنفسه والصحيح ماذهب اليه البصريون من ان الذى ينصب المضارع بنفسه أن اتفاقا ولن واذن وكى المصدرية على الصحيح وأما الباقى من العشر فلا ينصب المضارع بنفسه وانما ينصبه ان مضمرة بعده فتلخص ان هذه العشر ثلاثة أقسام قسم ينصب المضارع بنفسه اتفاقا وهو أن فقط وقسم ينصبه بنفسه على الصحيح وهو لن واذن وكى المصدرية وقسم لا ينصبه بنفسه على الصحيح وهو الباقى من العشر ومن قال من شراح الاصل انهما قسمان فقط فقد تعقب بما قلنا وقد بين الناظم تلك العشر تتميما للفائدة فقال (وهى) أى العشر التى ينصب بها (أن) المصدرية وانما لم يقيدها الناظم كالاصل لانها المتبادرة عند الاطلاق وخرج بها المخففة من الثقيلة وهى الواقعة بعد فعل يقين نحو علم ان سيكون منكم مرضى وكذا بعد فعل ظن على أحد الوجهين نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة قرئ برفع تكون ونصبه والاكثر النصب والمفسرة وهى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو وأوحينا اليه ان اصنع الفلك والزائدة والاكثر ان تقع بعد لما كما فى قوله تعالى فلما ان جاء البشير فاذا وقع المضارع بعدها فلا تنصبه نحو آتيك لما ان يقدم زيد (ولن) وهى حرف نفى ونصب واستقبال فتنفى الحدث وتنصب اللفظ وتخص الزمن بالاستقبال بعد ان كان محتملا للحال والاستقبال نحو لن نبرح عليه عاكفين (وكى) مصدرية كانت أو تعليلية بناء على ماذهب اليه الكوفيون من أن التعليلية ناصبة بنفسها كالمصدرية بخلافه على ماذهب اليه البصريون من ان التعليلية ليست ناصبة بنفسها وانما الناصب أن مضمرة بعدها (تنبيه) كى تتعين للمصدرية فى صورة واحدة وهى ما اذا تقدمت عليها اللام نحو قوله تعالى لكيلا تأسوا وللتعليل فى صورتين وهما ما اذا تقدمت هى على اللام أو أن نحو قولك جئتك كى لا قرأ أو قولك جئتك كى أن تكرمنى وتحتملهما فى صورتين وهما ما اذا توسطت بين اللام وأن أو خلت من اللام وأن نحو قولك جئتك لكى ان تكرمنى وقولك جئتك كى تكرمنى ومن هذه الصورة قوله تعالى كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم (كذا اذن) وهى حرف جواب وجزاء كذا قال سيبويه وهل هى كذلك فى كل موضع أو فى الاكثر وقد تتمحض للجواب قال بالاول الشلوبين وقال بالثانى الفارسى واستدل بأنه اذا قال لك شخص أحبك قلت اذا أظنك صادقا قال اذ لا مجازاة هنا لان المراد أظنك حالا ولا مدخل للجزاء فى الحال وتكلف الشلوبين فى جعلها هنا للجزاء بجعل المراد ان ثبت ذلك أظنك صادقا وانما تنصب اذن (ان صدرت) أى ان أتى بها فى صدر الجواب كما اذا قلت اذن أكرمك جوابا لمن قال أزورك غدا فان لم تصدر بأن أخرت أو وسطت ألغيت كما اذا قلت أكرمك اذا أو قلت انا اذا أكرمك وأما قوله

ب بعشر وهى أن ولن وكى
اذن ان صدرت

لا تتركني فيهم شطيرا * انى اذن أهلك أو أطيرا

فضرورة أو مؤوّل بأنه على حذف الخبر والتقدير انى لا أقدر على ذلك ثم استأنف وقال اذا أهلك أو أطيرا ﴿تنبيهان﴾ الاوّل ذكر الناظم لاعمال اذن شرطا وترك شرطين أحدهما أن يكون الفعل مستقبلا فلو كان حالا لم تعمل كما فى قولك لمن يحدثك اذن تصدق والآخر أن يكون متصلا بها لكن يغتفر الفصل بالقسم لانه للتأكيد وبلا لانها لم يعتدّ بها فاصلة فى أن فكذا فى اذن واغتفر بعضهم أيضا الفصل بالنداء وبالظرف وبالجار والمجرور وان اقترنت اذن بحرف عطف لم تعمل الا على قلة وقد أشار بعضهم لذلك بقوله

أعمل اذن اذا أتتك أوّلا * وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذر اذا أعملتها ان تفصلا * الا بحلف أو نداء أو بلا
وافصل بظرف أو بمجرور على * رأى ابن عصفور رئيس النبلا
وان تجئ بحرف عطف أوّلا * فاحسن الوجهين أن لا تعملا

الثانى نقل ان للنحويين فى رسم اذا ثلاثة مذاهب الاوّل انها تكتب بالالف مطلقا قيل وهو الاكثر والثانى انها تكتب بالنون مطلقا والثالث ان الغيت كتبت بالالف وان أعملت كتبت بالنون ونقل عن الفراء عكسه وتبعه عليه ابن خروف (ولام كى) وهى اللام الموضوعة للتعليل وان استعملت فى غيره كالعاقبة والصيرورة وسميت بلام كى لانها تخلفها فى افادة التعليل وظاهر كلام الناظم انها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق ان الناصب أن مضمرة جوازا بعدها كما هو مذهب البصريين فتقول أسلمت لادخل الجنة أو لان أدخل الجنة ومحل كونها مضمرة جوازا بعدها ما لم تقترن بلا والا وجب اظهارها نحو قوله تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقوله لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شئ من فضل الله فلها حالتان بعد لام كى وأما بعد غير لام كى مما سيأتى فهى واجبة الاضمار فتحصل ان لها ثلاثة أحوال جواز الاضمار والاظهار وذلك بعد لام كى اذا لم تقترن بلا ووجوب الاظهار وذلك بعد لام كى اذا اقترنت بلا ووجوب الاضمار وذلك بعد غير لام كى مما سيأتى (ولام جحد) وهى اللام المسبوقة بكان المنفية بما نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم أو يكن المنفى بلم نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم والمراد بالجحد هنا كالجحود مطلق النفى وان كان كل منهما فى الاصل موضوعا لنفى ما علم قال تعالى وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم وظاهر كلام الناظم ان هذه اللام ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق ان الناصب أن مضمرة وجوبا بعدها كما هو مذهب البصريين ﴿تنبيه﴾ اختلف فى خبر كان أو يكن فذهب البصريون الى انه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف وذهب الكوفيون الى انه الفعل الواقع بعد اللام وهذه اللام زائدة لتوكيد النفى وجرى عليه ابن مالك فى متن التسهيل وصرح به ولده لكن الذى فى شرح التسهيل موافقة البصريين (وكذا حتى) الجارة وانما لم يقيدها الناظم كالاصل لانها المرادة حيث أطلقت فى هذا الباب وخرج بها العاطفة وهى التى تعطف بعضا على كل نحو مات الناس حتى الانبياء وجاء الحجاج حتى المشاة والابتدائية وهى التى تبتدأ بعدها الجمل نحو قوله

فما زالت القتلى تمج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

ولام كى * ولام جحد وكذا حتى وأو

والواو والفا في جواب وعنوا
جوابا بعد نفي أو طلب
كلا ترم علما وتترك التعب

وظاهر كلام الناظم انها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق ان الناصب أن مضمرة وجوبا بعدها كما هو مذهب البصريين وعلى كل فشرط النصب أن يكون الفعل مستقبلا فان كان حالا رفع كقولك سرت حتى ادخل البلد في حالة دخولها ﴿تنبيه﴾ معنى حتى غالبا الغاية فيكون مابعدها غاية لما قبلها وعلامة ذلك ان يصلح في موضعها الى كما في قوله تعالى حكاية عن قوم موسى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وقد تكون للتعليل فيكون ماقبلها علة لما بعدها وعلامة ذلك ان يصلح في موضعها كي التعليلية كما في قولك أسلم حتى تدخل الجنة (وأو) التي بمعنى الى وهي التي ينقضي ماقبلها اشيأ فشيأ كما في قولك لالزمنك أو تقضيني حقي والتي بمعنى الا وهي التي ينقضي ماقبلها دفعة واحدة كما في قولك لاقتلن الكافر أو يسلم والتي بمعنى التعليل وهي التي يكون ماقبلها علة فيما بعدها كما في قولك لاطيعن الله أو يغفر لي بخلاف التي للعطف وظاهر كلام الناظم انها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق ان الناصب أن مضمرة وجوبا بعدها كما هو مذهب البصريين (والواو) التي للمعية بخلاف العاطفة والاستئنافية (والفا) التي للسببية بخلاف العاطفة والاستئنافية فيشترط في الواو أن تكون للمعية وفي الفاء ان تكون للسببية ويشترط في كل منهما أن يكون (في جواب) النفي أو الطلب وصنيع الناظم أعني قوله والواو والفا في جواب اولى من قول الاصل والجواب بالفاء والواو لان الكلام في النواصب والجواب منصوب لا ناصب وان أجاب بعضهم عن الاصل بأن في عبارته قلبا والاصل والفاء والواو في الجواب (وعنوا) أي النحاة (به) أي بالجواب (جوابا) واقعا (بعد نفي) محض أي خالص من شائبة الاثبات بأن لم ينتقض بالا أو غيرها بخلاف غير المحض كقولك ما انت الا تأتينا فتحدثنا برفع الفعل (أو) بعد (طلب) محض وهو الذي يكون بالفعل بخلاف غير المحض نحو صه فنستريح برفع الفعل وأقسام الطلب ثمانية فالجملة مع النفي تسعة وقد نظمها بعضهم في بيت فقال

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذاك النفي قد كملا

فمثال الامر قولك أقبل فأحسن اليك أو وأحسن اليك ومثال النهي ما أشار اليه بقوله (كلا ترم) أي ترد (علما) فتترك التعب أو (وتترك التعب) وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم وقال الشاعر

لا تنه عن خلق وتأتي مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم

ومثال الدعاء قولك رب وفقني فاعمل صالحا أو وأعمل صالحا قال الشاعر

رب وفقني فلا اعدل عن * سنن الساعين في خير سنن

وفي التنزيل ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا ومثال السؤال اي الاستفهام قولك من يستنصرني فأنصره أو وأنصره قال تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومثال العرض قولك لولا تنزل عندنا فتصيب خيرا أو وتصيب خيرا قال تعالى لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق ومثال التحضيض هلا تكرم زيدا فيحسن اليك أو ويحسن اليك قال تعالى لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ومثال التمني قولك ليت لي مالا فأنفق منه أو وانفق منه قال تعالى ياليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما ومثال الترجي قولك لعل الحبيب قادم فأزوره أو وأزوره قال تعالى حكاية عن فرعون لعلي أبلغ الاسباب اسباب السموات فأطلع الى اله موسى ومثال النفي قولك

لا يقضى على زيد فيموت أو ويموت قال تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا وقال تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وظاهر كلام الناظم ان كلا من الواو والفاء فى ذلك كله ناصب بنفسه كما هو مذهب الكوفيين والحق ان الناصب أن مضمرة وجوبا بعده كما هو مذهب البصريين ولما ذكر كلا من حالتى الرفع والنصب ذكر حالة الجزم مع بيان الجوازم فقال (وجزمه) أى الفعل المضارع (بلم) نحو لم يلد ولم يولد (و) (لما) أخت لم نحو لما يذوقوا عذاب بخلاف لما الحينية وهى التى بمعنى حين كما فى قولك عرضت عليك لما فعلت كذا والايجابية وهى التى بمعنى الا كما فى قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ فى قراءة من شدد الميم كذا قيل والحق انه لا حاجة الى هذا الاحتراز لانه لم يحفظ دخول كل من الحينية والايجابية على المضارع واختلف هل لما بسيطة أو مركبة من لم وما والحق انها بسيطة كما هو مذهب الجمهور ❊تنبيه❊ ذكر الاصل بعد لم ولما ألم والما وظاهر ذلك انهما أداتان مستقلتان وليس كذلك بل هما لم ولما زيد عليهما همزة الاستفهام ولذلك لم يذكرهما الناظم (قد وجب) صناعة وامار فعه بعد لم فى قوله

❊ يوم الصليفاء لم يوفون بالجار ❊ فضرورة وقيل لغة وزعم اللحيانى ان بعض العرب ينصب بها كما فى قراءة بعضهم ألم نشرح لك صدرك بفتح الحاء وخرجت على ان الاصل ألم نشرحن بنون التوكيد الخفيفة ثم حذفت وبقيت الفتحة لتدل عليها وفى هذا شذوذان أحدهما توكيد المنفى والآخر حذف النون لغير وقف ولا ساكنين (و) كذا (لا ولام دلتا) وضعا (على الطلب) للترك فى الاولى والفعل فى الثانية نحو لا تؤاخذنا ونحو ليقض علينا ربك وأشرت بقولى وضعا الى انهما قد يدلان على التهديد كما فى قولك لولدك لا تطعنى وكما فى قوله تعالى من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كى نحو جئته لا يكن له على حجة ويجوز حذف اللام فى الشعر دون غيره على الصحيح كما فى قوله

محمد تفد نفسك كل نفس ❊ اذا ما خفت من أمر تبالا

❊تنبيه❊ الحق ان لا الناهية والدعائية بمعنى غاية الامر ان التعبير بالدعائية فى جانب المولى سبحانه وتعالى أولى مراعاة للادب وكذلك لام الامر ولام الدعاء وان تبادر من قول الاصل ولام الامر والدعاء ولا فى النهى والدعاء خلاف ذلك ولذلك عدل عنه الناظم الى ما عبر به (كذاك ان) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمخففة من الثقيلة وقد تقترن ان الشرطية بلا النافية نحو ان لا تنصروه فقد نصره الله وان لا تغفر لى وترحمنى أكن من الخاسرين فاياك ان تتوهم أن ان لا استثنائية كما غلط فيه بعض من يدعى الفضل (وما) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمصدرية (ومن) الشرطية بخلاف الاستفهامية (واذما) وهى حرف على الاصح و (أى) بتشديد الياء وهى بحسب ما تضاف اليه فان أضيفت الى ظرف فهى ظرف زمانا أو مكانا وان أضيفت الى ما يعقل فهى لما يعقل وان أضيفت ما لا يعقل فهى لما لا يعقل وهكذا و (متى) الشرطية بخلاف الاستفهامية وهى للعموم فى الازمان و (أيان) بفتح الهمزة على المشهور وكسرها لغة وهى للعموم فى الازمان كمتى وقد تستعمل فى الازمان التى يقع فيها الامور العظام وزعم بعضهم انها للعموم فى الاحوال و (أين) وهى للعموم فى المكان و (مهما) وهى لما لا يعقل غير الزمان وهى بسيطة (وحيثما) وهى للعموم فى المكان كأين (وكيفما) وهى للعموم فى

وجزمه بلم ولما قد وجب
ولا ولام دلتا على الطلب
كذاك ان وما ومن واذما
أى متى أيان اين مهما
وحيثما وكيفما وأنى

الاحوال وقد جرى الناظم فى عدها من الجوازم على ما ذهب اليه الكوفيون من الجزم بها والحق ما ذهب اليه البصريون من عدم الجزم بها وان كانت تستعمل فى المجازاة فيجازى بها معنى لا عملا (وأنى) بتشديد النون وهى للعموم فى المكان كأين وحيثما فمثال ان ما أشار اليه بقوله (ك) قولك (ان يقم زيد وعمرو قمنا) ومثال ما قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومثال من قوله تعالى من يعمل سوأ يجز به ومثال اذما قول الشاعر

وانك اذما تأت ما أنت آمر * به تلف من اياه تأمر آتيا

ويروى

وانك اذما تأب ما أنت آمر * به تلف من اياه تأمر آبيا

ومثال أى قوله تعالى أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومثال متى قول الشاعر

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفونى

ومثال أيان قوله * أيان ما تعدل به الريح تنزل * ومثال أين قوله تعالى أينما تكونوا يدرككم الموت ومثال مهما قوله تعالى مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ومثال حيثما قوله

حيثما تستقم يقدر لك الله * نجاحا فى غابر الازمان

ومثال كيفما قولك كيفما تجلس أجلس ولم يوجد لها شاهد من كلام العرب بعد الفحص ومثال أنى قول الشاعر

كان يقم زيد وعمرو قمنا
زم بان وما بها قد الحقا
فعلين لفظا أو محلا مطلقا

فأصبحت أنى تأتها تستجر بها * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

ثم ان هذه الادوات منها ما يجزم فعلا واحدا بطريق الاصالة وهو لم ولما وكذا لا واللام الطلبيتان وانما قلت بطريق الاصالة لان ما ذكر قد يجزم أكثر من فعل بطريق التبع كالعطف ومنها ما يجزم فعلين غالبا وهو ان وما بعدها كما أشار اليه بقوله (واجزم) أيها المتكلم (بان) الشرطية (و) ب (ما بها) أى بان (قد ألحقا) من باقى الادوات المذكورة بعدها (فعلين) ويسمى الاول منهما فعل الشرط والثانى جوابه وجزاءه وشرط الاول أن لا يكون ماضى المعنى وان لا يكون طلبيا وأن لا يكون جامدا وأن لا يكون مقرونا بقد أو حرف تنفيس أو حرف نفى غير لا ولم وشرط الثانى أن يكون صالحا لان يكون شرطا والا وجب قرنه بالفاء فاذا وجدت هذه الشروط جزمت الفعلين اما (لفظا) فيهما أو أحدهما (أو محلا) كذلك وأشار بقوله (مطلقا) الى انه لا فرق بين أن يكون كل من الفعلين مضارعا نحو وان تعودوا نعد أو ماضيا نحو وان عدتم عدنا أو الاول ماضيا والثانى مضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه أو عكس ذلك وهو قليل والصحيح انه جائز فى الاختيار نحو قوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وقول الشاعر

ان تصرمونا وصلناكم وان تصلوا * ملأتم أنفس الاعداء ارهابا

فالصور أربع اجمالا وتسع تفصيلا لان الاولى تحتها أربع باعتبار كون كل منهما مصحوبا بلم أو غير مصحوب بها فاما أن يكونا مصحوبين بها واما أن يكونا غير مصحوبين بها واما أن يكون الاول مصحوبا بها دون الثانى أو بالعكس والثانية تحتها صورة واحدة والاخيرتان تحت كل منهما صورتان باعتبار كون المضارع فيهما مصحوبا بلم أو غير مصحوب فالجملة تسع وكلها جائزة حتى فى

صورة الاختلاف على الراجح وانما قلت غالبا فيما تقدم لان ماذكر قد يجزم فعلا وجملة نحو قوله تعالى وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين بل قد يجزم فعلا واحدا نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان أعطى مالا لئيم فقد صرح كثير بأن مثل ذلك لا يحتاج الى جواب، وهو الذى اختاره السعد التفتازانى واختار بعضهم ان الجواب محذوف دل عليه خبر المبتدا ولما قدم الكلام على الافعال لانها عوامل ورتبة العامل التقدم على المعمول شرع فى الكلام على الاسماء مبتدئا بالمرفوعات منها لانها العمد فقال

(باب) بيان (مرفوعات الاسماء)

أى الاسماء المرفوعة أو المرفوعات من الاسماء أو مرفوعات هى الاسماء فالاضافة فى كلامه أما من اضافة الصفة للموصوف أو من الاضافة على معنى من أو من الاضافة البيانية والمرفوعات جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع لا جمع مرفوعة كما يقتضيه قوله (مرفوع الاسما) بالقصر وفى الاضافة ما تقدم وقوله (سبعة) خبر عن قوله مرفوع الاسما المقصود به الجنس فلذلك صح الاخبار عنه بالجمع فاندفع ماقد يقال كيف يصح الاخبار فى كلامه مع عدم المطابقة وهذه السبعة (نأتى بها) ان شاء الله تعالى مبوبة وقد اعتذر الناظم عن ذكر أسمائها كما صنع الاصل بقوله (معلومة الاسماء) بالمد (من تبويبها) أى فلا حاجة الى ذكرها هنا وبدأ بالفاعل لانه أصل المرفوعات فقال (فالفاعل) لغة من أوجد الفعل واصطلاحا (اسم مطلقا) أى سواء كان صريحا نحو قام زيد أو مؤولا نحو يعجبنى أن تقوم وخرج الحرف والفعل والجملة مالم يقصد لفظها كما اذا قلت صدر عنى لا حول ولا قوة الا بالله أى صدر عنى هذا اللفظ وهذا الاسم (قد ارتفع) لفظا نحو قال الله أو تقديرا نحو جاء الفتى أو محلا نحو قال الذى عنده علم من الكتاب وقد يجر بمن أو الباء الزائدتين نحو ماجاءنا من بشير ولا نذير ونحو كفى بالله شهيدا ورفعه قيل بالاسناد والصحيح انه (بفعله) أو مافى تأويله كاسم الفاعل نحو مختلف ألوانه وأمثلة المبالغة نحو أضراب زيد والصفة المشبهة نحو حسن وجهه وأفعل التفضيل نحو مارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد والمصدر نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف نحو ومن عنده علم الكتاب والجار والمجرور نحو أفى الله شك وانما اقتصر الناظم على الفعل لانه الاصل (والفعل) أى والحال أن الفعل أو مافى تأويله (قبله وقع) اما لفظا وهو ظاهر أو تقديرا نحو وان أحد من المشركين استجارك أو حكما نحو قم واستقم (وواجب) صناعة (فى الفعل) ماضيا كان أو مضارعا (ان يجردا) من علامة التثنية والجمع (اذا لجمع) مذكرا كان أو مؤنثا (أو) (لمثنى) كذلك (أسندا) به يتعلق الجار والمجرور وقبله وقد فرع على ذلك لكن على اللف والنشر المشوش قوله (فقل أتى (الزيدان) والهندان ويأتى الزيدان والهندان (و) قل أتى (الزيدونا) والهندات ويأتى الزيدون والهندات كما اذا اسند للمفرد ماضيا كان أو مضارعا (ك) قولك (جاء زيد) وجاءت هند (و) قولك (يجى) بلاهمز (أخونا) وتجى هند وهذا كله على اللغة الفصحى وهناك لغة قليلة تلحقه علامة التثنية والجمع ويعبر عن هذه اللغة بلغة أكلونى البراغيث وحكى بعض النحويين أنها لغة طىء وبعضهم أنها لغة أزد شنوأة ومن هذه اللغة قوله

تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسلماه مبعد وحميم

(باب مرفوعات الاسماء)
مرفوع الاسما سبعة نأتى بها
معلومة الاسماء من تبويبها
(٢) وليقترن بالفا جواب لو وقع
بعد الاداة موضع الشرط امتنع
فالفاعل اسم مطلقا قد ارتفع
بفعله والفعل قبله وقع
وواجب فى الفعل أن يجردا
اذا لجمع أو مثنى أسندا
فقل أتى الزيدان والزيدونا
كجاء زيد ويجى أخونا
(٢) قول الناظم وليقترن الى آخر البيت موجود فى بعض النسخ

وقوله نصروك قومي فاعتززت بنصرهم * ولو أنهم خذلوك كنت ذليلا

وعلى هذه اللغة حمل قوله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار لكن الصواب حمله على اللغة الفصحى لان هذا الحديث مختصر من حديث مطول وهو ان لله ملائكة يتعاقبون الى آخره فالواو ضمير لا علامة كما عليه ابن مالك (وسموه) أى الفاعل (ظاهرا) سواء كان مفردا أو مثنى أو مجموعا جمع تصحيح أو تكسير وعلى كل مذكرا كان أو مؤنثا فهذه ثمانية فمثال المفرد بقسميه جاء زيد وجاءت هند ومثال المثنى بقسميه جاء الزيدان وجاءت الهندان ومثال جمع التصحيح بقسميه جاء الزيدون وجاءت الهندات ومثال جمع التكسير بقسميه جاء الزيود وجاءت الهنود (ومضمرا) وهو ما كنى به عن الظاهر اختصارا الان الاصل فى نحو قولك زيد ذهب زيد ذهب زيد فلما كنى بالضمير عن الظاهر وقيل زيد ذهب كان أخصر *تنبيهان* الاول كان التعبير بالواو أولى لانها أجود فى التقسيم الثانى لعل النصب فى كلامه على نزع الخافض أى الى ظاهر أو مضمر (فالظاهر) هو (اللفظ الذى قد ذكرا) فى قوله فقل أتى الزيدان الخ (والمضمر اثنا عشر) بسكون الشين (نوعا قسما) منها اثنان للمتكلم الاول التاء المضمومة للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا والثانى نا للمتكلم ومعه غيره مذكرا كان أو مؤنثا مثنى أو جمعا وذلك (ك) ما فى قولك (قمت) بضم التاء وقولك (قمنا) ومنها خمسة للمخاطب الاول التاء المفتوحة للمفرد المذكر وذلك كقولك (قمت) يازيد والثانى التاء المكسورة للمفردة المؤنثة وذلك كقولك (قمت) ياهند والثالث التاء المضمومة مع الميم والالف للمثنى مذكرا كان أو مؤنثا وذلك نحو قولك (قمتما) يازيدان أو ياهندان والرابع التاء المضمومة مع النون للجمع المؤنث وذلك كقولك (قمتن) ياهندات والخامس التاء المضمومة مع الميم للجمع المذكر وذلك كقولك (قمتم) يازيدون ومنها خمسة للغائب الاول هو للمفرد المذكر نحو قولك زيد (قام) فان الفاعل فيه ضمير مستتر تقديره هو والثانى هى للمفردة المؤنثة نحو قولك هند (قامت) فان الفاعل فيه ضمير مستتر تقديره هى والثالث الالف للمثنى المذكر نحو قولك الزيدان (قاما) فان الالف فيه هى الفاعل وأخل الناظم كالاصل بقامتا للمثنى المؤنث ولا بد منه ومنه قالتا أتينا طائعين والرابع الواو للجمع المذكر نحو قولك الزيدون قاموا) فان الفاعل فيه هو الواو (و) الخامس النون للجمع المؤنث نحو قولك الهندات (قمن) فان الفاعل فيه هو النون وقد مثل أيضا الضمير جمع الذكور المخاطبين لزيادة التوضيح وتتميم البيت بقوله (نحو صمتم) يازيدون (عاما) أى حولا واعلم ان الضمير قسمان متصل بعامله وهو مالا يبتدأ به ولا يلى الا فى الاختيار ومنفصل عن عامله وهو ما يبتدأ به ويلى الا فى الاختيار فالاول تقدم ذكره فى الامثلة المذكورة كما أشار اليه بقوله (وهذه ضمائر) بالتنوين للضرورة (متصله) بعواملها لانه لا يبتدأ بها ولا تلى الا فى الاختيار والثانى اشار اليه بقوله (ومثلها) اى مثل ضمائر المتصلة (الضمائر المنفصله) عن عواملها فهى اثنا عشر نوعا ايضا منها اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب ومنها خمسة للغائب كما تقدم فى المتصلة وذلك (ك) قولك (لم يقم الا أنا أو) قولك لم يقم الا انتم) يازيدون فالاول للمتكلم وحده والثانى للجمع المذكر المخاطب (وغيرذين) من بقية أنواع المنفصلة (بالقياس) على المتصلة (يعلم) وذلك كقولك لم يقم الا نحن ولم يقم الا أنت يازيد ولم يقم الا أنت ياهند ولم يقم الا أنتما يازيدان أو ياهندان ولم يقم الا أنتن ياهندات وزيد لم يقم الا هو وهند لم

وسموه ظاهرا او مضمرا
فالظاهر اللفظ الذى قد ذكرا
والمضمر اثنا عشر نوعا قسما
كقمت قمنا قمت قمت قمتما
قمتن قمتم قام قامت قاما
قاموا وقمن نحو صمتم عاما
وهذه ضمائر متصله
ومثلها الضمائر المنفصله
لم يقم الا أنا أو أنتم
وغير ذين بالقياس يعلم

يقم الاهى والزيدان أو الهندان لم يقم الاهما والزيدون لم يقم الاهم والهندات لم يقم الاهن ومثل الامع ما فى هذه الامثلة انما فتقول انما يقوم أنا وانما يقوم نحن وانما يقوم أنت يازيد وانما يقوم أنت ياهند وانما يقوم أنتما يازيدان أو ياهندان وانما يقوم أنتم يازيدون وانما يقوم أنتن ياهندات وزيد انما يقوم هو وهند انما يقوم هى والزيدان أو الهندان انما يقوم هما والزيدون انما يقوم هم والهندات انما يقوم هن والحاصل ان الضمير اما للمتكلم او للمخاطب أو للغائب وكل من هذه الثلاثة امامفرد أو مثنى أو مجموع فهذه تسعة قائمة من ضرب ثلاثة فى مثلها وكل من هذه التسعة امامذكر أو مؤنث فالحاصل بالضرب ثمانية عشر وكل من الثمانية عشر امامتصل أو منفصل فالجملة ستة وثلاثون لكن ألفاظ الضمائر المتصلة اثناعشر فقط وكذلك المنفصلة لان المتكلم باقسامه الستة وضع له لفظان فقط واحد للمفرد مذكرا كان أو مؤنثا والآخر للاربعة الباقية والمخاطب باقسامه الستة وضع له خمسة ألفاظ والغائب كذلك لان المثنى من كل منهما اكتفى بلفظ واحد فى المذكر والمؤنث فسقط ستة من ثمانية عشر يبقى اثناعشر لكل من الضمائر المتصلة والمنفصلة وعلم من كلام الناظم ان الضمائر المستترة من قسم المتصلة ولما فرغ من الكلام على الفاعل شرع فى الكلام على نائب الفاعل فقال

(باب) بيان (نائب الفاعل)

(باب نائب الفاعل)

أقم مقام الفاعل الذى حذف
مفعوله فى كل ماله عرف
اومصدرا أو ظرفا أو مجرورا
ان لم تجد مفعوله المذكورا
وأول الفعل الذى هنا بضم
وكسر ماقبل الاخير ملتزم

وتعبيره بنائب الفاعل أولى من تعبير الاصل بالمفعول الذى لم يسم فاعله لانه يشمل درهما من نحو قولك أعطى زيد درهما ولا يشمل كلا من الظرف والجار والمجرور والمصدر اذا أنيب عن الفاعل لكن أجيب عن الاصل بأن الكلام فى المرفوعات فلا يرد درهما من نحو قولك أعطى زيد درهما لانه منصوب وبأنه اقتصر على المفعول لانه الاصل فى النيابة واجيب أيضا بأن المفعول الذى لم يسم فاعله صار علما على النائب عن الفاعل وقد بين ذلك بقوله (أقم) أيها المتكلم (مقام) بضم أوله لانه من أقام بخلاف مالو كان من قام فانه يكون بفتح أوله ومقام مضاف و (الفاعل) مضاف اليه وقد وصفه بقوله (الذى حذف) لغرض من الاغراض كالخوف منه أو عليه والابهام على السامع ونحو ذلك (مفعوله) ان وجدته نحو ضرب عمرو ويضرب عمرو فتقيم مقام الفاعل الذى حذف مفعوله (فى كل ماله عرف) من الرفع وغيره مما تقدم (أو مصدرا) نحو قوله تعالى فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة (أو ظرفا) زمانيا أو مكانيا فالاول نحو صيم رمضان والثانى نحو جلس أمام الامير (أو) جارا و (مجرورا) نحو سير بزيد ومحل جواز اقامة كل من هذه الثلاثة (ان لم تجد مفعوله المذكورا) والا فلا تجوز اقامة كل منها على الصحيح ثم انك اذا أقمت مقام الفاعل الذى حذف مفعوله كأن قلت ضرب عمرو ويضرب عمرو التبس الاسناد للمفعول بالاسناد للفاعل وحينئذ فلابد من تغيير الفعل المسند لاحدهما تمييزا بينهما والاولى بالتغيير الفعل المسند للمفعول لانه الذى حصل به اللبس كما أشار اليه الناظم بقوله (وأول الفعل) سواء كان ماضيا أو مضارعا بخلاف فعل الامر فانه لا يصح بناؤه للمفعول واحترز بقوله (الذى هنا) أى فى باب نائب الفاعل عن الفعل فى باب الفاعل لما علمت من ان الاولى بالتغيير انما هو الفعل المسند للمفعول وجملة قوله (بضم) خبر عن الاول ثم ان كان ماضيا كسر ماقبل آخره كما أشار اليه بقوله (وكسر ما) أى حرف أو الحرف الذى (قبل) الحرف (الاخير ملتزم) بفتح الزاى

أى التزمته العرب (فى كل) فعل (ماض) وان كان مضارعا فتح ماقبل آخره كما أشار اليه بقوله (وهو) أى ماقبل الحرف الاخير (فى) الفعل (المضارع منفتح) وقد مثل لكل من الماضى والمضارع على اللف والنشر المشوش بقوله (كـ) قولك (يدعى) بتشديد الدال وأصله يدعى زيد كذا فاذا بنيته للمفعول تقول يدعى كذا (وكـ) قولك (ادعى) بتشديد الدال وأصله ادعى زيد كذا فاذا بنيته للمفعول تقول ادعى كذا وهذا كله فى صحيح العين وأما معتل العين فان كان ماضيا كباع وقال كسر أوله كما أشار اليه بقوله (وأول الفعل الذى كباعا) من كل فعل ماض معتل العين (منكسر) لفظا وان كان منضما تقديرا فتقول بيع وقيل وأصله بيع وقول نقلت حركة العين فيهما الى ماقبلها بعد سلب حركته وقلبت الواو فى الثانى ياء لسكونها وانكسار ماقبلها ولم تقلب الياء لعدم المقتضى فصار بيع وقيل ولعل الناظم اعتذر عن الاصل فى عدم ذكره لذلك بقوله (وهو الذى قدشاعا) أى اشتهر فلذلك تركه الاصل وان كان مضارعا ضم أوله على الاصل ولذلك لم ينبه عليه الناظم فتقول يقال ويباع وأصله يقول ويبيع نقلت حركة العين الى الساكن قبلها ثم قلبت الفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ماقبلها الآن فصار يقال ويباع واعلم ان نائب الفاعل قسمان كما أشار اليه بقوله (وذاك) أى نائب الفاعل (اما مضمر) سواء كان متصلا أومنفصلا (أومظهر) بأقسامه السابقة فى باب الفاعل (ثانيهما) وهو الظاهر (كـ) ما فى قولك (يكرم المبشر) بكسر الشين بصيغة اسم الفاعل (اما الضمير) متصلا كان أومنفصلا (فهو نحو) الضمير فى (قولنا دعيت) فالتاء نائب الفاعل وقولنا (ادعى) فالضمير المستتر نائب الفاعل وهذا فى المتصل بارزا كان أومستترا وأما المنفصل فهو نحو الضمير فى قولنا (مادعى الا أنا) وهذا فى الماضى ومثله المضارع وبالجملة فجميع ماتقدم فى باب الفاعل يأتى فى باب النائب عن الفاعل ولما فرغ من الكلام على نائب الفاعل شرع فى الكلام على المبتدا والخبر فقال

﴿باب﴾ بيان (المبتدا والخبر)

وانما جمعهما فى باب واحد لتلازمهما غالبا واحترز بقولنا غالبا نحو أقائم الزيدان ومامضروب العمران لان المبتدأ فى ذلك لا خبر له لكن له مرفوع سد مسد الخبر وقد عرف الناظم كلا من المبتدا والخبر مبتدئا بالاول فقال (المبتدا) هو (اسم) صريح وهو ظاهر أومؤول نحو وأن تصوموا خيرلكم وتسمع بالمعيدى خير من ان تراه ومعلوم ان الاسم جنس يشمل المشتق والجامد ويشمل أيضا العلم المنقول كشمر والجملة التى أريد لفظها نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا حول ولا قوة الا بالله كنزمن كنوز الجنة ولا يشمل الفعل والحرف فان قيل قد وقع الفعل مبتدأ فى قولهم ضرب فعل ماض ووقع الحرف مبتدأ فى قولهم من حرف جر اجيب بأن ضرب ومن فى ذلك ونحوه مما يذكر على ألسنة المعربين اسمان لان المقصود لفظهما لكن الحكم عليهما بالفعلية والحرفية بالنظر لمسماهما وهو ضرب ومن فى تركيب آخر والا لكان كذبا فان الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا وقوله (رفعه مؤبد) أى آبده النحاة أى أثبتوه أبدا فصل أول خرج به الاسم المنصوب كخبر كان واسم ان والمجرور وخرج به أيضا الاسم الذى لا اعراب له كاسم الفعل على الصحيح من انه لامحل له من الاعراب واختلف فى الرافع للمبتدأ والصحيح انه الابتداء واختلف أيضا فى الرافع للخبر والصحيح انه المبتدأ قال ابن مالك

ورفعوا مبتدأ بالابتدا * كذاك رفع خبر بالمبتدا

وقيل انهما ترافعا فكل منهما رفع الآخر وقيل ان الابتداء رفعهما معا وقيل ان الابتداء رفع المبتدا وهما رفعا الخبر فالاقوال أربعة وقوله (عن كل لفظ عامل) غير زائد وشبهه (مجرد) فصل ثان خرج به الفاعل ونائب الفاعل واسم كان واسم ان ومن الفاعل نحو زيد فى جواب من قام لانه وان كان مجردا عن لفظ عامل لفظا لم يكن مجردا عنه تقديرا فان التقدير قام زيد ولا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بما بعده وقيد باللفظ لان المبتدأ ليس مجردا عن غير اللفظ فانه مرفوع بالابتداء على الصحيح كما علمت وانما قلت غير زائد وشبهه ليدخل المجرور بحرف زائد أو شبيه به فالاول كما فى قولك بحسبك درهم ومنه قولهم ناهيك بزيد وقولهم كيف بك اذا كان كذا والثانى كما فى قوله
* لعل أبى المغوار منك قريب * ومنه مجرور رب نحو قولك رب رجل كريم لقيته ومنه أيضا الواقع بعد لولا فى نحو لولاى ولولاك ولولاه على ما قاله سيبويه من ان لولا جارة للضمير مختصة به فان قيل حيث كان لا بد من التقييد بغير الزائد وشبهه فلم تركه الناظم كالاصل أجيب بأن العامل متى أطلق انما ينصرف الى ما ليس زائدا ولا شبيها به وتعبيره بالعامل بصيغة الافراد أولى من تعبير الاصل بالعوامل بصيغة الجمع لانه لا يخرج ما دخل عليه عامل أو عاملان وان أجيب عنه بأن أل جنسية ولما فرغ من تعريف المبتدا شرع فى تعريف الخبر فقال (والخبر) هو (اسم) صريح وهو ظاهر أو مؤول نحو شأن زيد ان يفعل كذا وانما اقتصر على الاسم لانه الاصل فى الاخبار والا فالخبر قد يكون جملة أو ظرفا أو جارا ومجرورا كما سيأتى ويحتمل ان المراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة وهو ظاهر أو حكما وهو الجملة والظرف والجار والمجرور وقوله (ذو ارتفاع) فصل أول خرج به الاسم المنصوب والمجرور بل والاسم الذى لا اعراب له أصلا كما تقدم نظيره وقوله (أسندا) بالبناء للمفعول فصل ثان خرج به المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر ان فتعريف الخبر هو الاسم المرفوع الذى أسند حال كونه (مطابقا فى لفظه) من حيث التذكير وضده ومن حيث الافراد وضداه (للمبتدا) فان كان المبتدأ مفردا يكون الخبر كذلك (كقولنا زيد عظيم الشان) أى عظيم القدر (و) ان كان المبتدا مثنى يكون الخبر كذلك كـ(قولنا الزيدان قائمان) وان كان المبتدا جمعا كان الخبر كذلك كما أشار اليه بقوله (ومثله) قولنا (الزيدون قائمونا) ثم ان الخبر حقه التأخر عن المبتدا وقد يكون متقدما عليه كما أشار اليه بقوله (ومنه) أى من المبتدا والخبر (أيضا) أى كما منه ما تقدم قولنا (قائم اخونا) فان أصله أخونا قائم فقدم الخبر على المبتدا ولا يصح أن يكون قائم مبتدأ وأخونا فاعلا سد مسد الخبر لان شرط ذلك ان يعتمد الوصف على نفى أو استفهام وما هنا ليس كذلك ولما فرغ من تعريف كل من المبتدأ والخبر شرع فى أقسام كل منهما مبتدئا بأقسام المبتدا فقال (والمبتدا) قسمان كما أشار اليه بقوله (اسم ظاهر كما مضى) فى الامثلة السابقة (أو مضمر) منفصل أخذا مما يأتى (كـ)ما فى قولنا (أنت أهل للقضا) أى أنت أهل للحكم بين الناس (ولا يجوز الابتداء بما اتصل من الضمير) الا فى نحو لولاى ولولاك ولولاه بناء على ان الضمير المتصل فى ذلك فى محل رفع بالابتداء وقيل انه فى محل جر بلولا (بل بكل ما انفصل) منه وهو ثلاثة أقسام قسم يختص بالمتكلم وهو (أنا) للمتكلم وحده (ونحن) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وقسم يختص بالمخاطب وهو (أنت) للمخاطب المفرد

عن كل لفظ عامل مجرد
والخبر اسم ذو ارتفاع أسندا
مطابقا فى لفظه للمبتدا
كقولنا زيد عظيم الشان
وقولنا الزيدان قائمان
ومثله الزيدون قائمونا
ومنه أيضا قائم أخونا
والمبتدا اسم ظاهر كما مضى
أو مضمر كانت أهل للقضا
ولا يجوز الابتدا بما اتصل
من الضمير بل بكل ما انفصل

المذكر و (أنت) للمخاطبة المفردة المؤنثة و (أنتما) للمخاطب المثنى مذكرا كان أو مؤنثا
و (أنتن) لجمع النسوة المخاطبات و (أنتم) لجمع الذكور المخاطبين (و) قسم يختص بالغائب وهو
(هو) للغائب المفرد (وهي) للغائبة المفردة و (هم) لجمع الذكور الغائبين و (هما) للغائب المثنى
مذكرا كان أو مؤنثا (وهنّ أيضا) لجمع النسوة الغائبات فللمتكلم اثنان وللمخاطب خمسة
وللغائب كذلك (فالجميع اثنا عشر) ضميرا (وقد مضى منها) في قوله كأنت أهل للقضا (مثال
معتبر) ولم يأت ببقية الامثلة لعلمها بالمقايسة ولما فرغ من تقسيم المبتدا شرع في تقسيم الخبر
فقال (ومفردا) وهو هنا ما ليس جملة ولا شبه الجملة وهو قسمان مشتق وجامد فالمشتق هو ما دل
على متصف مصوغا من مصدر والجامد بخلافه والاول متحمل لضمير المبتدا ما لم يرفع الظاهر نحو
زيد قائم أبوه بخلاف الثاني الا اذا أول بالمشتق نحو زيد أسد وانما كان الاول مفردا لان الوصف
مع مرفوعه لا يكون جملة الا ان أفاد فائدة يحسن السكوت عليها نحو أقائم الزيدان (وغيره) وهو
الجملة وشبهها ولا يخفى ان كلا من قوله مفردا وقوله غيره حال مقدم من فاعل قوله (يأتي الخبر)
والتقدير ويأتي الخبر حال كونه مفردا وحال كونه غيره واذا أردت بيان كل منهما (فالاول) وهو
(اللفظ) المفرد هو (الذي في النظم مر) في قوله كقولنا زيد عظيم الشان الخ ولا يخفى ان الجار
والمجرور متعلق بالفعل بعده الذي هو صلة الموصول (وغيره) أي غير المفرد (في أربع محصور) أي
لا يخرج عنها وأكد ذلك بقوله (لا غير) بالبناء على الضم وانما كان أربعة لان شبه الجملة شيآن
والجملة كذلك كما يعلم من قوله (وهي) أي تلك الاربع (الظرف والمجرور) التامان والتامّ هو الذي
تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقه بخلاف الناقصين والناقص هو الذي لا تتم الفائدة من غير
ملاحظة متعلقه نحو زيد اليوم أو زيد بك أو فيك أو عنك (وفاعل مع فعله الذي صدر) منه أي
من مدلوله لان المراد الفاعل الاصطلاحي الذي هو اللفظ وصدور الفعل انما هو من الفاعل
الحقيقي وهذا اشارة الى الجملة الفعلية وهي ما صدرت بفعل حقيقة وهو ظاهر أو حكما نحو لن
يقوم زيد وظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان تكون الجملة خبرية أو انشائية فقضيته أنه يجوز نحو
زيد ضربه من غير حاجة الى تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك ولذلك قال في التسهيل ولا يمتنع
كونه طلبية خلافا لابن الانبارى ولا يلزم تقدير القول قبل الطلبية خلافا لابن السراج اهـ
(والمبتدا مع ماله من الخبر) وهذا اشارة الى الجملة الاسمية وهي ما صدرت باسم حقيقة وهو ظاهر
أو حكما نحو ان زيدا قائم فالظرف (كـ) ما في قولك (أنت عندي و) الجار والمجرور كما في قولك
(الفتى بداري) وكل من الظرف والجار والمجرور متعلق بمحذوف ولا خلاف في جواز تقديره اسما
نحو كائن أو مستقر أو فعلا نحو كان أو استقر وانما الخلاف في الترجيح فبعضهم رجح تقديره اسما لقلة
التقدير عليه وبعضهم رجح تقديره فعلا لان الاصل في العمل للافعال والحق كما قاله الموضح في
المغني أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى (و) الجملة الفعلية كما في قولك (ابني قرا)
فجملة قرا من الفعل والفاعل الذي هو الضمير المستتر في محل رفع خبر عن المبتدا (و) الجملة الاسمية
كما في قولك (ذا أبوه قاري) فجملة أبوه قاري من المبتدا وخبره خبر عن المبتدا الاول الذي هو اسم
الاشارة وجملة الفعل والفاعل والمبتدا وخبره في هذين القسمين تسمى جملة صغرى وأما الجملة
بتمامها فتسمى جملة كبرى لان ضابط الصغرى ما وقعت خبرا عن غيرها وضابط الكبرى ما وقع

انا ونحن أنت أنت أنتما
أنتن أنتم وهو وهي هم هما
وهن أيضا فالجميع اثنا عشر
وقد مضى منها مثال معتبر
ومفردا وغيره يأتي الخبر
فالاول اللفظ الذي في النظم مر
وغيره في أربع محصور
لا غير وهي الظرف والمجرور
وفاعل مع فعله الذي صدر
والمبتدا مع ماله من الخبر
كانت عندي والفتى بداري
وابني قرا وذا أبوه قاري

الخبر فيها جملة ومن ذلك تعلم ان قولك زيد قائم لا يسمى جملة صغرى ولا كبرى وقد تكون جملة صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو جملة أبوه غلامه منطلق فى قولك زيد أبوه غلامه منطلق فباعتبار كونها وقعت خبرا عن غيرها تسمى جملة صغرى وباعتبار كونها وقع الخبر فيها جملة تسمى جملة كبرى وأما جملة زيد أبوه الخ فتسمى جملة كبرى فقط وجملة غلامه منطلق تسمى صغرى فقط ﴿تنبيه﴾ يشترط لصحة وقوع الجملة خبرا أن تكون مشتملة على الرابط مالم تكن عين المبتدا فى المعنى نحو نطقى الله حسبى والرابط فى الجملة الاولى من كلام الناظم الضمير المستتر وفى الثانية الضمير من أبوه ولما فرغ من الكلام على المبتدا والخبر شرع فى الكلام على العوامل الداخلة عليهما وهى ثلاثة أقسام فالقسم الاول ما يرفع الاسم وينصب الخبر وهو كان وأخواتها والقسم الثانى ما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو ان وأخواتها والقسم الثالث ما ينصبهما معا وهو ظن وأخواتها وقد تكلم عليها الناظم على هذا الترتيب حيث قال

﴿كان وأخواتها﴾

ارفع بكان المبتدا اسما والخبر
بها انصبن ككان زيد ذا بصر
كذاك أضحى ظل بات أمسى
وهكذا أصبح صار ليسا
فتئ وانفك وزال مع برح
أربعها من بعد نفى تتضح
كذاك دام بعد ما الظرفيه
وهى التى تكون مصدريه

﴿كان وأخواتها﴾

أى نظائرها فى العمل فهو استعارة تصريحية وبدأ بكان لانها أم الباب فقال (ارفع بكان المبتدا) حال كونه (اسما) لها فى اصطلاحهم ويسمى أيضا فاعلا مجازا والاصح انها أحدثت فيه رفعا غير الذى كان به (والخبر) بالنصب على انه مفعول مقدم (بها) أى بكان (انصبن) بنون التوكيد الخفيفة حال كونه خبرا لها فى اصطلاحهم ويسمى مفعولا لها مجازا وذلك (ك) ما فى قولك (كان زيد ذا بصر) أى صاحب بصر (كذاك) أى مثل كان (أضحى) فارفع بها المبتدأ اسما لها وانصب بها الخبر وذلك كما فى قولك أضحى الفقيه ورعا وكذلك (ظل) فارفع بها المبتدأ اسما لها وانصب بها الخبر وذلك كما فى قولك ظل زيد صائما وكذلك (بات) فارفع بها المبتدأ اسما لها وانصب بها الخبر وذلك كما فى قولك بات زيد قائما وكذلك (أمسى) فارفع بها المبتدأ اسما لها وانصب بها الخبر وذلك كما فى قولك أمسى زيد غنيا (وهكذا أصبح) فارفع بها المبتدأ اسما لها وانصب بها الخبر وذلك كما فى قولك أصبح البرد شديدا وهكذا (صار) فارفع بها المبتدأ اسما لها وانصب بها الخبر وذلك كما فى قولك صار زيد غنيا وهكذا (ليسا) فارفع بها المبتدأ اسما لها وانصب بها الخبر وذلك كما فى قولك ليس زيد قائما ولا يخفى ان ما تقدم يعمل بلا قيد وأما ما سيأتى فيعمل بقيد وهو قسمان قسم يعمل بقيد أن يكون من بعد نفى أو ما ألحق به وهو (فتئ وانفك وزال) ماضى يزال (مع برح) فهذه (أربعها) أى أربع هى (من بعد نفى) أو ما ألحق به من النهى والدعاء (تتضح) وذلك كما فى قولك ما فتئ زيد عالما وما انفك عمرو مستقيما وما زال بكر صالحا وما برح خالد مطيعا وانما شرط فيها ذلك لانها بمعنى النفى فاذا دخل عليها النفى أو شبهه انقلبت اثباتا فيستفاد منها الاستمرار المقصود حينئذ وقسم يعمل بقيد أن يكون بعد ما الظرفية المصدرية وهو ما أشار اليه بقوله (كذاك دام) بشرط ان تكون (بعد ما الظرفيه) وانما سميت ظرفية لنيابتها عن الظرف (وهى التى تكون مصدريه) لكونها آلة فى تأويل الفعل الذى بعدها بمصدر وذلك كما فى قولك لا أصحبك ما دام زيد مترددا اليك أى مدة دوام تردد زيد اليك فلو لم تكن دام بعد ما المذكورة لم تعمل العمل المذكور بل يكون المنصوب بها حالا ثم ان هذه الافعال منها ما لا يتصرف أصلا وهو ليس اتفاقا ودام على الصحيح ومنها ما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال

وأخواته ومنها ما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي وحكم المتصرف منها حكمها كما أشار اليه بقوله (وكل ما صرفته مما سبق) من الافعال (من مصدر وغيره) كالامر والمضارع (به التحق) أي التحق به في المذكور ثم مثل لذلك على اللف والنشر غير المرتب لانه مثل للثاني بقوله (ك) قولك (كن صديقا) و (لا تكن مجافيا و) للاول بقوله (انظر لكوني مصبحا موافيا) وفي نسخة مصافيا ولما فرغ من الكلام على كان وأخواتها شرع في الكلام على ان وأخواتها حيث قال

﴿ان وأخواتها﴾

أي نظائرها كما مر وبدأ بان لانها أم الباب فقال (تنصب ان المبتدا) حال كونه (اسما) لها في اصطلاحهم (والخبر ترفعه) حال كونه خبرا لها في اصطلاحهم أيضا وذلك (ك) قولك (ان زيدا ذو نظر) أي صاحب نظر (ومثل ان) المكسورة الهمزة (أن) المفتوحة الهمزة وذلك كقولك بلغني أن زيدا قائم ومثلها أيضا (ليت) وذلك كقولك ليت لي مالا فأحج منه والمثلية انما هي (في العمل) لا في غيره اذ ان المكسورة الهمزة مع اسمها وخبرها كلام تام بخلاف المفتوحة الهمزة فانها مع اسمها وخبرها في حكم المفرد ومعنى ان التوكيد وأما ليت فمعناها التمني كما سيذكره الناظم (وهكذا كأن) بالهمز وتشديد النون وذلك كقولك كأن زيدا أسد وكذلك (لكن) بتشديد النون وذلك كقولك زيد شجاع لكنه بخيل وكذلك (لعل) وذلك كقولك لعل الحبيب قادم وشرط عمل هذه الحروف أن لا تقترن بما الكافة والا بطل عملها الا ليت ففيها الوجهان ثم ان معنى ان بكسر الهمزة وأن بفتحها التوكيد كما أشار اليه بقوله (وأكدوا المعنى) وجوبا ان كان المخاطب منكرا أو استحسانا ان كان مترددا فان كان خالي الذهن لم يؤكد (بان) بكسر الهمزة و (أنا) بفتحها والمراد بالتوكيد تقوية الحكم عند المخاطب ايجابا كان نحو ان زيدا قائم أو سلبا نحو ان زيدا ليس بقائم ومعنى ليت التمني كما أشار اليه بقوله (وليت من ألفاظ من) أي شخص أو الذي (تمنى) فهي للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه بأن كان مستحيلا نحو قول الشاعر

ألا ليت الشباب يعود يوما * فأخبره بما فعل المشيب

أو ما فيه عسر نحو قولك ليت لي قنطارا من الذهب ومعنى كأن التشبيه كما أشار اليه بقوله (كأن) موضوعة (للتشبيه) وهو الحاق ناقص بكامل في الشرف أو في الخسة فالاول نحو قولك كأن زيدا أسد والثاني كقولك كأن زيدا حمار وذلك انما يكون (في المحاكي) أي في المشابه لغيره ومعنى لكن الاستدراك كما أشار اليه بقوله (واستعملوا) أي العرب (لكن في استدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو باثبات ما يتوهم نفيه فالاول كما في قولك زيد شجاع لكنه ليس بكريم والثاني كما في قولك زيد جبان لكنه كريم ومعنى لعل الترجي والتوقع كما أشار اليه بقوله (ولترج) وهو طلب الامر المحبوب المستقرب الحصول (و) (التوقع) وهو الاشفاق من المكروه أي الخوف منه وعلى هذا فالتوقع قسيم للترجي وقيل هو أعم منه لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يخفى أن الجار والمجرور خبر مقدم و (لعل) مبتدأ مؤخر فالاول (كقولهم لعل محبوبي وصل) الى مقصده والثاني كقولهم لعل زيدا هالك ولما فرغ من الكلام على ان وأخواتها شرع في الكلام على ظن وأخواتها حيث قال

﴿ظن وأخواتها﴾

وكل ما صرفته مما سبق
من مصدر وغيره به التحق
ككن صديقا لا تكن مجافيا
وانظر لكوني مصبحا موافيا

﴿ان وأخواتها﴾

تنصب ان المبتدا اسما والخبر
ترفعه كان زيدا ذو نظر
ومثل ان أن ليت في العمل
وهكذا كأن لكن لعل
وأكدوا المعنى بان أنا
وليت من ألفاظ من تمنى
كان للتشبيه في المحاكي
واستعملوا لكن في استدراك
ولترج وتوقع لعل
كقولهم لعل محبوبي وصل

﴿ظن وأخواتها﴾

أى نظائرها وبدأ بظنّ لانها أمّ الباب فقال (انصب بظنّ المبتدا مع الخبر) على انهما مفعولان لها على الصحيح وعند الكوفيين نصب الثانى على التشبيه بالحال (و) انصبهما أيضا (بكل فعل) يذكر (بعدها) أى بعد ظنّ (على الاثر) بفتحتين ويجوز فى غير النظم كسر الهمزة وسكون الثاء المثلثة ومحل ذلك مالم تعلق أو تلغ والتعليق هو ابطال العمل لفظا لا محلا بسبب توسط ماله الصدارة بينها وبين معمولها نحو علمت لزيد قائم والالغاء هو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه والاعمال والالغاء حينئذ على السواء أو تأخره والاهمال حينئذ أرجح فالاول نحو زيد ظننت قائم والثانى نحو زيد قائم ظننت ويمتنع الاهمال مع تقدمه نحو ظننت زيدا قائما وذلك الفعل كـ) الفعل فى (خلته) أى ظننته وقد ترد لليقين كما فى قوله

دعانى الغوانى عمهنّ وخلتنى * لى اسم فلا أدعى به وهو أول

وأصل خلت خيلت بفتح الخاء وكسر الياء نقلت حركة الياء الى الخاء بعد سلب حركتها ثم حذفت لالتقاء الساكنين و (حسبته) أى ظننته وقد ترد لليقين كما فى قوله

حسبت التقى والجود خير تجارة * رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

و (زعمته) أى ظننته وأما بمعنى كفلته فليست مما نحن فيه لانها تتعدى الى مفعول واحد تقول زعمت زيدا أى كفلته و (رأيته) أى علمته وأما بمعنى أبصرته فليست مما نحن فيه لانها تتعدى الى مفعول واحد تقول رأيت زيدا أى أبصرته و (وجدته) أى علمته وأما بمعنى أصبته فليست مما نحن فيه لانها تتعدى الى مفعول واحد تقول وجدت زيدا أى أصبته و (علمته) لا بمعنى عرفته والا تعدت حينئذ لمفعول واحد تقول علمت المسئلة أى عرفتها و (جعلته) أى صيرته ونقلته من حالة الى حالة و (اتخذته) أى صيرته ونقلته من حالة الى حالة (وكل ما من هذه) الافعال (صرفته) كالامر واسم الفاعل واسم المفعول فهو مثلها (فليعلما) أى فليعلمن فالالف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة وذلك (كقولهم ظننت زيدا امنجدا) من الشدة وخلته قائما وحسبته صادقا وزعمته عالما ورأيته محبوبا ووجدته نافعا وعلمته صديقا وجعلته معينا واتخذته خليلا (و) كقولهم (اجعل لنا هذا المكان مسجدا) وظنّ زيدا قائما الى آخرها ولا يخفى ان هذا القسم أعنى ظنّ وأخواتها حقه أن يذكر فى المنصوبات ولكن ذكر فى المرفوعات استطرادا وهكذا خبر كان واسم ان ولما أنهى الكلام على ما يعرب استقلالا أخذ فى الكلام على ما يعرب تبعا وهو أربعة النعت والعطف والتوكيد والبدل وقد بدأ بالنعت لانه كالجزء من متبوعه حيث قال

(باب) بيان (النعت)

وهو لغة وصف الشئ بما هو فيه واصطلاحا التابع الذى يتمم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به فهو قسمان والاول يسمى نعتا حقيقيا وهو الرافع لضمير المنعوت والثانى يسمى سببيا وهو الرافع للظاهر المضاف الى السبب وهو ضمير المنعوت كما أشار الى ذلك بقوله (النعت) بمعنى التابع المخصوص (اما رافع لمضمر) مستتر (يعود للمنعوت) وذلك هو النعت الحقيقى (أو) رافع (لمظهر) أو لضمير بارز ثم ان المنعوت له عشرة أحوال الرفع والنصب والجر والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير ولا تجتمع كلها فى وقت واحد ألا ترى أنه لا يكون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فى حالة واحدة ولا مفردا ومثنى

انصب بظنّ المبتدا مع الخبر
وكل فعل بعدها على الاثر
كخلته حسبته زعمته
رأيته وجدته علمته
جعلته اتخذته وكل ما
من هذه صرفته فليعلما
كقولهم ظننت زيدا امنجدا
واجعل لنا هذا المكان مسجدا

باب النعت

النعت اما رافع لمضمر
يعود للمنعوت أو لمظهر

وجموعا كذلك ولامذكرا ومؤنثامعا ولامعرفا ومنكرا كذلك وانما يجتمع منها فى الوقت الواحد أربعة واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من التعريف والتنكير ولذلك لا يتبع النعت المنعوت فى جميع العشرة معا سواء كان حقيقيا أو سببيا وانما يتبعه الاول فى الاربعة المذكورة كما أشار الى ذلك بقوله (فاول القسمين) وهو الرفع لمضمر مستتر يعود الى المنعوت الذى هو الحقيقى (منه) أى من النعت ولفظ اول منصوب على انه مفعول مقدم لقوله (أتبع) بقطع الهمزة (منعوته من عشرة) بسكون الشين للضرورة (لاربع) أى فى أربعة من عشرة كما علمته مما سبق وقد أبدل من قوله فى أربع قوله (فى واحد من أوجه الاعراب) الثلاثة وقد بينها بقوله (من رفع أو خفض أو انتصاب) وأو فى ذلك بمعنى الواو ولانه بيان لاوجه الاعراب الثلاثة كما علمت فان جعل بيانا للواحد منها كانت أو على بابها (كذا) فى واحد (من الافراد) والضد (و) فى واحد من (التذكير والضد) وضد الافراد التثنية والجمع وضد التذكير التأنيث (و) كذا فى واحد من (التعريف والتنكير) فتلخص انه يتبع منعوته فى أربعة من عشرة وذلك (كقولنا جاء الغلام الفاضل) فان النعت فيه تبع منعوته فى واحد من أوجه الاعراب وهو الرفع وفى واحد من الافراد والتثنية والجمع وهو الافراد وفى واحد من التذكير والتأنيث وهو التذكير وفى واحد من التعريف والتنكير وهو التعريف فقد تبعه فى أربعة من عشرة (و) كقولنا زيد (جاء معه نسوة حوامل) فان النعت فيه تبع منعوته فى واحد من أوجه الاعراب وهو الرفع كما فى الذى قبله وفى واحد من الافراد والتثنية والجمع وهو الجمع وفى واحد من التذكير والتأنيث وهو التأنيث وفى واحد من التعريف والتنكير وهو التنكير وأما الثانى فيتبعه فى اثنين من خمسة فى واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وفى واحد من التعريف والتنكير ولا يتبعه فى شئ من الخمسة الباقية بل يلزم الافراد وان كان المنعوت مثنى أو مجموعا كما أشار الى ذلك بقوله (وثانى القسمين) وهو الرافع للظاهر أو للضمير البارز (منه) أى من النعت ولا يخفى أن الواو داخلة على قوله (أفرد) بقطع الهمزة والتقدير وأفرد ثانى القسمين منه (وان جرى المنعوت) حال كونه (غير مفرد) بان كان مثنى أو مجموعا لان النعت كالفعل وهو ملازم للافراد اذا اسند للظاهر الا على لغة أكلونى البراغيث كما أشار الى ذلك ابن مالك بقوله

وجرّد الفعل اذا ما أسندا * لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند

ويتبع الظاهر الذى رفعه فى واحد من التذكير والتأنيث كالفعل المسند للظاهر كما أشار اليه بقوله (واجعله) أى ثانى القسمين (فى) واحد من (التأنيث والتذكير) لا فيهما معا كما لا يخفى والجار والمجرور متعلق بقوله (مطابقا) أى موافقا (للظاهر المذكور) فان كان الظاهر المذكور مذكرا ذكر النعت وان كان المنعوت مؤنثا (مثاله قد جاء حرتان منطلق زوجاهما العبدان) فمنطلق مفرد وان كان المنعوت غير مفرد ومطابق للظاهر فى التذكير وان كان المنعوت مؤنثا وان كان الظاهر المذكور مؤنثا أنث النعت وان كان المنعوت مذكرا كما أشار الى ذلك بقوله (ومثله أتى غلام سائله زوجته) أى زوجة ذلك الغلام (عن دينها المحتاج له) أى اليه والشاهد فى قوله سائلة فانه مطابق للظاهر فى التأنيث وان كان المنعوت مذكرا واياك ان تتوهم انه تبع

ول القسمين منه أتبع
منعوته من عشرة لاربع
واحد من أوجه الاعراب
من رفع أو خفض أو انتصاب
امن الافراد والتذكير
والضد والتعريف والتنكير
ولنا جاء الغلام الفاضل
وجاء معه نسوة حوامل
نى القسمين منه أفرد
وان جرى المنعوت غير مفرد
جعله فى التأنيث والتذكير
مطابقا للظاهر المذكور
اله قد جاء حرتان
منطلق زوجاهما العبدان
ثله أتى غلام سائله
زوجته عن دينها المحتاج له

منعوته فى الافراد لان كونه مفردا هنا ليس بطريق التبعية وانما هو أمر اتفاقى ولما فرغ من الكلام على النعت شرع فى الكلام على العطف حيث قال

﴿باب) بيان (العطف﴾

وهو لغة الثنى والرجوع واما اصطلاحا فهو قسمان عطف بيان وهو التابع الموضح أو المخصص لمتبوعه الجامد غير المؤول بالمشتق وعطف نسق وهو التابع المتوسط بينه و بين متبوعه أحد الحروف الآتية وقد بين ذلك بقوله (وأتبعوا) أى العرب أو النحاة (المعطوف) وهو التابع المخصوص وقوله (بالمعطوف عليه) متعلق بالفعل قبله وكذلك قوله (فى اعرابه المعروف) من رفع أونصب أوخفض أوجزم ولا فرق فى ذلك بين الاسماء والافعال كما أشار اليه بقوله (وتستوى الاسماء والافعال فى اتباع كل) منهما (مثله) فتعطف الاسماء على الاسماء وتعطف الافعال على الافعال ومحل ذلك فى عطف النسق (ان يعطف بـ) أحد هذه الحروف التى هى (الواو) وهى لمطلق الجمع و يقال للجمع المطلق فمؤدى العبارتين واحد عند النحويين وأما عند الفقهاء فيفرق بينهما ولذلك جعلوا مطلق الماء شاملا لاى ماء كان حتى المستعمل والمتنجس وجعلوا الماء المطلق خاصا بما يسمى ماء بلا قيد فالفرق بين العبارتين اصطلاح فقهى (والفا) وهى للترتيب مع التعقيب لكن التعقيب فى كل شئ بحسبه فيقال دخلت مكة فالمدينة اذا لم يكن بينهما الا مسافة الطريق و يقال أيضا تزوج زيد فولد له اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدماته ولا يرد قوله تعالى أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى وكذلك قوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما لان التقدير والله أعلم فى الاول فمضت مدة فجعله غثاء أحوى وفى الثانى فمضت مدة فخلقنا العلقة مضغة فمضت مدة فخلقنا المضغة عظاما و (أو) وهى بعد الطلب للتخيير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين كما فى قولك تزوج هندا أو أختها وللاباحة ان جاز الجمع بينهما كما فى قولك جالس الحسن أو ابن سيرين و بعد الخبر للابهام ان كان المتكلم عالما بالحكم لكنه أبهم على السامع كما فى قوله تعالى وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين وللشك ان كان المتكلم مترددا فى الحكم كما فى قولك جاء زيد أو عمرو اذا لم تعلم أيهما جاء (وأم) وهى قسمان متصلة ومنفصلة فالمتصلة هى المسبوقة بهمزة الاستفهام نحو أعندك زيد أم عمرو أو بهمزة التسوية نحو قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ومثل همزة التسوية ما فى معناها كما أدرى وما أبالى وليت شعرى والمنفصلة وتسمى المنقطعة هى التى لم تسبق بشئ من ذلك بل وقعت بين جملتين مستقلتين فهى مختصة بالجمل وعطفها للمفرد قليل بل قيل ليست عاطفة أصلا لا مفردا ولا جملة (وثما) بضم المثلثة وهى للترتيب مع التراخى بحيث يكون ما بين المتعاطفين زائدا على ما لا بد منه بينهما أخذا مما مر وقد ترد بمعنى الواو كما فى قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبمعنى الفاء كما فى قول الشاعر

كهز الردينى تحت العجاج * جرى فى الانابيب ثم اضطرب

و (حتى) وهى للتدريج والغاية فيشترط كون ما بعدها غاية لما قبلها فى شرف أو عدمه ويشترط أيضا كونه جزأ له ولو حكما وكونه ظاهرا ومفردا ﴿تنبيه﴾ انما لم يقل الناظم فى بعض المواضع كما صنع الاصل حيث قال وحتى فى بعض المواضع لان ذلك لا يختص بحتى بل غيرها كذلك لان كل

﴿باب العطف﴾

وأتبعوا المعطوف بالمعطوف
عليه فى اعرابه المعروف
وتستوى الاسماء والافعال فى
اتباع كل مثله ان يعطف
بالواو والفا أو وأم وثما

حرف من هذه الحروف له معان غير العطف لكن أجيب عن الاصل بانه انما اختص حتى بذلك مع ان غيرها كذلك لان العطف بها قليل على انه يحتمل رجوع قوله في بعض المواضع لجميع الحروف لا لخصوص حتى (و بل) بعد نفي أو نهي أو ايجاب أو امر وهي في الاولين لاثبات الحكم لما قبلها وضده لما بعدها وفي الاخيرين تصرف الحكم الى ما بعدها و يصير ما قبلها في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه وعلم مما ذكر انه لا يعطف بها بعد الاستفهام فلا يقال اضربت زيدا بل عمرا (ولا) بعد أمر أو ايجاب اتفاقا أو نداء على الراجح نحو يا ابن أخي لا ابن عمي وهي لنفي الحكم عما بعدها واثباته لما قبلها (ولكن) بعد نفي أو نهي وهي للاستدراك (و) (اما) بكسر الهمزة على القول بأنها عاطفة والواو قبلها زائدة والتحقيق انها ليست بعاطفة بل لمجرد التفصيل والعاطف الواو قبلها وهي مثل أو في معانيها فتكون بعد الطلب للتخيير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء وللاباحة ان جاز الجمع بينهما نحو قولك تعلم اما فقها واما نحوا و بعد الخبر للابهام ان كان المتكلم عالما بالحكم لكنه أبهم على السامع نحو قولك جاءني اما زيد واما عمرو وللشك ان كان المتكلم مترددا في الحكم نحو قرأت اما سورة كذا واما سورة كذا اذ لم تعلم أيهما قرأت وقد مثل الناظم لبعض الحروف السابقة حيث قال وذلك (ك) قولك جاء زيد ثم عمرو) وكقولك (أكرم زيدا وعمرا ابا اللقا والمطعم) بفتح الميم وسكون الطاء المهملة (و) كقولك (فئة) أي جماعة (لم يأكلوا) من الطعام (أو) لم (يحضروا) موضعه (حتى يفوت أو يزول المنكر) بفتح الكاف ولا يخفى ان العطف في هذا البيت من قبيل عطف الفعل على الفعل وفي البيت قبله من قبيل عطف الاسم على الاسم ولما فرغ من الكلام على العطف أخذ في الكلام على التوكيد فقال

﴿باب﴾ بيان (التوكيد)

بالواو وبالهمز وبالالف والاول هو الافصح وهو الذي جاء به القرآن قال تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها وهو لغة التقوية وأما اصطلاحا فهو قسمان لفظي ومعنوي فاللفظي اعادة اللفظ الاول بنفسه أو بمرادفه وسيأتي الكلام عليه والمعنوي تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره ويختص بالاسم كما أشار اليه بقوله (وجائز في الاسم) دون غيره من الفعل والحرف (أن يؤكدا) بالبناء للمفعول (فيتبع المؤكد) بكسر الكاف على انه اسم فاعل (المؤكدا) بفتح الكاف على انه اسم مفعول (في) واحد من (أوجه الاعراب) الثلاثة فيتبعه في الرفع ان كان مرفوعا وفي النصب ان كان منصوبا وفي الخفض ان كان مخفوضا (و) يتبعه أيضا في (التعريف) فيكون تابعا المؤكد معرف (لا) المؤكد (منكر) لان ألفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع المنكر (ف) هو (عن مؤكد خلا) عند البصريين وأما قوله * ياليت عدة حول كله رجب * فشاذ و يكون بالفاظ معلومة عند العرب فلا يعدل عنها الى غيرها وتلك الالفاظ المعلومة منها ما هو مشهور ومنها ما هو غير مشهور فالمشهور ما ذكره بقوله (ولفظه المشهور فيه) أي في التوكيد (أربع) من الالفاظ وهي (نفس وعين ثم كل أجمع) والاولان يؤكد بهما لرفع المجاز والاخيران يؤكد بهما للاحاطة والشمول ولذلك لا يؤكد بهما الا ماله اجزاء ينفصل بعضها عن بعض حقيقة وهو ظاهر أو حكما وهو ما يصح أن يكون الحكم ثابتا لبعض أجزائه دون بعض كما في قولك اشتريت العبد كله فان أجزاء العبد وان

حتى و بل ولا ولكن اما
زيد ثم عمرو أكرم
زيدا وعمرا ابا اللقا والمطعم
ئة لم يأكلوا أو يحضروا
حتى يفوت أو يزول المنكر

﴿باب التوكيد﴾

ائز في الاسم ان يؤكدا
فيتبع المؤكد المؤكدا
أوجه الاعراب والتعريف لا
منكر فعن مؤكد خلا
فظه المشهور فيه أربع
نفس وعين ثم كل أجمع

لم

لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر حقيقة لكن ينفصل حكما لجواز ان يشترى نصفه دون نصفه الآخر وغير المشهور ماذكره بقوله (وغيرها) أى غير الاربع المذكورة (توابع) بالتنوين للضرورة (لاجمعا) ولكونها توابع لاجمع لاتتقدم عليه ولا يؤكد بها استقلالا وشذ قوله

ياليتنى كنت صبيا مرضعا * تحملنى الذلفاء حولا أكتعا
اذا بكيت قبلتنى أربعا * اذا أظل الدهر أبكى أجمعا

ثم بين ذلك الغير بقوله (من أكتع) وهو من تكتع الجلد اذا اجتمع (وأبتع) وهو من البتع وهو طول العنق (وابصعا) وهو من البصع بالصاد المهملة وهو العرق المجتمع فى التأكيد بكل من هذه الثلاثة اشارة الى أن المؤكد اجتمعت أجزاؤه ولم يتخلف منها شئ وتقديم الناظم أبتع على أبصع مجاراة لكلام الاصل والاصح العكس فآخرها ابتع والاصل افراد النفس عن العين (ك) قولك (جاء زيد نفسه) وقد يجمع بين النفس والعين لكن بشرط تقدم النفس على العين كقولك جاء زيد نفسه عينه (و) اذا أكدت بكل ف(قل أرى) أى اعلم أو أبصر (جيش الامير) أى جنده (كله) وجملة (تأخرا) فى محل المفعول الثانى لارى ان كانت علمية وفى موضع الحال ان كانت بصرية (و) اذا أكدت بأجمعين وتوابعها فقل (طفت حول القوم أجمعينا) حال كونها (متبوعة بنحو أكتعينا) كابصعين وأبتعين وهذا فى الجمع المذكر وتقول فى الجمع المؤنث جاءت النساء جمع كتع بصع بتع وتقول فى نحو الجيش جاء الجيش أجمع أكتع أبصع أبتع وتقول فى نحو القبيلة جاءت القبيلة جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء ولما أنهى الكلام على التوكيد المعنوى أخذ فى الكلام على التوكيد اللفظى فقال (وان تؤكد كلمة) بكسر الكاف وسكون اللام كما هو أحد اللغات فيها (أعدتها) أى أعدت تلك الكلمة (بلفظها) أو بمرادفه وهذا القسم يكون فى الاسم والحرف والفعل فالاول كقولك قام رجل رجل والثانى كقول الشاعر

لالا أبوح بحب بثنة انها * أخذت على مواثقا وعهودا

والثالث (كقولك انتهى انتهى) ولايخفى مافى ذلك من حسن الاختتام حيث أشار الى انتهاء الباب ولما فرغ من الكلام على التوكيد أخذ فى الكلام على البدل فقال

﴿باب﴾ بيان (البدل)

وهو لغة العوض واصطلاحا التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه كما حده بذلك ابن مالك ويكون فى الاسم والفعل كما يعلم من قوله (اذا اسم آو فعل) بدرج الهمزة (لمثله تلا) أى تبع مثله من الاسم أو الفعل (والحكم للثانى) أى والحال ان الحكم للثانى (وعن عطف) بالحرف (خلا) أى والحال انه خلا عن عطف واحترز بقوله والحكم للثانى عن النعت والتوكيد وعطف البيان فان الحكم فيها للاول لا للثانى وبقوله وعن عطف خلا عن عطف النسق فانه وان كان الحكم فيه للثانى كالاول لكن لم يخل عن العطف وجواب اذا جملة قوله (فاجعله) أى الاسم أو الفعل وانما أفرد الضمير لان العطف بأو وهى لاحد الشيئين أو الاشياء فكانه قال فاجعل أحدهما (فى اعرابه) من رفع ونصب وخفض فى الاسم أو رفع ونصب وجزم فى الفعل (كالاول) أى مثل الاول منهما حال كونك (ملقبا) بكسر القاف المشددة بصيغة اسم الفاعل (له) أى لاحدهما (بلفظ البدل) أى بلفظ هو البدل ولما ذكر حكم البدل شرع فى بيان أقسامه فقال (كل) من كل

وغيرها توابع لاجمعا
من أكتع وأبتع وأبصعا
كجاء زيد نفسه وقل أرى
جيش الامير كله تأخرا
وطفت حول القوم أجمعينا
متبوعة بنحو أكتعينا
وان تؤكد كلمة أعدتها
بلفظها كقولك انتهى انتهى

﴿باب البدل﴾

اذا اسم آو فعل لمثله تلا
والحكم للثانى وعن عطف خلا
فاجعله فى اعرابه كالاول
ملقباله بلفظ البدل

أى بدل كل من كل وضابطه أن يكون المراد بالثانى ما أريد بالاول وانما لم يعبر الناظم بما عبر به الاصل فى هذا القسم أعنى قوله بدل الشئ من الشئ لان ذلك لا يختص ببدل الكل من الكل بل يشمل غيره اذ بدل البعض من الكل يصدق عليه انه بدل الشئ من الشئ لكن أجيب عن الاصل بان المراد بالشئ المساوى لا مطلق الشئ وما عبر به الناظم هو ما عبر به الجمهور وعبر ابن مالك ببدل المطابق وهو أولى لصلاحيته لاسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر (وبعض) من كل أى وبدل بعض من كل وضابطه أن يكون الثانى جزأ من الاول قليلا كان ذلك الجزء أو كثيرا أو مساويا (واشتمال) أى وبدل اشتمال وضابطه ان يشتمل المبدل منه على البدل وان لم يكن كاشتمال الظرف على المظروف (وغلط) أى وبدل غلط وليس المراد ان البدل نفسه غلط بل المراد انه بدل عن لفظ وقع غلطا وضابطه أن لا يقصد ذكر الاول بل يسبق اليه لسانه (كذاك اضراب) أى بدل اضراب ويسمى بدل البداء وضابطه ان يقصد ذكر الاول ثم بعد الاخبار به يبدو له أن يخبر بالثانى وحينئذ (فبالجنس انضبط) أى فالبدل انضبط بهذه الجنس وقد أغفل الناظم سادسا وهو بدل النسيان وضابطه ان يقصد ذكر الاول ثم يتبين فساد ذلك القصد فيقصد ذكر الثانى لا يقال يكفى بدل الغلط عن بدل النسيان لانا نمنع ذلك اذ الغلط فى اللسان والنسيان فى الجنان وقد مثل الناظم لما ذكره من الاقسام على اللف والنشر المرتب حيث قال فالاول أعنى بدل الكل من الكل (ك) قولك (جاءنى زيد أخوك و) الثانى أعنى بدل البعض من الكل كقولك (أكل عندى رغيفا نصفه) ولا بد فى هذا القسم كالذى بعده من ضمير مطابق للمبدل منه مذكور كما مثل الناظم ومقدر كما فى قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا أى من استطاع منهم (و) الثالث أعنى بدل الاشتمال كقولك (قد وصل الى) بتشديد الياء (زيد علمه الذى درس) أى درسه (و) الرابع والخامس والسادس أعنى بدل الغلط وبدل الاضراب وبدل النسيان (قد ركبت اليوم بكرا الفرس) فان قلت بكرا دون قصد) بان سبق اليه لسانك (ف) لفظ الفرس فى المثال المذكور (غلط) أى بدل غلط (أو قلته) أى بكرا (قصدا) بان قصدته أولا ثم بعد الاخبار به بدا لك ان تخبر بالفرس (ف) لفظ الفرس (اضراب فقط) أى بدل اضراب لا غلط ويسمى بدل البداء كما علمت أو قلته قصدا ثم تبين لك فساد ذلك القصد فقصدت ذكر الفرس فلفظ الفرس بدل نسيان وهذه الامثلة كلها فى بدل الاسم من الاسم ومثال بدل الفعل من فعل ما ذكره فى قوله (والفعل) أى وبدل الفعل (من فعل ك) قولك (من يؤمن) بما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم (يثب) على ايمانه (يدخل جنانا لم ينلا) ه (فيها تعب) فمن شرطية ويؤمن فعل الشرط ويثب جواب الشرط ويدخل جنانا بدل من يثب وهو بدل كل من كل لان المراد بالثواب دخول الجنان ولم ينله فيها تعب بدل من يدخل جنانا وهو بدل اشتمال لان دخول الجنان يشتمل على عدم نيل التعب فيها وقد مثل بعضهم لبدل الكل من الكل بقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب ولبدل البعض من الكل بما اذا قلت ان تصل تسجد لله يرحمك ولبدل الاشتمال بقول الراجز

ان على الله أن تبايعا * تؤخذ كرها أو تجئ طائعا

ولبدل الغلط والاضراب والنسيان بما اذا قلت ان تأتنا تسألنا نعطك فان قلت تأتنا من غير قصد

بان

...بعض واشتمال وغلط
...الك اضراب فبالجنس انضبط
كجاءنى زيد أخوك وأكل
...ى رغيفا نصفه وقد وصل
الى زيد علمه الذى درس
...د ركبت اليوم بكرا الفرس
ان قلت بكرا دون قصد فغلط
...ه قصدا فاضراب فقط
...فعل من فعل كمن يؤمن يثب
...خل جنانا لم ينل فيها تعب

بأن سبق لسانك اليه فتسأ لنابدل غلط وان قلت تأتنا قصداً بأن قصدته أولا ثم بعد الاخبار به بدا لك ان تخبر بتسألنا فتسألنا بدل اضراب ويسمى بدل البداء كما تقدم وان قلت تأتنا قصداً ثم تبين لك فساد ذلك القصد فقصدت ذكر تسألنا فتسألنا بدل نسيان ولما أنهى الكلام على مرفوعات الاسماء شرع فى الكلام على منصوباتها فقال

﴿باب﴾ بيان (منصوبات الاسماء)

أى الاسماء المنصوبة أو المنصوبات من الاسماء أو منصوبات هى الاسماء فالاضافة فى كلامه اما من اضافة الصفة للموصوف أو من الاضافة التى على معنى من أو من الاضافة البيانية وقد بينه بقوله (ثلاثة من سائر الاسما خلت) أى مضت حال كونها (منصوبة) فلا حاجة الى ذكرها هنا والمراد بهذه الثلاثة خبر كان واسم ان ومفعولا ظن (وهذه) المذكورات هنا (عشر تلت) أى تلت الثلاثة المتقدمة (وكلها) أى كل هذه العشر (تأتى على ترتيبه) أى ترتيب كل (أولها فى الذكر مفعول به) والضمير فى به يعود الى الموصوف المحذوف والتقدير اسم مفعول به (وذلك) أى المفعول به هو (اسم جاء) حال كونه (منصوبا) لفظا كما فى قولك ضربت زيداً أو محلا كما فى قولك ضربت هذا أو تقديرا كما فى قولك ضربت الفتى وحال كونه قد (وقع عليه) أى تعلق به (فعل) لغوى وهو الحدث اثباتا (ك) قولك (احذروا أهل الطمع) أو نفيا كقولك لا تحذروا أهل التقوى وهو قسمان لا ثالث لهما كما أشار اليه بقوله (فى ظاهر ومضمر قد انحصر) فلا يخرج عنهما (وقد مضى التمثيل للذى ظهر) أى فى قوله احذروا أهل الطمع (وغيره) أى غير الذى ظهر (قسمان أيضا) أحدهما (متصل) وذلك (ك) قولك (جاءنى) زيد (و) كقولك (جاءنا) عمرو (و) الآخر (منفصل مثاله) أى مثال المنفصل (اياى) حييت (أو ايانا حييت) من التحية (أكرم بالذى حيانا) هذا ليس محط المثال وانما هو تتميم واقتصر الناظم فى تمثيل كل من المتصل والمنفصل على ضميرى المتكلم ولم يذكر غيرهما لعلمه بالمقايسة كما أشار اليه بقوله (وقس بذين) أى بهذين الضميرين اعنى اياى وايانا (كل مضمر فصل) من ضمائر المخاطب كما فى قولك اياك يا زيداً كرمت واياك يا هند أكرمت واياكما يا زيدان أو يا هندان أكرمت واياكم يا زيدون أكرمت واياكن يا هندات أكرمت وضمائر الغائب كما فى قولك زيد اياه أكرمت وهند اياها أكرمت والزيدان أو الهندان اياهما أكرمت والزيدون اياهم أكرمت والهندات اياهن أكرمت (و) قس (باللذين قبل) أى بالضميرين اللذين ذكرا قبل ذلك فى المتصل (كل) مضمر (متصل) من ضمائر المخاطب كما فى قولك أكرمتك يا زيداً كرمتك يا هند أكرمتكما يا زيدان أو يا هندان أكرمتكم يا زيدون أكرمتكن يا هندات وضمائر الغائب كما فى قولك زيداً كرمته وهنداً كرمتها والزيدان أو الهندان أكرمتهما والزيدون أكرمتهم والهندات أكرمتهن وحينئذ (فكل قسم منهما) أى من المتصل والمنفصل (قد انحصر ما جاء من أنواعه) أى من أنواع كل قسم منهما (فى اثنى عشر) اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وجعلها اثنا عشر واضح ان الضمير فيما تقدم انما هو الكاف والهاء فى المتصل واياى فى المنفصل واللواحق لها حروف خطاب وغيبة وتكلم وتثنية وجمع على الصحيح لكن الضمير فى ها الغائبة مجموع الهاء والالف للزوم الالف وحكى السيرافى أنه لا خلاف فى ذلك كما قاله فى التسهيل ولما تكلم على المفعول به أخذ يتكلم على المصدر فقال

﴿باب منصوبات الاسماء﴾

ثلاثة من سائر الاسماء خلت
منصوبة وهذه عشر تلت
وكلها تأتى على ترتيبه
أولها فى الذكر مفعول به
وذلك اسم جاء منصوبا وقع
عليه فعل كاحذروا أهل الطمع
فى ظاهر ومضمر قد انحصر
وقد مضى التمثيل للذى ظهر
وغيره قسمان أيضا متصل
كجاءنى وجاءنا ومنفصل
مثاله اياى أو ايانا
حييت أكرم بالذى حيانا
وقس بذين كل مضمر فصل
وباللذين قبل كل متصل
فكل قسم منهما قد انحصر
ما جاء من أنواعه فى اثنى عشر

(باب) بيان (المصدر)

وهو اسم الحدث الجارى على فعله بخلاف اسم المصدر فانه اسم الحدث غير الجارى على فعله نحو توضأ وضوأ واغتسل غسلا وليس المراد هنا بيان المصدر من حيث هو وانما المراد بيانه من حيث انه ينصب مفعولا مطلقا وهو اما مؤكد لعامله نحو ضربت ضربا أو مبين لنوعه نحو ضربت ضرب الامير أو لعدده نحو ضربت ضربتين وقد ذكر الناظم ضابطا للمصدر توضيحا للمتعلم حيث قال (وان ترد تصريف نحو قاما) أى تحويله الى صيغ مختلفة (فقل) فى مضارعه (يقوم ثم قل) فى مصدره (قياما) وقل فى أمره قم وفى اسم الفاعل منه قائم (فيجىء) حال كونه (ثالثا) فى تصريف الفعل (ف) هو (المصدر) وهذا انما هو بحسب ما جرى فى العرف من تقديم الماضى وتأخير المضارع والتثليث بالمصدر والا فقد يجىء المصدر أولا كما اذا نطقت أولا بالمصدر ثم بالماضى وهكذا وقد يجىء ثانيا كما اذا نطقت أولا بالماضى ثم بالمصدر وهكذا وقد يجىء رابعا كما اذا نطقت بالماضى ثم بالمضارع ثم بالامر ثم بالمصدر وهكذا وقد ذكر حكمه بقوله (ونصبه بفعله مقدر) وهو قسمان لفظى ومعنوى فالاول ما وافق فعله فى اللفظ والمعنى والثانى ما وافقه فى المعنى فقط كما أشار اليه بقوله (فان يوافق) أى المصدر (فعله الذى جرى) فى الذكر (فى اللفظ) من حيث الحروف لا الحركات والسكنات (و) فى (المعنى فلفظيا يرى) وهو هذا القسم الاول (أو وافق) فعله فى (المعنى فقط) أى دون اللفظ (وقد روى) أى المصدر (بغير لفظ الفعل فهو معنوى) وهذا هو القسم الثانى واذا عرفت ذلك (فقم قياما من قبيل الاول) وهو اللفظى (وقم وقوفا من قبيل ما يلى) ه وهو المعنوى وهذا التقسيم انما يمشى على ما ذهب اليه المازنى من أن المعنوى منصوب بالفعل المذكور معه واما على ما ذهب اليه غيره من انه منصوب بفعل مقدر من لفظه فيكون المصدر لفظيا أبدا لان فعله لا يكون الا من لفظه ولما تكلم على المصدر أخذ يتكلم على الظرف فقال

(باب) بيان (الظرف)

وهو لغة الوعاء واصطلاحا ما ذكره بقوله (هو اسم وقت أو) اسم (مكان) قد (انتصب كل) منهما (على تقدير) معنى (فى) وهو الظرفية (عند العرب) لان العبرة بهم دون غيرهم ومحل ذلك (اذا أتى ظرف المكان) حال كونه (مبهما) بأن دل على مكان غير معين كامام وخلف و وراء الى آخر الامثلة الآتية فى اسم المكان واحترز بذلك عما اذا كان ظرف المكان مختصا بأن دل على مكان معين كمسجد ودار ونحو ذلك فانه لا ينصب على الظرفية الا على سبيل التوسع واما ظرف الزمان فلا يشترط أن يكون مبهما كما أشار اليه بقوله (ومطلقا فى غيره) أى غير ظرف المكان (فليعلما) فلا فرق بين أن يكون مبهما أو مختصا والاوّل هو ما دل على زمان غير معين نحو لحظة وحين وضابطه كل ما لا يصلح جوابا لمتى ولا لكم والثانى ما دل على زمان معين كيوم ويومين وضابطه كل ما صلح جوابا لمتى أو كم وعلم من ذلك ان المعدود من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا ولما ذكر فيما تقدم أن الظرف منتصب احتاج الى بيان ما انتصب به فقال (والنصب) للظرف مكانيا كان أو زمانيا (بالفعل الذى به) أى معه (جرى) فالمكانى (ك) قولك (سرت ميلا و) الزمانى كقولك

(اعتكفت

اعتكفت اشهرا) جمع شهر (أوليلة) وهى من غروب الشمس الى طلوع الفجر (أو يوما) وهو من طلوع الفجر الى غروب الشمس (أوسنينا) جمع سنة (أومدة) وهى القطعة من الزمن (أوجمعة) وهى الاسبوع (أوحينا) وهو اسم لزمان مبهم (أوقم صباحا) وهو من نصف الليل الى الزوال (أومساء) بفتح الميم والمد وهو من الزوال الى نصف الليل (أوسحر) وهو آخر الليل قبيل الفجر وهو بلا تنوين اذا أردت به سحر ليلة بعينها وبالتنوين اذا لم ترد به ذلك (أوغدوة) وهى من وقت صلاة الصبح الى طلوع الشمس (أوبكرة) وهى من طلوع الفجر عند أهل الشرع ومن طلوع الشمس عند أهل اللغة وقوله (الى السفر) متعلق بقم فهو راجع لجميع ما بينهما (أو) قم اليه (ليلة الاثنين أو) قم اليه (يوم الاحد أوصم غدا) وهو اسم لليوم الذى بعد يومك (أوسرمدا) وهو الزمان المستقبل الذى لانهاية له (أوالابد) وهو مرادف للسرمد وكذلك الامد وان أغفله الناظم وقد تمم تمثيل ظرف المكان بقوله (واسم المكان نحو) قولك زيد (سر أمامه) والامام بفتح الهمزة مرادف لقدام وسيأتى (أو) سر (خلفه) وخلف بفتح الخاء المعجمة ضد امام أوسر (وراءه) ووراء بالمد مرادف لخلف أوسر (قدامه) وقدام بضم القاف وتشديد الدال المهملة ضد خلف أوسر (يمينه) ويمين ضد شمال أوسر (شماله) وشمال بكسر الشين ضد يمين أوسر (تلقاءه) أى مقابله (أو) سر (فوقه) وهو المكان العالى (أو) سر (تحته) وهو ضد فوق أوسر (ازاءه) بكسر الهمزة الاولى مع المد وهو بمعنى تلقاءه (أو) سر (معه) بسكون العين وهو اسم لمكان الاجتماع (أو) سر (حذاءه) بالمد أى قريبا منه (أو) سر (عنده) وهو اسم لما قرب من المكان (أو) سر (دونه) وهو اسم للمكان الاسفل (أو) سر (قبله) وهو اسم للمكان المتقدم (أو) سر (بعده) وهو اسم للمكان المتأخر أوسر (هنالك) وهو اسم اشارة للمكان البعيد أوسر (ثم) بفتح المثلثة وهو بمعنى هنالك أوسر (فرسخا) وهو اثنا عشر ألف خطوة أوسر (بريدا) وهو أربعة فراسخ (وههنا) اسم اشارة للمكان القريب (قف موقفا سعيدا) وفى ذلك اشارة الى مفعل وهو من معتل الفاء فقط كوقف يكون بكسر العين ومن معتل اللام وحدها كرمى أومع الفاء كوفى يكون بفتح العين كمرمى وموفى ومن الاجوف كباع يكون بكسر العين لكن يدخله النقل كمبيع ومن الصحيح يكون بفتح العين ان كانت عين مضارعه مضمومة كما فى أكل وطلع أومفتوحة كما فى شرب وذهب فتقول مأكل ومطلع ومشرب ومذهب سواء كان المراد منه الزمان أو المكان أو المصدر فان كانت عين مضارعه مكسورة كما فى ضرب وكسب كان بفتح العين فى المصدر وبكسرها فى اسمى الزمان والمكان فتقول مضرب ومكسب بالفتح ان أردت بكل منهما المصدر وبالكسر ان أردت به اسم الزمان أو المكان وهذا كله فى الثلاثى ويكون من غير الثلاثى كاسم المفعول نحو مكرم ومدرج بضم الميم وفتح الراء فيهما ولما تكلم على الظرف أخذ يتكلم على الحال فقال

﴿باب) بيان (الحال﴾

وهو لغة ما عليه الشخص من خير أوشر واصطلاحا ماذكره الناظم بقوله (الحال) هو (وصف) سواء كان أوجملة أوظرفا أوجارا ومجرورا (ذو انتصاب) لانه فضلة والنصب اعراب الفضلات والمراد بالفضلة ماليس جزأ من الكلام لاما يستغنى الكلام عنه والالورد نحو قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين واحترز بذلك عن الخبر فى نحو قولك زيد ضاحك

أوليلة أو يوما آوسنينا
أومدة أو جمعة أوحينا
أوقم صباحا أومساء أوسحر
أوغدوة أو بكرة الى السفر
أوليلة الاثنين أو يوم الاحد
أوصم غدا أوسرمدا أوالابد
واسم المكان نحو سر أمامه
أوخلفه وراءه قدامه
يمينه شماله تلقاءه
أوفوقه أوتحته ازاءه
أومعه اوحذاءه أوعنده
أودونه أوقبله أوبعده
هنالك ثم فرسخا بريدا
وههنا قف موقفا سعيدا

﴿باب الحال﴾

الحال وصف ذو انتصاب آتى

(آتى) بمد الهمزة على انه اسم فاعل لا بقصرها على انه فعل ماض حال كونه (مفسر المبهم الهيآت) محسوسة كانت كما فى قولك جاء زيد راكبا أو غير محسوسة كما فى قولك تكلم زيد صادقا واحترز بذلك عن التمييز فى نحو قولك لله دره فارسا وكذلك نعت النكرة المنصوب فى نحو قولك رأيت رجلا راكبا (وانما يؤتى به) حال كونه (منكرا) لئلا يتوهم كونه نعتا اذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه وما جاء معرفة فى الظاهر اما بالاضافة نحو جاء زيد وحده أو بأل نحو أرسلها العراك أو بالعلمية نحو جاءت الخيل بداد فان بداد علم جنس على التبدد فهو مؤول بالنكرة فوحده بمعنى منفردا والعراك بمعنى معتركة وبداد بمعنى متبددة (وغالبا) أى فى الغالب (يؤتى به) حال كونه (مؤخرا) بعد صاحبه ولو مفعولا وانما كان الغالب أن يؤتى به مؤخرا لانه فضلة وشأن الفضلات التأخر وذلك (ك) قولك (جاء زيد) حال كونه (راكبا ملفوفا وقد ضربت عبده) حال كونه (مكتوفا) فقد أتى فى ذلك منكرا ولا يكون الا كذلك نظرا للحقيقة ومؤخرا كما هو الغالب

﴿تنبيه﴾ يصح أن يكون قوله ملفوفا حالا من زيد وان يكون حالا من الضمير فى قوله راكبا وعلى الاول تكون حالا مترادفة وعلى الثانى تكون حالا متداخلة (وقد يجىء) أى الحال (فى الكلام) على خلاف الغالب (أولا) كما فى قولك كيف جاء زيد فكيف حال وقد جاء أولا لانه قبل صاحبه وتقديم الحال هنا واجب لان كيف لها الصدارة لتضمنها الاستفهام والغالب أن يكون الحال مشتقا منتقلا (وقد يجىء) حال كونه (جامدا) لفظا (مؤولا) معنى كما فى قوله تعالى فانفروا ثبات أى منفرقين وقد يجىء غير منتقل كما فى قوله تعالى هو الحق مصدقا فمصدقا حال غير منتقل بل لازم للحق (وصاحب الحال الذى تقررا) فيما تقدم (معرف) حقيقة وقد تقدم فى الامثلة السابقة أو حكما بان كان نكرة مؤخرة عن الحال كما فى قوله

لمية موحشا طلل ❊ يلوح كأنه خلل

أو مخصصة بوصف كما فى قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بنصب مصدقا كما قرئ به أو باضافة كما فى قوله تعالى فى أربعة أيام سواء أو بمعمول كما فى قولك عجبت من ضرب الخيل شديدا أو مفيدة للعموم بان وقعت بعد النفى كما فى قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون فجملة لها منذرون حال من قرية لكونها نكرة مفيدة للعموم لوقوعها بعد النفى أو شبه النفى وهو النهى كما فى قولك لا يبغ شخص على آخر مستسهلا وهذا كله انما هو باعتبار الغالب (وقد يجى) حال كونه (منكرا) حقيقة بان كان نكرة ليست فى معنى المعرفة كما فى قولك صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رجال قياما ولا يقاس عليه ولما أنهى الكلام على الحال شرع فى الكلام على التمييز فقال

مفسر المبهم الهيآت
وانما يؤتى به منكرا
وغالبا يؤتى به مؤخرا
كجاء زيد راكبا ملفوفا
وقد ضربت عبده مكتوفا
وقد يجىء فى الكلام أولا
وقد يجىء جامدا مؤولا
وصاحب الحال الذى تقررا
معرف وقد يجى منكرا

﴿باب التمييز﴾

تعريفه اسم ذو انتصاب فسرا

﴿باب﴾ بيان (التمييز)

ويقال المميز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين وهو لغة فصل الشئ عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أى انفصلوا من المؤمنين و(تعريفه) اصطلاحا (اسم) صريح فلا يكون جملة وهذا مما فارق التمييز فيه الحال (ذو انتصاب) ويجوز جره من التمييز العدد والفاعل فى المعنى ولذلك قال ابن مالك

واجرر ان شئت غير ذى العدد ❊ والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

وخرج بهـذا القيد المرفوع وكذا المجرور لكن لا مطلقا فان منه ماليس بتمييز كما فى قولك مررت برجل ومنه ماهو تمييز كما فى قولك ثلاثة رجال وقفيز بر (فسرا) أى ذلك الاسم (النسبة) فى جملة ويسمى ذلك تمييز الجملة وضابطه مارفع ابهام نسبة فى جملة (أو) (ذات جنس قدرا) ويسمى تمييز المفرد وضابطه مارفع ابهام اسم قبله مجمل الحقيقة فالتمييز نوعان أحدهما تمييز الجملة والآخر تمييز المفرد والاول قد يكون محولا اما عن الفاعل (كـ) ما فى قولك (انصب زيد عرقا) فان الاصل انصب عرق زيد فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وأتى بالمضاف تمييزا فصار انصب زيد عرقا (و) كما فى قولك (قد علا) زيد (قدرا) فان الاصل قد علا قدره فحول الاسناد كما تقدم واما عن المفعول كما فى قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان الاصل والله أعلم وفجرنا عيون الارض فحول التعلق بالمضاف الى المضاف اليه الى آخر ما تقدم (و) اما عن المبتدا كما فى قولك (لكن أنت أعلى منزلا) فان الاصل منزلك أعلى فحذف المضاف وانفصل الضمير وأتى بالمضاف تمييزا فصار أنت أعلى منزلا والتمييز هنا يصلح أن يكون فاعلا لو جعل أفعل التفضيل فعلا فيصح أن يقال علا منزلك فهو فاعل فى المعنى وحكمه النصب كما قال ابن مالك فى ألفيته

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا * مفضلا كأنت أعلى منزلا

وقد لا يكون فاعلا فى المعنى وهو ما أفعل التفضيل بعضه نحو أنت أفضل فقيه وحكمه الجر بالاضافة كما مثل الا اذا كان افعل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو أنت أكرم الناس رجلا وقد لا يكون محولا عن شئ أصلا نحو امتلأ الحوض ماء ولله دره فارسا وأكرم به أبا (و) الثانى قد يكون واقعا بعد العدد الصريح (كـ) ما فى قولك (اشتريت أربعا نعاجا) أو الكنائى كما فى قولك كم عبدا ملكت وقد يكون واقعا بعد المقادير كما أشار اليه بقوله (أو اشتريت ألف رطل ساجا) وهذا مقدار وزنى (أو بعته مكيلة أرزا) وهذا مقدار كيلى (أو) بعته (قدر باع أو قدر ذراع خزا) وهـذا مقدار مساحى وعلم من ذلك ان العدد ليس من جملة المقادير وهو قول المحققين لانه ليس المراد به المقدار وانما المراد به الحقيقة فاذا قلت عندى عشرون رجلا فالمراد عندى نفس الرجال لا مقدارهم ولذلك لا يصح ان تقول عندى مقدار عشرين رجلا الا على معنى آخر بخلاف المقادير فاذا قلت عندى رطل زيت فالمراد عندى مقدار الرطل لا حقيقته ولذلك يصح أن تقول عندى مقدار رطل زيت (وواجب التمييز) عند البصريين (ان ينكرا) خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى قوله * وطبت النفس ياقيس عن عمرو * لامكان حمل أل على الزيادة (و) واجبه أيضا (ان يكون) أى التمييز (مطلقا) أى لا غالبا فقط كما فى الحال (مؤخرا) عن صاحبه فلا يجوز تقديمه عليه ولما فرغ من الكلام على التمييز أخذ فى الكلام على الاستثناء فقال

﴿باب﴾ بيان (الاستثناء)

ناسب حمله على المستثنى لان الكلام فى المنصوبات والمستثنى هو الاسم الواقع بعد الا أو احدى أخواتها وعلى هذا ففى كلام الناظم استخدام لانه ذكر اللفظ أولا بمعنى ثم أعاد عليه الضمير بمعنى آخر فانه لا يصح ان يكون عائدا للاستثناء بمعنى المستثنى وانما يصح أن يكون عائدا له بمعنى المصدر لكن على تقدير مضاف والتقدير (أخرج بـ) أداة (ه من الكلام) السابق (ما) أى شيأ أو الشئ الذى (خرج من حكمه) أى لم يتسلط عليه الحكم رأسا والا لزم التناقض لانه يصير داخلا

لنسبة أو ذات جنس قدرا
كانصب زيد عرقا وقد علا
قدرا ولكن أنت أعلى منزلا
وكاشتريت أربعا نعاجا
أو اشتريت ألف رطل ساجا
أو بعته مكيلة أرزا
أو قدر باع أو ذراع خزا
وواجب التمييز ان ينكرا
وان يكون مطلقا مؤخرا

﴿باب الاستثناء﴾

أخرج به من الكلام ما خرج

خارجا في الكلمة المشرفة يجب على المتكلم بها أن يلاحظ أن الحكم بنفي الالوهية منصب على غير المولى سبحانه وتعالى والا كفر والعياذ بالله تعالى (و) هو وان خرج من حكمه لكن (كان في اللفظ) قد (اندرج) ولو بحسب ما يفهم منه عرفا فشمل ذلك الاستثناء المنقطع فانك اذا قلت جاء القوم فهم من ذلك عرفا مجيء ما يتعلق بهم كالحمير فاذا قلت الا حمارا فقد أخرجت به من الكلام السابق ما خرج من حكمه ولكن في اللفظ قد اندرج بحسب ما يفهم منه عرفا (ولفظ الاستثنا) أي اللفظ المفيد للاستثناء (الذي له حوى) أي جمع (الا) وهي لا تكون الا حرفا (وغير) بالرفع (وسوى) كرضى و (سوى) كهدى و (سوا) بالقصر للضرورة والا فهو بالمد كسماء وبناء ولا يكون كل من غير وسوى بلغاتها الاربع الا اسما و (خلا) و (عدا) و (حاشا) وقد يقال حشا كما سيأتي وكل من هذه الثلاثة متردد بين الحرفية والفعلية (فع) بسكون العين للضرورة أي مع الاستثناء بـ (الا انصب) وجوبا (ما أخرجته الا (من) كلام (ذي تمام) بان يذكر فيه المستثنى منه (موجب) بفتح الجيم بان لم يسبقه نفي ولا شبهه وذلك (كـ) قولك (قام كل القوم الا واحدا و) كقولك (قد رأيت القوم الا خالدا) وكقولك مررت بالقوم الا زيدا فالمستثنى في الاحوال الثلاثة منصوب بالا على الاستثناء وجوبا (وان يكن) أي ما أخرجته الا (من) كلام (ذي تمام) بان يذكر فيه المستثنى منه لكنه غير موجب بان (انتفى) ولو حكما بان تقدم عليه نفي أو شبهه (فابدلن) بنون التوكيد الخفيفة المستثنى من المستثنى منه (والنصب فيه ضعفا) فالارجح الابدال (هذا اذا) كان الاستثناء متصلا بان (استثنيته من جنسه) فيترجح حينئذ الابدال ويضعف النصب (وما سواه) وهو الاستثناء المنقطع بان استثنيته من غير جنسه فـ (حكمه بعكسه) فيترجح حينئذ النصب ويضعف الابدال عند بني تميم وأما أهل الحجاز فيوجبون النصب وبلغتهم جاء التنزيل قال تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن أجمعت السبعة على النصب فالمتصل (كـ) قولك (لن يقوم القوم الا جعفر) بالرفع على الابدال ويجوز الا جعفرا بالنصب على الاستثناء لكن الابدال أرجح (والنصب في) المنقطع كقولك لن يقوم القوم (الا بعيرا) على الاستثناء (أكثر) من الرفع على الابدال عند بني تميم كما علمت وهذا كله اذا لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه والا وجب النصب سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا فتقول ما قام الا زيدا القوم وما فيها الا حمارا أحد ولا يجوز الاتباع لان التابع ما دام تابعا لا يتقدم على المتبوع (وان يكن) أي ما أخرجته الا (من) كلام (ناقص) بان لم يذكر فيه المستثنى منه ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغا (فالا قد ألغيت) لفظا وان كان لها تأثير معنى (والعامل) قد (استقلا) بالعمل في المستثنى وذلك (كـ) قولك (لم يقم الا أبوك أولا) بتشديد الواو (و) كقولك (لا أرى الا أخاك مقبلا) ولا يقع الاستثناء المفرغ في الايجاب الا ان أفاد كقولك صمت الا يوم الجمعة ولما ذكر حكم المستثنى بالا ذكر حكم المستثنى بالبواقي حيث قال (وخفض مستثنى على الاطلاق) أي من غير تفصيل (يجوز) أي لا يمتنع (بعد السبعة البواقي) وانما فسرنا الجواز بعدم الامتناع ليصدق بالوجوب فان خفض المستثنى واجب بعد غير وسوى بلغاتها لانه مضاف اليه ويعطى غير وسوى بلغاتها ما يعطاه الاسم الواقع بعد الا من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب نحو قام القوم غير زيد بنصب غير لكن على الحال ومن رجحان الاتباع بعد الكلام التام غير الموجب الى آخر ما تقدم وأما بعد خلا وعدا وحاشا

فالخفض

من حكمه وكان في اللفظ اندرج
ولفظ الاستثنا الذي له حوى
الا وغير وسوى سوى سوا
خلا عدا حاشا فمع الا انصب
ما أخرجته من ذي تمام موجب
كقام كل القوم الا واحدا
وقد رأيت القوم الا خالدا
وان يكن من ذي تمام انتفى
فابدلن والنصب فيه ضعفا
هذا اذا استثنيته من جنسه
وما سواه حكمه بعكسه
كلن يقوم القوم الا جعفر
والنصب في الا بعيرا أكثر
وان يكن من ناقص فالا
قد ألغيت والعامل استقلا
كلم يقم الا أبوك أولا
ولا أرى الا أخاك مقبلا
وخفض مستثنى على الاطلاق
يجوز بعد السبعة البواقي

فالخفض جائز على تقدير الحرفية والنصب جائز أيضا على تقدير الفعلية تقول قام القوم خلا زيد بالجر وخلا زيدا بالنصب وعدا زيد بالجر وعدا زيدا بالنصب وحاشا زيد بالجر وحاشا زيدا بالنصب وهذا كله عند التجرد عن ما وأما عند الاقتران بها فيتعين النصب لان ما المصدرية لا يليها حرف الجر لانها لا توصل الا بالجمل والجر مع ما بناء على زيادتها شاذ لا يعول عليه ولعل الناظم نظر اليه فجعل النصب جائزا حيث قال (والنصب أيضا جائز لمن يشا * بما خلا) نحو قام القوم ما خلا زيدا (و) (ما عدا) نحو قام القوم ما عدا عمرا (و) (ما حشا) نحو قام القوم ما حشا بكرا وبقي على الناظم كالاصل من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون فالاول كما في حديث ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر والثاني كما في قولك ائتوني لا يكون زيدا فالمستثنى بهما يجب نصبه لكونه خبرا لهما ولما أنهى الكلام على الاستثناء شرع في الكلام على لا العاملة عمل ان فقال

﴿باب﴾ بيان (لا العاملة عمل ان)

واحترز بذلك عن الزائدة كما في قوله تعالى ما منعك أن لا تسجد والناهية كما في قوله تعالى لا تقربوا الزنا والدعائية كما في قوله تعالى لا تؤاخذنا والعاملة عمل ليس كما في قولك لا رجل قائما بل رجلان أو رجال (وحكم لا كحكم ان في العمل) فتنصب الاسم وترفع الخبر لكن تختص بالنكرة المباشرة لها كما أشار اليها بقوله (فانصب بها منكرا بها اتصل) بخلاف المعرف والمنكر الذي لم يتصل بها فان كلا منهما يرفع مع التنوين كما سيأتي في كلامه (مضافا أو مشابه المضاف) بخلاف ما لو كان مفردا والمراد به هنا ما ليس مضافا ولا مشابها للمضاف فانه يبنى كما سيذكره فالمضاف (ك) قولك (لا غلام) رجل (حاضر مكاني) ومشابه المضاف وهو ما تعلق به شئ من تمام معناه كقولك لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا موجود ولا خيرا من زيد حاضر ولا ثلاثة وثلاثين هناك ولما كان مقتضى ما تقدم أنه يتعين اعمالها ولا يجوز الغاؤها ولو تكررت استدرك عليه بقوله (لكن اذا تكررت) كما في قولك لا غلام رجل ولا عبد امرأة حاضران (أجريتها * كذاك) أي مثل ذاك (في الاعمال أو ألغيتها) فيجوز حينئذ الاعمال والالغاء (وعند افراد اسمها) بان لم يكن مضافا ولا مشابها له ولو مثنى أو مجموعا (الزم البنا) له على ما ينصب به لو كان معربا فان كان ينصب بالفتح يبنى على الفتح وان كان ينصب بالياء يبنى على الياء وهكذا لكن يجوز في جمع المؤنث السالم أن يبنى على الفتح للخفة وروي بالوجهين قوله ولا لذات للشيب وعلة بنائه عند الافراد تركبه مع لا تركب خمسة عشر كما أشار اليه بقوله (مركبا) وهذا قول سيبويه والجمهور وقيل علة بنائه في الحالة المذكورة تضمنه معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال ألا لا من سبيل الى هند

ولا يخفى ان قول الناظم وعند افراد اسمها الخ شامل لحالتي التكرار وعدمه فتقول عند عدم التكرار لا رجل في الدار ببنائه رجل فقط وتقول عند التكرار لا أخ ولا أب موجودان فتلتزم بناء كل من الاخ والاب (أو رفعه) حال كونه (منونا ك) قولك (لا أخ ولا أب) برفع كل من الاخ والاب مع التنوين (وانصب أبا * أيضا) اذا بنيت الاخ فتقول لا أخ ولا أبا فيكون الاب حينئذ معطوفا على محل الاخ أما اذا رفعت الاخ فلا تنصب الاب كما ذكره بقوله (وان ترفع أخا لا تنصبا) فيمتنع أن تقول لا أخ ولا أبا لانه لا وجه للنصب حينئذ ويجوز بناء الاخ ورفع الاب منونا وعكسه فيجوز أن تقول

والنصب أيضا جائز لمن يشا
بما خلا وما عدا وما حشا

﴿باب لا العاملة عمل ان﴾

وحكم لا كحكم ان في العمل
فانصب بها منكرا بها اتصل
مضافا أو مشابه المضاف
كلا غلام حاضر مكاني
لكن اذا تكررت أجريتها
كذاك في الاعمال أو ألغيتها
وعند افراد اسمها الزم البنا
مركبا أو رفعه منونا
كلا أخ ولا أب وانصب أبا
أيضا وان ترفع أخا لا تنصبا

لاأخ ولاأب ولاأخ ولاأب فتلخص أن الاوجه ستة واحد ممتنع وهو رفع الاول ونصب الثانى والخمسة الباقية جائزة وهذه الاوجه تجرى فى لاحول ولاقوة الابالله وقد أخذ محترز التنكير والاتصال بقوله (وحيث عرفت اسمها) بأن اتيت به معرفة (أوفصلا) عنها (فارفعه) (ونونه) (والترم تكرارلا) عند غير المبرد وابن كيسان فالاول (ك) قولك (لاعلى حاضر ولاعمر) أى حاضر (و) الثانى كما فى قولك (لالناعبد ولامايدخر) من المال ولما أنهى الكلام على لا شرع فى الكلام على النداء فقال

﴿باب النداء﴾

وهو طلب الاقبال بيا أو احدى أخواتها وتعبير الاصل بالمنادى أولى من تعبير الناظم بالنداء لان المقصود انما هو المنادى كما يصرح به قوله (خمس) بلاهاء ويجوز أن يقال خمسة (تنادى) بكسر الدال أوفتحها فالاول على أنه مبنى للفاعل والثانى على أنه مبنى للمفعول (وهى مفرد علم) والمراد بالمفرد هنا وفى باب لا السابق ماليس مضافا ولاشبيها به ولو مثنى أو مجموعا والمراد بالعلم ما كان تعريفه سابقا على النداء (ومفرد منكر قصدا يؤم) أى يؤم قصدا (ومفرد منكر سواه) أى سوى مايؤم قصدا (كذا المضاف) لغير كاف الخطاب فلا يقال ياغلامك مثلا (والذى ضاهاه) أى شابهه فى كونه تعلق به شئ من تمام معناه وفى كونه عاملا فيمابعده وفى كونه مطولا (فالاولان) وهما المفرد العلم والمنكر المقصود (فيهما البنا الزم * على الذى فى رفع كل قد علم * من غير تنوين على الاطلاق) فان كان كل منهما يرفع بالضم بنى على الضم وان كان كل منهما يرفع بالالف بنى على الالف وهكذا ومن هذا يعلم ان عبارة الناظم أولى من قول الاصل فاما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوين لكن أجيب عن الاصل بانه أراد بالضم مايشمل نائبه وقوله من غير تنوين لايحتاج اليه اذ من المعلوم أن المبنى لاينون وانما ذكره توضيحا ومحل كونه من غير تنوين فى حالة الاختيار وأمافى حالة الاضطرار فينون امامع الضم تشبيها بمرفوع ممنوع من الصرف اضطر الى تنوينه وامامع النصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين وكلاهما مسموع عن العرب فمن الاول قوله

سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام

ومن الثانى قوله

ضربت صدرها الى وقالت * ياعديا لقد وقتك الاواقى

(والنصب فى الثلاثة البواقى) وهى المنكر غير المقصود والمضاف والمضاهى له فالمفرد العلم (ك) قولك (ياعلى) والمنكر المقصود كقولك (ياغلام بى انطلق) اذا أردت غلاما معينا والمنكر غير المقصود كقول الواعظ (ياغافلا عن ذكر ربه أفق) من غفلتك وهذا المثال يصلح أن يكون من قبيل الشبيه بالمضاف لانه تعلق به شئ من تمام معناه والمضاف كقولك (ياكاشف البلوى) والاضافة فى هذا المثال غير محضة (ويا أهل الثنا) والاضافة فى هذا المثال محضة فاشار بتكرار المثال الى أنه لافرق بين الاضافتين (و) الشبيه بالمضاف كقولك (يالطيفا بالعباد الطف بنا) وكقولك ياحسنا وجهه وكقولك ياطالعا جبلا وكقولك ياثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك وأما اذا ناديت جماعة عدتهم كذلك فان كانت غير معينة كان ذلك من قبيل النكرة غير المقصودة فتنصب كلا

من

وحيث عرفت اسمها أوفصلا
فارفع ونون والترم تكرارلا
كلا على حاضر ولا عمر
ولالناعبد ولامايدخر

﴿باب النداء﴾

خمس تنادى وهى مفرد علم
ومفرد منكر قصدا يؤم
ومفرد منكر سواه
كذا المضاف والذى ضاهاه
فالاولان فيهما البنا الزم
على الذى فى رفع كل قد علم
من غير تنوين على الاطلاق
والنصب فى الثلاثة البواقى
كياعلى ياغلام بى انطلق
ياغافلا عن ذكر ربه أفق
ياكاشف البلوى ويا أهل الثنا
ويالطيفا بالعباد الطف بنا

من المعطوف والمعطوف عليه وان كانت معينة كانت من قبيل النكرة المقصودة فتضم الاول وتنصب الثانى أو ترفعه فتقول ياثلاثة والثلاثين أو والثلاثون كما تقول يازيد والحرث بضم زيد ونصب الحرث أو رفعه وهذا اذا لم تعدياو الا تعين الضم والتجرد عن أل فتقول ياثلاثة ويا ثلاثون ولما أنهى الكلام على النداء شرع فى الكلام على المفعول لاجله فقال

باب المفعول لاجله

ويسمى المفعول من أجله والمفعول له وقد بين ذلك بقوله (والمصدر) القلبى (انصب) جوازا (ان أتى) أى المصدر (بيانا * لعلة الفعل الذى قد كانا) أى وجد (وشرطه) زيادة على ماذكر (اتحاده) أى المصدر (مع) بسكون العين للضرورة (عامله * فيماله من وقته وفاعله) ولو تقديرا فجملة الشروط خمسة الاول أن يكون مصدرا لخرج غير المصدر فلا يجوز أن تقول جئتك السمن والعسل والثانى أن يكون قلبيا لخرج غير القلبى فلا يجوز أن تقول جئتك قراءة للعلم ولا قتلا للكافر والثالث أن يكون علة للفعل الذى قبله لخرج غير العلة نحو ضربت ضربا فانه مفعول مطلق والرابع أن يكون مشاركا لعامله فى وقته لخرج غير المشارك له فيه فلا يجوز أن تقول تأهبت اليوم سفرا غدا والخامس أن يكون مشاركا لعامله فى فاعله لخرج غير المشارك له فيه فلا يجوز أن تقول جئتك محبتك اياى واغاثتنا ولو تقديرا ليدخل قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فانه فى تقدير يجعلكم ترون البرق خوفا وطمعا ثم هذه الشروط لجواز النصب لا لوجوبه كما أشرنا اليه قال ابن مالك وان شرط فقد * فاجرره بالحرف الخ والمستوفى للشروط المذكورة (كـ) قولك (قم لزيد اتقاء شره) بالاشباع (و) كقولك (اقصد عليا ابتغاء بره) بالاشباع ولما أنهى الكلام على المفعول لاجله شرع فى الكلام على المفعول معه فقال

باب المفعول معه

أى الذى وقع الفعل بمصاحبته وقد بينه بقوله (تعريفه) أى المفعول معه (اسم) صريح ولو مثنى أو مجموعا وخرج بذلك الفعل نحو

لا تنه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم

والجملة نحو سرت والشمس طالعة فليس كل منهما مفعولا معه وهذا الاسم (بعد واو) دالة على المعية بلا تشريك فى الحكم وخرج بذلك الاسم بعد غير الواو نحو جئت مع زيد والاسم بعد الواو التى لم تدل على المعية نحو اشترك زيد وعمرو وقد (فسرا) أى بين الاسم المذكور (من كان معه فعل غيره جرى) أى الشئ الذى كان جرى معه فعل غيره والمراد من الفعل هنا الفعل اللغوى وهو الحدث ولا بد أن يكون هذا الاسم مسبوقا بجملة فعلية أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه فالاولى كما فى قولك سرت والنيل والثانية كما فى قولك أناسائر والنيل فلا يجوز هذا لك وأباك نعم الجملة المقدرة كالملفوظة نحو قولهم كيف أنت وقصعة من ثريد فان التقدير كيف تكون وقصعة من ثريد فحذف الفعل وانفصل الضمير واذا أردت بيان حكمه (فانصبه) أى الاسم المذكور (بالفعل الذى به اصطحب) أى الذى اقترن به (أو) بـ(شبه فعل) كاسم الفاعل فالاول (كـ) قولك (استوى) أى ارتفع (الما والخشب) أى مع الخشب وهو المقياس الذى يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته

باب المفعول لاجله

والمصدر انصب ان أتى بيانا
لعلة الفعل الذى قد كانا
وشرطه اتحاده مع عامله
فيماله من وقته وفاعله
كقم لزيد اتقاء شره
واقصد عليا ابتغاء بره

باب المفعول معه

تعريفه اسم بعد واو فسرا
من كان معه فعل غيره جرى
فانصبه بالفعل الذى به اصطحب
أو شبه فعل كاستوى الما والخشب

(و) الثانى (ك) قولك (الامير قادم والعسكرا) أى مع العسكر وهو جند الامير واعلم أن الاسم بعد الواو له خمس حالات الاولى ترجح العطف وذلك اذا أمكن بلا ضعف فى اللفظ والمعنى نحو جاء الامير والجيش فيترجح العطف فى ذلك لانه الاصل وقد أمكن بلا ضعف فى اللفظ والمعنى (و) الثانية ترجح المفعولية وذلك اذا لم يمكن العطف الا بضعف فى اللفظ (نحو) قولك (سرت والامير للقرى) فتترجح المفعولية فى ذلك لان العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل ضعيف قال ابن مالك

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما وبلا فصل يرد * فى النظم فاشيا وضعفه اعتقد

أو فى المعنى نحو قولك كن أنت وزيدا كالاخ فتترجح المفعولية فى ذلك أيضا لان العطف يستلزم أن يكون زيد مأمورا وأنت لا تريد أمره وانما تريد أن تأمر المخاطب بان يكون معه كالاخ والثالثة تعين المفعولية وذلك اذا لم يمكن العطف أصلا نحو استوى الماء والخشبة فتتعين المفعولية فى ذلك لان العطف يستلزم أن الخشبة ترتفع وليس مرادا وانما المراد ان الماء ارتفع حال كونه مصاحبا للخشبة والرابعة تعين العطف وذلك اذا لم تمكن المفعولية نحو اشترك زيد وعمرو فيتعين العطف فى ذلك لانه لم يوجد فيه شرط المفعولية والخامسة امتناع كليهما وذلك اذا لم يمكن العطف ولا المفعولية نحو قوله علفتها تبنا وماء باردا * وقوله

اذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

فيمتنع كل من العطف وكونه مفعولا معه ويتعين كونه مفعولا لفعل محذوف والتقدير فى الاول وسقيتها ماء باردا وفى الثانى وكحلن العيونا ولما أنهى الكلام على منصوبات الاسماء شرع فى الكلام على مخفوضات الاسماء فقال

باب مخفوضات الاسماء

والاضافة فى ذلك لبيان الواقع اذ لا يخفض الا الاسماء وقد تكلم عليها بواسطة الكلام على خافضها حيث قال (خافضها ثلاثة أنواع) بتنوين ثلاثة وجعل أنواع بدلا منها ولما كان تقسيم الاصل المخفوضات الى ثلاثة أقسام انما هو من حيث خافضها قسم الناظم نفس الخافض لكن صنيع الاصل أنسب بالترجمة والانواع الثلاثة هى (الحرف والمضاف والاتباع) وقد اجتمعت الثلاثة فى البسملة وقد جرى الناظم كالاصل على رأى الاخفش والسهيلى من أن التابع المجرور مخفوض بالتبعية وهو رأى مرجوح والراجح أنه مخفوض بما جر به المتبوع وقيل انه يخفض بالمجاورة نحو هذا جحر ضب خرب فانه روى بجر خرب لمجاورته للمجرور وعلى الرفع أكثر العرب وقيل أيضا انه يخفض بالتوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بجر قاعد على توهم الباء فى قائما والراجح أن الاول على رواية الجر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة وان الثانى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم وبالجملة فالراجح ان الخافض ينحصر فى نوعين فقط وهما الحرف والمضاف وقد بين الحرف بقوله (أما الحروف) الكائنة (ههنا) أى فى هذا الباب (ف) هى (من) وهى لابتداء المسافة وللبيان وللتبعيض وغير ذلك قال ابن مالك

بعض وبين وابتدئ فى الامكنه * بمن وقد تأتى لبدء الازمنه

وكالامير قادم والعسكرا
ونحو سرت والامير للقرى

باب مخفوضات الاسماء

خافضها ثلاثة أنواع
الحرف والمضاف والاتباع
أما الحروف ههنا فمن الى

وزيد فى نفى وشبهه فجر * نكرة كالباغ من مفر

و(الى) وهى لانتهاء المسافة وللمصاحبة (باء) وهى للالصاق حقيقة نحو به داء أو حكما نحو مررت بزيد وللتعدية الخاصة وهى تصيير الفاعل مفعولا كما تقول فى ذهب زيد ذهبت بزيد بمعنى أذهبته أى صيرته ذاهبا وأما التعدية العامة وهى ايصال معنى الفعل الى الاسم فليست مختصة بالباء بل مشتركة بين حروف الجر التى ليست بزائدة ولا شبيهة بها (وكاف) وأشهر معانيها التشبيه وهو الحاق ناقص بكامل فى الشرف أو فى الخسة فالاول نحو زيد كالبدر والثانى نحو زيد كالحمار وأركانه أربعة مشبه ومشبه به وأداة تشبيه ووجه شبه و(فى) ومن معانيها الظرفية وهى حلول شئ فى شئ وهى قسمان حقيقية وضابطها أن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز نحو الماء فى الكوز ومجازية وضابطها أن يفقد كل من الاحتواء والتحيز نحو قولك النجاة فى الصدق أو يفقد الاول دون الثانى نحو قولك زيد فى البرية أو يفقد الثانى دون الاول نحو قولك فى صدر فلان علم (ولام) ومن معانيها الملك ان وقعت بين ذاتين ودخلت على من يملك نحو المال للخليفة فان دخلت على مالا يملك كانت لشبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص نحو الجل للفرس وان وقعت بين معنى وذات كانت للاستحقاق نحو الحمد لله و(عن) ومن معانيها المجاوزة وتكون حقيقية فى الاجسام نحو رميت عن القوس ومجازية فى المعانى نحو أخذت العلم عن فلان و(على) ومن معانيها الاستعلاء ويكون حقيقة نحو صعدت على الجبل ومجازا نحو عليه دين واما نحو توكلت على الله فهو بمعنى الاضافة والاسناد أى أضفت توكلى وأسندته الى الله اذ لا يعلو على الله شئ لا حقيقة ولا مجازا كما قاله الفارضى فى شرح الالفية (كذاك) أى مثل ذلك (واو) فى الحلف نحو والله لافعلن كذا ولها شروط ثلاثة الاول أن يحذف فعل القسم فلا يقال أقسم والله كما يقال أقسم بالله والثانى أن لا تستعمل فى قسم السؤال فلا يقال والله أخبرنى كما يقال بالله أخبرنى والثالث أن لا تدخل على الضمير فلا يقال ولك كما يقال بك وكذلك (با) بالقصر فى الحلف نحو بالله لافعلن كذا ولا يشترط فيها شئ مما ذكر فى الواو وكان الاولى تقديم الباء على الواو لان الباء هى الاصل لكن قد يقال قدمت الواو لكثرة دورانها على الالسنة (وتاء فى الحلف) نحو تالله لافعلن كذا وحكى ترب الكعبة وهو شاذ لانها تختص بلفظ الجلالة ويشترط فيها الشروط السابقة فى الواو وقد تبدل التاء هاء فيقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها مع اثبات الالف وحذفها ويعلم من كلام الرضى ان معنى حروف القسم الالصاق فكان القسم لصق بالمقسم به كلصوق الداء للرجل وكذا (مذ) و(منذ) نحو ما رأيته مذ يوم الخميس أو منذ يوم الجمعة وكذا (رب) وهى للتقليل قليلا وللتكثير كثيرا ويشترط تصدرها وتأخير العامل وتنكير المجرور بها وما أحسن ما قاله بعضهم

خليلى للتكثير رب كثيرة * وجاءت لتقليل ولكنه يقل
وتصديرها شرط وتأخير عامل * وتنكير مجرور بها هكذا انقل

ويعلم من اشتراط تنكير مجرورها أنها لا تجر الضمير وقد تجره قليلا بشرط أن يكون ضمير غيبة مفردا مذكرا أبدا مفسرا بتمييز مطابق للمعنى نحو ربه رجلا ربه رجلين ربه رجالا ربه امرأة ربه امرأتين ربه نساء وهى حرف جر شبيه بالزائد فمجرورها فى محل رفع على الابتداء فى نحو رب رجل صالح عندى وفى محل نصب فى نحو رب رجل صالح لقيت وفى محل رفع أو نصب فى نحو رب رجل

باء وكاف فى ولام عن على
كذاك واو باوتاء فى الحلف
مذ منذ رب واو رب المحذف

صالح لقينه كما فى قولك هذا القينه وكذا (واورب المحذف) نحو وليل أى ورب ليل فى قول امرئ القيس

وليل كموج البحر أرخى سدوله * على بأنواع الهموم ليبتلى

وماذكره الناظم كالاصل من ان واورب المحذوفة جارة هو قول المبرد والكوفيين والصحيح ان الجار هو رب المحذوفة لا الواو ثم مثل الناظم لبعض الحروف السابقة حيث قال وذلك (ك) قولك (سرت من مصر الى العراق) وصمت من يوم الاثنين الى يوم الخميس (و) كقولك (جئت للمحبوب باشتياق) منى له ولما تكلم على حروف الخفض شرع يتكلم على الاضافة وهى خاتمة الكتاب فقال

كسرت من مصر الى العراق
وجئت للمحبوب باشتياق

﴿باب الاضافة﴾

وهى لغة الاسناد واصطلاحا نسبة تقييدية بين شيئين تقتضى انجرار ثانيهما وقد بين أحكامها بقوله (من المضاف) الذى هو الاول من المتضايفين (أسقط التنوينا) اذا كان منونا فلا يجتمع التنوين والاضافة وما أحسن قول بعضهم

كانى تنوين وأنت اضافة * فاين ترانى لا تحل مكانيا

(أونونه) التى تلى الاعراب وذلك (ك) قولك (أهلكم) هم (أهلونا) فان الاصل أهل لكم أهلون لنا فحذف التنوين من الاول وحذفت النون من الثانى وحذفت اللام فيهما للتخفيف فصار أهلكم أهلونا (واخفض به) أى بالمضاف على الصحيح وقيل بالاضافة وقيل بالحرف المنوى (الاسم الذى له) أى للمضاف (تلا) أى تبع وذلك الاسم هو المضاف اليه (ك) قولك (قاتلا غلام زيد) باضافة قاتلا الى غلام ثم اضافة غلام الى زيد (قتلا) بالبناء للمجهول (وهو) أى ذلك الاسم الذى هو المضاف اليه (على) ثلاثة أقسام كما قاله ابن مالك تبعا لطائفة فاما أن يكون على (تقدير فى) وذلك اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف (أو) على تقدير (لام) الملك أو الاختصاص أو الاستحقاق وذلك اذا كان المضاف اليه مالكا للمضاف أو مختصا به أو مستحقا له (أو) على تقدير (من) التبعيضية وذلك اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف وذلك (ك) قولك (مكر الليل) أى مكر فى الليل (أوغلام) زيد (أوعبد زيد) أى غلام لزيد أو عبد لزيد (أو اناء زجاج) أى اناء من زجاج وهو معروف (أوثوب خز) أى ثوب من خز وهو نوع من الحرير (أو ك) قولك (باب ساج) أى باب من ساج وهو نوع من الخشب واقتصر الجمهور على قسمين ولذلك اقتصر عليهما الاصل (وقد مضت) وتقدمت (أحكام كل تابع) حال كونها (مبسوطة) أى سبق الكلام عليها مبسوطا (فى) الكلام على (الاربع التوابع) التى هى النعت والعطف والتوكيد والبدل وحينئذ فلا حاجة الى التكلم عليها هنا ولذلك لم يتكلم عليها الاصل فى هذا الباب ثم استغاث الناظم حيث قال (فيا الهى) والاضافة فى ذلك لتشريف المضاف اليه (الطف بنا) بسبب لطفك بنا (نتبع سبل) بسكون الباء للضرورة والافسبل كطرق لفظا ومعنى فكأنه قال طرق (الرشاد والهدى) أى الاهتداء والعطف فى ذلك للتفسير (ف) بسبب ذلك (نرتفع) الى المراتب العالية ثم أرخ تأليفه بقوله (وفى) شهر (جمادى سادس) شهور السنة التى هى عام (السبعينا) الكائنة (بعد انتها) وفراغ (تسع) أى تسعمائة (من السنينا) ففى شهر جمادى من سنة سبعين وتسعمائة من الهجرة الشريفة (قد تم نظم هذه المقدمه) وهو (فى ربع ألف) بيت فعدة أبياته مائتان وخمسون حال كونه (كافيا من أحكمه) أى أتقنه يقال

من المضاف أسقط التنوينا
أونونه كاهلكم أهلونا
واخفض به الاسم الذى له تلا
كقاتلا غلام زيد قتلا
وهو على تقدير فى أو لام
أو من كمكر الليل أو غلام
وعبد زيد أو اناء زجاج
أوثوب خز أو كباب ساج
وقد مضت أحكام كل تابع
مبسوطة فى الاربع التوابع
فيا الهى الطف بنا فنتبع
سبل الرشاد والهدى فنرتفع
وفى جمادى سادس السبعينا
بعد انتها تسع من السنينا
قد تم نظم هذه المقدمه
فى ربع ألف كافيا من أحكمه

احكمت

أحكمت الشئ اذا اتقنته وقد أبدل من النظم السابق قوله (نظم الفقير) الى الله تعالى أخذا من قوله تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله (الشرف العمريطى) نسبة لعمريط قرية من شرقية بلبيس (ذى العجز) عن الاشياء اذ لا قدرة للعبد على شئ من الاشياء (و) ذى (التقصير) فى الطاعات (و) ذى (التفريط) فى العبادات وانما اعترف الناظم بالعجز والتقصير والتفريط لان ذلك شأن العارفين ثم قال (والحمد لله مدى الدوام) كناية عن التأبيد (على جزيل الفضل والانعام) والاضافة فى ذلك من اضافة الصفة للموصوف (وافضل الصلاة والتسليم) كائن (على النبى المصطفى الكريم) أى البالغ فى الكرم الغاية القصوى (محمد و) على (صحبه) والصحب اسم جمع لصاحب لا جمع له على الصحيح لان فعلا ليس من صيغ الجموع عند سيبويه خلافا للاخفش (و) على (الآل) والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه ثم وصف كلا من الصحب والآل بقوله (أهل التقى و) أهل (العلم و) أهل (الكمال) والتقى اسم من التقوى وهى امتثال المأمورات واجتناب المنهيات وانما ختم الناظم مقدمته بالحمد والصلاة والتسليم على النبى والصحب والآل كما بدأها بذلك رجاء قبولها لان الله أكرم من ان يقبل الطرفين ويرد ما بينهما وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذه المقدمة مع تراكم الاكدار ولكن الحمد لله على ما جرت به الاقدار وها أنا ارجو من الله قبوله وان يجعل الى أعلى الدرجات وصوله نسأله سبحانه وتعالى ان يختم لنا بالايمان مع النظر لوجهه الكريم فى دار الجنان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من جمعه يوم الاثنين المبارك فى شهر رجب المبارك من شهور سنة ألف ومائتين وتسع وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية وبالله التوفيق لا رب غيره ولا يرجى الا خيره نسألك اللهم توبة صادقة تسطع على بواطننا وظواهرنا أنوارها ويزول عنا بها آثار المعاصى وغبارها آمين

نظم الفقير الشرف العمريطى
ذى العجز والتقصير والتفريط
والحمد لله مدى الدوام
على جزيل الفضل والانعام
وأفضل الصلاة والتسليم
على النبى المصطفى الكريم
محمد وصحبه والآل
أهل التقى والعلم والكمال

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه فيقول أفقر الورى أحمد المكتبى قد تم شرح العلامة الشيخ الباجورى على منظومة الشيخ شرف الدين العمريطى رحمهما الله تعالى وذلك بالمطبعة البهيه بجوار القطب الدردير بمصر المحميه ادارة حضرة
محمد افندى مصطفى وشريكه حضرة الشيخ أحمد الحلبى البابى
ذى الوفا على ذمة الحاج أبى طالب الميمنى والحاج فدا محمد
الكشميرى فى شهر جمادى الاولى سنة ١٣٠٢
من الهجرة النبوية على صاحبها
أزكى الصلاة وأتم
التحيه

فهرسة شرح العلامة البيجوري على الدرة البهية نظم الآجروميه لشرف الدين يحيى العمريطي

﴿تمت﴾